الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص علم الاجتماع

سنة ثانية ماستر تنظيم وعمل

الموضوع

الوضعية الاجتماعية للطالبات المقيمات بالاقامة الجامعية

دراسة ميدانية بالاقامة الجامعية العناصر 3 برج بوعريرج

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم و عمل

إعداد الطالبة

سلطاني مروة

بريكي خلود

***تحت إشراف**

د.لعوارم مهدي

السنة الجامعية

2022 – 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرو تقدير

نشكر الله تعإلى على إتمام هذا العمل فله الحمد و الشكر لجلال وجهه و عظيم سلطانه

كما نشكر جميع الأساتذة الذين درسونا طوال فترة دراستنا في الجامعة ونخص بالذكر الأستاذ الذي اشرف على هذا العمل الأستاذ لعوارم مهدي

كما نشكر جميع عمال وموظفي كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

كما نتوجه بشكر إلى كافة الأصدقاء و الزملاء الذين عرفناهم خلال دراستنا الجامعية

و إلى كافة من ساعدنا على إتمام هذا العمل .

لا يجدر بنا القلق حيال مقدرتنا على تحقيق احلامنا طالما نملك الرغبة لتحقيقها.

إ هـد ا ء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الحمد لله وحده كثيرا طيبا على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل الذي نهديه إلى كل باحث وباحثة.

وإلى كل من في قلبه ذرة حب للعلم، وإلى كل شخص يريد أن يكون في القمم.

نهدي جهدنا هذا إلى والدينا على ما قدموه لنا من دعم ومن حب ومن تضحيات

ولا أنسى كل من ساعدنا في مشوارنا الدراسي.

كما لا انسي الأستاذ المشرف مهدي لعوارم

وان يلهم لذويهم الصبر والسلوان.

وأيضا إلى عائلتي.

انه حلمي لذلك لا أمانع إذا مت وانأ أقاتل من اجله.

بريكي خلود

ملخص الدراسة بالغة العربية

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وضعية الطالبات المقيمات بالإقامة الجامعية –3– سويسي زوينة لذلك كان هناك جانب نظري وميداني وبالتالي ركزنا على العديد من المصالح داخل الإقامة الجامعية وإجراء دراسة استطلاعية لها.

حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي وبناء استمارة وتوزيعها على 71 طالبة داخل الحي الجامعي بطريقة عشوائية، وأيضا استخدام في تحليل وجمع البيانات على البرنامج الإحصائي (Spss) لإثبات الفرضيات وصحتها.

وفي الأخير يمكن القول إن الإقامة الجامعية تستهدف الكثير من الجهد وذلك باستقطابها فئات اجتماعية مختلفة ومتباينة تمثل جزء من النسق الاجتماعي الكلي وهو والجامعة باعتباره فضاء تتفاعل فيه مختلف القيم وذلك باختلافهن من حيث الانتماء الجغرافي والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وغيرها...

الكلمات المفتاحية: الاقامة الجامعية، وضعية الطالبات، الجامعة.

Résumé:

This study aimed to identify the situation of female students residing in university residence -3- Swissi Zouina، so there was a theoretical and field side.

Thus، we focused on many interests within the university residence and conducted an exploratory study for them.

Where we relied on the descriptive approach، building a questionnaire and distributing it to 71 students in the university district in a random way، and also using the analysis and data collection on the statistical program (Spss) to prove the hypotheses and their validity.

Finally، it can be said that university residence targets a lot of effort by attracting different and different social groups that are part of the overall social system، which is the university as a space in which different values interact، according to their differences in terms of geographical affiliation، social and economic level، and others...

Keywords: university residence، the status of female students، the university.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

مقدمة.....أ-ب

الفصل الأول: موضوع للدراسة

1- إشكالية الدراسة.....19

2- فرضيات الدراسة.. 20

3- أهمية الدراسة.....21

7- أسباب اختيار الموضوع.....21

5- أهداف الدراسة.....22

6- تحديد المفاهيم.....22

7- الدراسات السابقة.....25

8- المقاربة النظرية للدراسة.....32

الفصل الثاني: الجامعة الجزائرية، محاولة لقراءة في التطور والرهانات

تمهيد 37

1- مراحل تطور الجامعة الجزائرية.....38

2- وظائف الجامعة 42

3- أهمية وأهداف الجامعة 46

4- مقومات الجامعة.....49

5- أبرز التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية.....50

6- نماذج عن التعليم الجامعي في العالم.....55

خلاصة.....80

الفصل الثالث: الحياة الاجتماعية والعلمية للطالب الجامعي بالجامعة الجزائرية والإقامة الجامعية

تمهيد 82

I- الخدمات الجامعية 83

1- نشأة الديوان الوطني للخدمات الجامعية..... 83

2- السياق القانوني والتاريخي للخدمات الجامعية في الجزائر 85

3- البناء التنظيمي العام لديوان الخدمات 87

4- البناء التنظيمي العام لمديرية الخدمات الجامعية والإقامة.....90

5- أهداف مديرية الخدمات الجامعية 96

II - الإقامة الجامعية:.....98

1- تعريف الإقامة (الحي) الجامعية.....98

2- وظائف الإقامة الجامعية.....101

3- انعكاسات الأزمة داخل الإقامة الجامعية.....104

أ- على المستوى التنظيمي..... 105

ب- على مستوى الخدمات 106

ج- تجاوزات الطلبة.....107

د- الوظائف الدخيلة.....111

هـ- التنظيمات الطلابية.....112

خلاصة.....115

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

I- التعريف بميدان الدراسة.....117

1- المجال المكاني.....117

2- المجال الزماني.....117

3- المجال البشري.....118

II- منهجية الدراسة.....119

1- منهج الدراسة.....119

2- أدوات جمع البيانات الميدانية.....120

3- عينة الدراسة وطريقة اختيارها.....123

الفصل الخامس: عرض وتحليل وتفسير البيانات

1- عرض وتحليل وتفسير البيانات الشخصية.....124

2- عرض وتحليل وتفسير البيانات الفرضية الأولى.....128

3- عرض وتحليل وتفسير البيانات الفرضية الثانية.....135

4- عرض وتحليل وتفسير البيانات الفرضية الثالثة.....143

5- مناقشة النتائج في ظل الفرضيات.....148

6- التوصيات والاقتراحات.....150

خاتمة.....152

قائمة المصادر.....154

الملاحق.....160

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	يوضح توزيع العينة حسب السن	124
2	يوضح توزيع العينة حسب الحالة المدنية	125
3	يوضح توزيع العينة حسب مكان الإقامة	125
4	يوضح توزيع العينة حسب المسافة بين الإقامة والجامعة	126
5	يوضح توزيع العينة حسب طبيعة السكن	127
6	يوضح المسافة بين الإقامة ومكان السكن	127
7	يمثل يوضح مستوى الأمن داخل الإقامة	128
8	يوضح رأي أفراد العينة في ما إذ كانوا يشعرون بالا امن داخل الإقامة	129
9	يوضح رأى أفراد العينة فيما إذا كانوا يمكنهم الانتقال من مكان لآخر في الليل	129
10	يوضح المدة التي تقضيها الطالبة في الإقامة	130
11	يوضح رأى أفراد العينة في ما إذا كانت إقامة الجامعة تتوفر على عيادة طبية	130
12	يوضح مستوى الخدمات التي تقدمها العيادة الطبية	131
13	يوضح سبب الإجابة بسيء	132
14	يوضح تقديم خدمات ترفيهية للطالبات	132
15	يوضح نوع الخدمات الترفيهية	133
16	يوضح مستوى نظافة الأجنحة	134
17	يوضح سبب الإجابة بسئ	134
18	يوضح رأى أفراد العينة في اختيار الغرفة	135
19	يوضح فيما إذا كان العدد في الغرفة يشعرهم بالراحة	136
20	يوضح سبب الإجابة بنعم	136
21	يوضح رأي أفراد العينة في الأساليب المعتمدة في توزيع الطالبات على الغرفة	137
22	يوضح رأي أفراد العينة في ما إذا كان عدد الطالبات في الغرفة مناسب	138

23	يوضح إذا كان مناسب في حالة الإجابة بنعم	138
24	يوضح رأي أفراد العينة في ما إذا كانت إدارة الإقامة توفر جميع التجهيزات في الغرفة	139
25	يوضح ما هي هذه التجهيزات الغير متوفرة	140
26	يوضح مستوى هذه التجهيزات	140
27	يوضح رأي أفراد العينة فيما إذا كان مناخ الإقامة يسمح بتكوين علاقات اجتماعية	141
28	يوضح سبب الإجابة بلا وعدم تكوين علاقة اجتماعية	142
29	يوضح طبية العلاقات بين الطالبات	142
30	يوضح تقييم العلاقات الاجتماعية السائدة بالإقامة الجامعية	143
31	يوضح رأي أفراد العينة في وجهتهم في تناول وجباتهم الغذائية	143
32	يوضح سبب طبخ في الغرفة	144
33	يوضح رأي أفراد العينة فيما إذا كانت تقدم إقامة الجامعة نشاطات للطالبات	145
34	يوضح رأي أفراد العينة فيما إذا كانت تشارك في هذه النشاطات	145
35	يوضح نوع هذه النشاطات في حالة الإجابة بنعم	146
36	يوضح تقييم أفراد العينة للإقامة بالحي الجامعي بصفة عامة	146
37	يوضح رأي أفراد العينة فيما إذا كان فضاء الإقامة الجامعة يساهم في التحصيل العلمي	147

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الجامعة محركا أساسيا لتنمية المجتمعات وذلك عبر تكوين وتنمية المهارات لدى الطلاب قصد تسهيل اندماجهم في سوق العمل بعد تخرجهم، كما تعتبر قمة الهرم التعليمي في جميع أنظمة العالم فهي تهدف إلى التنمية الاقتصادية والعلمية والثقافية للمجتمع من خلال وظائفها الأساسية التي تقوم بها من تعليم، بحث علمي وخدمة للمجتمع.

تكتمل وظائف الجامعة إلا بوجود مؤسسات قطاع الخدمات الجامعية والتي تعتبر هي المسؤولة على توفير كافة الخدمات والمتطلبات التي يحتاجها الطالب في هذه المرحلة والمتمثلة في النقل، المنح... وغيرها من الخدمات الأخرى.

تعتبر الإقامة الجامعية بدورها اهم مؤسسة في هذا القطاع كونها الاقرب في التعامل مع الطالب حيث يتلخص دورها في تلبية حاجاته وتوفير الخدمات الضرورية له طيلة مدة إقامته فيها على أن تكون مستوى هذه الخدمات مقبولة وذلك من إيواء وإطعام وخدمات صحية وغيرها.

ومن أجل معرفة الوضعية الاجتماعية للطالبات المقيمات بالحي الجامعي ونوعية الخدمات التي تقدمها الاقامة الجامعية للطالبات اعتمدنا في دراستنا على الخطة والمقسمة إلى الجانب النظري ويتكون من 3 فصول:

الفصل الأول: المعنون بموضوع الدراسة ثم التطرق إلى إشكالية الدراسة، فرضيات الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، تحديد المفاهيم، الدراسات السابقة، وفي الأخير المقاربة النظرية للدراسة.

الفصل الثاني: والذي كان بعنوان الجامعة الجزائرية، محاولة لقراءة في التطور والرهانات حيث تطرقنا إلى مراحل تطور الجامعة الجزائرية، وظائف الجامعة، أهمية وأهداف الجامعة، مقومات الجامعة، التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية، نماذج عن التعليم الجامعي في العالم.

الفصل الثالث: الخاص بالحياة الاجتماعية والعلمية للطالب الجامعي بالجامعة الجزائرية والإقامة الجامعية والذي قسم بدوره إلى قسمين هما الخدمات الجامعية الذي يشمل: نشأة الديوان الوطني للخدمات الجامعية، السياق القانوني والتاريخي للخدمات الجامعية في الجزائر، البناء التنظيمي العام لديوان الخدمات، البناء التنظيمي العام لمديرية الخدمات الجامعية والإقامة، أهداف مديرية الخدمات الجامعية. والإقامة الجامعية التي تشمل: تعريف الإقامة الجامعية، وظائفها وانعكاسات الأزمة داخل الإقامة الجامعية.

الفصل الرابع: خاص بالبيانات الميدانية وتحليلها وتفسيرها تضمن: مجالات الدراسة يحتوي على المجال المكاني الزماني والبشري ومنهج الدراسة ثم ادوات جمع البيانات الميدانية والعينة ونوعها، ثم تحليل وتفسير البيانات ومناقشة النتائج على ضوء الفرضيات الفرعية ثم مناقشة النتائج في ضوء الفرضية العامة في الاخير التوصيات والمقترحات.

الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

1- الإشكالية.

2- فرضيات الدراسة.

3- أهمية الدراسة.

4- أهداف الدراسة.

5- أسباب اختيار الموضوع.

6- تحديد المفاهيم.

7- الدراسات السابقة.

8- المقاربة النظرية.

1-الإشكالية:

يشهد العصر الحالي اهتماما متزايدا بقضايا التعليم الجامعي نظرا لأهميته في بناء المجتمعات وتطويرها وتنميتها وذلك من خلال إسهاماته في مختلف الميادين خاصة على مستوى إعداد الإطارات البشرية على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة، والتي بدورها تأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وكذلك على اعتبار أن هذا القطاع يستحوذ على إمكانيات وموارد يمكن أن تكون القاعدة الأساسية لتطوير المجتمع.

عرف القطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد التسعينات من القرن الماضي، أين ارتفع عدد الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس والمعاهد العليا وزيادة عدد الطلبة الجامعيين.

وان كانت الجامعة هي المسؤولة عن توفير الوظيفة البيداغوجية والبحثية في نفس الوقت للطالب فان مؤسسة الخدمات الجامعية هي المسؤولة عن توفير كافة الخدمات والمتطلبات الاجتماعية التي يحتاج إليها الطالب في هذه المرحلة حيث يتلخص دورها في تقديم الخدمات والحاجات الضرورية التي يحتاج إليها الطالب في سياق تواجده بالإقامة الجامعية وخاصة بالنسبة للطالبات المقيمات على أن يكون مستوى هذه الخدمات مقبولا لما له من تأثير على الطلبة وذلك من إطعام، أمن، إيواء، نقل، خدمات الصحية.

ومن هذا المنطلق حاولت الدولة الجزائرية توفير الإمكانيات المادية و البشرية المناسبة لتحقيق مستوى أفضل للخدمات الجامعية ، ومع تزايد الطلب على الخدمات الجامعية من طرف الطلبة بالأخص في الإقامات الجامعية أدى إلى حدوث مشكلات وأزمات على مستوى هذا القطاع كتراجع النوعية المقدمة وتدهورها أكثر فأكثر والذي اثر على الوضعية الاجتماعية كلها كعدم

الرضا اتجاه الأوضاع السائدة والشعور بالإحباط الشديد مما انعكس على الجانب التحصيلي أو حتى على مستوى الدافعية نحو الاهتمام بالمجال البيداغوجي أو حتى على الصعيد النفسي و القيم التي يجب أن يتحلى بها.

ومن منطلق الواقع المعاش في إطار موضوع بحثنا فان متغير الخدمات الاجتماعية بالجامعة الجزائرية لا يزال يطرح العديد من الإشكاليات سواء على مستوى التنظيمي أو البشري أو الوظيفي، من خلال ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **كيف هي الوضعية الاجتماعية للطالبات المقيمات بالإقامة الجامعية بميدان الدراسة؟**

وتتفرع عنها **أسئلة فرعية** هي كالتالي:

- ما هو مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للطالبات المقيمات بالحي الجامعي بميدان الدراسة؟

- هل العلاقات الاجتماعية السائدة بالحي الجامعي أثر على الظروف الاجتماعية؟

- هل يؤثر مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة على الطلبات المقيمات؟

2-الفرضيات:

تعرف الفرضية بأنها تخمين أو استنتاج يصوغه الباحث مؤقتا لشرح وتفسير ما يلاحظه من الحقائق والظواهر. كما يمكن تعريفها على أنها فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة موضوع الدارسة والعوامل المرتبطة أو المسببة لها.[1]

[1] عبد الباسط محمد حسن، قواعد البحث الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1974، ص 160.

وبناء على ما تقدم يمكن أن نطرح **الفرضيات التالية:**

الفرضية العامة:

- ❖ تعاني الطالبات المقيمات بالإقامة الجامعية وضعية اجتماعية مقبولة بميدان الدراسة.

الفرضيات الفرعية:

- ❖ مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للطالبات المقيمات بالإقامة الجامعية حسن.
- ❖ العلاقات الاجتماعية السائدة بالحي الجامعي تتأثر عل الظروف الاجتماعية بشكل جيد.
- ❖ أثر مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة على الطالبة المقيمة بشكل إيجابي.

3- أهمية الدراسة:

-البحوث الاجتماعية في حد ذاتها لها أهمية بالغة من خلال دراسة مختلف الظواهر والمظاهر الاجتماعية، فالإقامة الجامعية في ميدان الدراسة الحالية يبرر لنا الواقع السائد بين الطالبات في الإقامة الجامعية.

-تمثل أهمية الدراسة في ضرورة الكشف عن الأوضاع الاجتماعية ميدانيا وتحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع.

-أبراز ومعرفة علاقة الخدمات والدور الذي تقوم به الإقامات الجامعية.

4-أسباب اختيار الموضوع:

أ-.الأسباب الذاتية:

نتيجة للأوضاع التي عايشناها في السنوات الأولى الجامعية دفعتنا للدراسة مختلف الفئات المتواجدة داخل الإقامة الجامعية.

ب-.الأسباب الموضوعية:

-الموضوع قابل لدارسة العلمية.

-أهمية الموضوع لما تعانيه الطالبات المقيمات من مشاكل داخل الإقامة الجامعية.

-فتح المجال لدراسة مواضيع جديدة، كما أن إثرائها جذبت الانتباه المعنيين بالأمر لتصحيح النقائص الموجودة من اجل تحسين وضعية المقيمات المحاولة في الأمر ولو بنسبة قليلة.

5-أهداف الدراسة:

إن لكل دراسة أهداف معينة تساعد على تحديد صحة الفرضيات وتتمثل أهداف دراستنا فيما يلي:

-تكوين معرفة علمية حول الخدمات الجامعية بالأخص الإقامة الجامعية في مجتمعنا وحول الوضعية الطالبات المقيمات فيها.

-التعرف على أزمات والمشاكل التي تحدث داخل الحي الجامعي والعوامل وانعكاساتها على الطالبات.

-إسهام في إثراء البحث العلمي بموضوع جديد وكامل للإقامة الجامعية والتغيرات.

-محولة الكشف عن تصرفات كامل أفراد الإقامة الجامعية والعلاقات السائدة وتأثيرها على الطالبات.

6-تحديد المفاهيم:

للمصطلحات العلمية التي تستخدم في البحوث والدراسات أهمية حيث أنها تعطي وضوح ودقة للقارئ، لذلك في هذه الدراسة سنتطرق إلى تحديد المفاهيم التالية:

أ-الوضعية الاجتماعية:

إجرائيا: هي تلك الحالة والموضع الذي يوجد عليه الفرد، من هذا يمكن ان نستنتج التعريف التالي " تلك الوضعية او الحالة التي تتواجد عليها الطابات الجامعيات المقيمات بالإقامة الجامعية بميدان الدراسة والتي تشير إلى الجانب الاجتماعي خاصة على مستوى العلاقات الاجتماعية.

ب-الجامعة:

لغة: تشير كلمة الجامعة إلى التجمع و التجميع ، أما أصل كلمة مصدرها الكلمة اللاتينية colegie وتشير إلى التجمع و القراءة معا.[1]

إن مفهوم الجامعة كما هو في التراث الغربي مترجم إلى العربية يعني مؤسسة مرتبطة بالكنيسة في القرون الوسطى، وكانت مهمتها ضمان التعليم في المستويين الثانوي والعالي، ثم صارت تعرف بأنها "مؤسسة شعبية رسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، متميزة بنوع من الحرية والقدرة على التمكين من شهادات ذات صفة وطنية".

اصطلاحا: يعرفها أبراهام فلكسر على أنها:" مركز للتعليم والحفاظ على المعرفة، وزيادة المعرفة الشاملة وتدريب الطلاب الذين فوق مستوى المرحلة الثانوية".

يعرفها محمد الصالح مرمول على أنها :" المؤسسة العلمية التي تضم النخبة الممتازة في المجتمع، ويمكن اعتبارها من هذه الناحية السلطة العليا بفضل ما يوجد فيها من أنواع العلم والمعرفة والبحث والاستكشاف والاختراع في مختلف ميادين العلم".[2]

---

[1] محمد منير مرسي: التعليم الجامعي المعاصر قضياه واتجاهاته، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1977، ص10.

[2] يسمينه خدنة: البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال مذكرات تخرج طلبة الماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص ص55،56، منشورة.

أما المشرع الجزائري فقد اعتبر الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها، وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد.[1]

إجرائيا: هي مؤسس تابعة لتعليم العالي والبحث العلمي، فيها كليات وأقسام ومجموعة من الأساتذة والطلبة وعمال تختص بالتعليم والبحث العلمي وتهيئة الطلاب لخدمة المجتمع.

ج-الطالب الجامعي:

لغة: ورد في معجم اللغة والإعلام: طلبة وطلاب وطلب وهو التلميذ والطالب من يطلب العلم ويطلق عليه تلميذ في المرحلتين الثانوية والمتوسطة.[2]

وفي لسان العرب لابن المنظور: جمع طلبة طلاب ويطلق على من يسعى في التحصيل على الشيء.

اصطلاحا: يطلق لفظ الطالب في التشريع الجزائري على كل من التحق بمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي.

إن مفهوم الطلبة من المنظور العلمي التقليدي هو جماعة أو شريحة من المثقفين في المجتمع بصفة عامة، إذ يرتكز المئات والآلاف من الشباب في نطاق المؤسسات التعليمية.

عرف عبد الله محمد عبد الرحمان الطالب الجامعي بقوله: "الطلاب هم مدخلات ومخرجات العملية التعليمية الجامعية".

---

[1] أيمن يوسف، تطور التعليم العالي الإصلاح والأفاق السياسية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف خليفة بوزبرة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2007-2008، ص29، منشورة.

[2] محمد منير مرسي: التعليم المعاصر وقضايا واتجاهات، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2013، ص34.

كما عرف محمد إبراهيم الطالب على انه:" الفرد الذي اختار مواصلة الدراسة الأكاديمية والمهنية، ويأتي إلى الجامعة محملا معه جملة قيم وتوجهات صقلتها المؤسسات التربوية الأخرى، والجامعة من المفروض أن تحضره للحياة العليا".[1]

إجرائيا: هو الذي يتلقى محاضرات ودروس والتدريب على كيفية الحصول على المعلومات في مؤسسة التعليم العالي للحصول على شهادة جامعية والذين يقيمون في الاقامات الجامعية.

7- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

أ-التعريف بالدراسة: قامت بها" شنتوري زينب" بعنوان "أثر الوسط الجامعي في تغير نمط لباس الطالبة الجامعية الجزائرية- الحي الجامعي-"، وجاءت مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.

ب- ملخص الدراسة: تتمحور **الإشكالية** حول:

-كيف تفسر تغير نمط لباس الطالبة الجامعية من الحجاب الشرعي إلى حجاب الموضة داخل الوسط الجامعي؟

التساؤلات الفرعية:

-ما هي مختلف العوامل والوسائل التي يوفرها الحي الجامعي للطالبة الجامعية والتي تساهم بشكل فعال في تغير وتعدد أشكال الحجاب؟

[1] سوفي نعيمة، الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الأستاذ داخل الصف ودورها في تنمية القدرة على التحكم، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف ليفة نصر الدين، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2010-2011، ص85، منشورة.

-ما هي مبررات ودوافع الطالبة الجامعية في تغيير شكلية الحجاب ومواصفاته داخل الوسط الجامعي؟ وإلى أي درجة تعبر هذه الأشكال الجديدة على التمثل الديني والانتماء الهواياتي؟

-وبالتالي إلى أي مدى يساهم الوسط الجامعي والحي الجامعي على وجه الخصوص في طرح ثنائية الثبات والتغير سواء كان ذلك على مستوى القيم والمعايير أو على مستوى السلوك والمظهر؟

الفرضية العامة:

-تغير نمط لباس الطالبة الجامعية من الحجاب الشرعي نحو حجاب الموضة داخل الوسط الجامعي الناجم عن تمثل ثقافي -فردي وجماعي- يعكس القيم والمعايير التي تفرزها الصراعات الثقافية داخل هذا الوسط، في ظل التغيير الذي يشهده المجتمع الجزائري بشكل عام.

أما **الفرضيات الفرعية:**

-انتشار حجاب الموضة في الوسط الجامعي هو انعكاس للتغيرات التي يشهدها المجتمع العالمي الصناعي المروج للعديد من المنتوجات اللباسية باسم الموضة.

-تؤثر وسائل الإعلام بمختلف إشكاله وبرامجه بشكل فعال على تعويض الثقافة الملبسية للطالبة الجامعية المحجبة من خلال ترويج لحجاب الموضة على وجه الخصوص.

-اختيار الطالبة الجامعية" حجاب الموضة" هو إستراتيجية للتوفيق بين ضغوطات الاجتماعية من جهة ومحاولة لفت إعجاب الآخرين من جهة أخرى.

وقد **هدفت الدراسة** إلى: المساهمة بدراسة علمية سوسيولوجية لإثراء الرصيد العلمي والعملي والمعرفي في هذا المجال، ومحاولة إلمام أكثر بما يخص الطالبة الداخلية المقيمة للوصول إلى نتائج علمية صحيحة، والبحث إلى أي مدى أثر الوسط الجامعي كوسط سوسيو ثقافي في خلق قيم

ومعايير جديدة، وبالتحديد الطالبات المقيمات في الحي الجامعي في ظل غيابهن عن الأسرة التي تعد من أهم الضوابط الاجتماعية في حياة الفرد.

وتناولت في الجانب النظري خمسة فصول: الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة، الفصل الثاني: الوسط الجامعي وسيسيولوجيا الحياة الجامعية، وفي الفصل الثالث: اللباس وواقعه في ظل التغيرات، والفصل الرابع: الحجاب والتغير لاجتماعي في المجتمع الجزائري، والفصل الخامس: المرأة والموضة وسيسيولوجيا الخطاب الاشهاري.

أما الجانب الميداني للدراسة: فقد قامت بدراسة ميدانية بالحي الجامعي، جامعة سيدي بلعباس، حيث شملت الدراسة 30 طالبة جامعية مقيمة بالحي الجامعي **بولوم محمد**.

ج-الاستفادة من الدراسة: من خلال هذه الدراسة التي أوضحت لنا اختلاف اللباس والحجاب خاصة في المجتمع الجزائري، حيث عرف مجموعة من التغيرات الحاصلة، والتي أشرنا إلى الطالبة المقيمة في الحي الجامعي وذلك محاولة تغيير أسلوبها في شراء واقتناء الملابس من حجاب يكون وفق ضوابط دينية إلى حجاب يطلق عليه حجاب الموضة.

الدراسة الثانية:

أ-التعريف بالدراسة : قامت بها صنور فتيحة بعنوان تأثير الضوابط الدينية على تصورات وممارسات الطالبة الجامعية، وجاءت مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، وهران، 2012.

ب-ملخص الدراسة: وقد تمحورت **الإشكالية** حول:

-هل يساهم الدين في عملية الضبط الاجتماعي لسلوكيات وتصورات الطالبات المقيمات بالحي الجامعي، خاصة أن الدين يمثل الفضاء الثقافي والإطار المرجعي لجل سلوكاتنا ومواقفنا الاجتماعية؟

وبتعبير آخر:

-هل الضوابط الدينية لها تأثير وفعالية في حياة الطالبات المقيمات بالحي الجامعي، ومدى درجة هذه التأثيرات وهذه الفعاليات؟

الفرضيات :

-يشكل الدين الفضاء المهيمن داخل الحي الجامعي، مما يعني أنه يساهم في عملية الضبط الاجتماعي سلوكيات وممارسات الطالبات المقيمات.

-تتوقف فعالية الضوابط الدينية في حياة الطالبات المقيمات بالحي الجامعي أعلى استراتيجية في التعامل مع الدين ومقتضيات الحداثة.

وقد **هدفت** هذه الدراسة إلى:

التعرف على مكانة وواقع الدين في الممارسات والسلوكيات اليومية للأفراد بالتحديد الطالبات المقيمات، وأيضا معرفة مدى أهمية الضابط الديني وتأثيره في حياة الجامعيات المقيمات بالحي الجامعي وهذا الإطار وجود مجموعة متنوعة من الضوابط الاجتماعية وفي ظل غيابهن من الأسرة التي تعد من أهم الضوابط الاجتماعية في حياة الفرد.

ولقد تناولت خمسة فصول، الفصل الأول موضوع الدراسة، الفصل الثاني ماهية الدين ودوره في البناء الاجتماعي، أما الفصل الثالث الدين والتغير الاجتماعي، والفصل الرابع الإقامة بالحي

الجامعي ودور الدين في تحديد وتسيير شؤونها والفصل الخامس الحياة العلمية للطالبات المقيمات وواقع الدين فيها.

حيث قامت بدراسة ميدانية بالحي الجامعي" حي الذكرى الثلاثون للثورة بوهران، حيث شملت العينة 140 طالبة، حيث اعتمدت في ذلك على العينة العشوائية واعتمدت على المنهج الوصفي.

ج-الاستفادة من الدراسة : تمت الاستفادة من هذه الدراسة في أن الطالبات المقيمات بالحي الجامعي يتمتعن بنوع من الحرية وتحررهن من بعض القيود وذلك لغياب المراقبة الأسرية وهذا ما لمس فئة معينة منهن ليس كلهن لحرصهم على التقيد بالقيم والمعايير المزروعة فيهن والضوابط الدينية بالأخص لما لها دور فعال في حياة الطالبات.

الدراسة الثالثة:

أ-**التعريف بالدراسة:** قام بها احمد جلول، بعنوان" **التصورات الاجتماعية لدى الطلبة المقيمين حول ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية**"، وجاءت أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2017.

ب-ملخص الدراسة: وقد تتمحور **الإشكالية** حول:

-ما هي التصورات الاجتماعية التي يفسر بها الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية؟

التساؤلات الفرعية:

-هل يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالإيواء حسب تصوراتهم الاجتماعية؟

-هل يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بخدمات الاطعام حسب تصوراتهم الاجتماعية؟

-هل يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالمرافق الترفيهية والعلمية حسب تصوراتهم الاجتماعية.

-هل يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالمنظمات الطلابية حسب تصوراتهم الاجتماعية؟

-هل يفسر الطلبة المقيمين ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية بالعوامل المتعلقة بالطالب حسب تصوراتهم الاجتماعية؟

وقد **هدفت** الدراسة إلى: التعرف على التصورات الأكثر شيوعا لدى أفراد العينة في تفسير ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية، والتعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية وبالتالي الافادة الهيئات الوصية في إيجاد الحلول الممكنة للحد من هذه الظاهرة، كما تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على طبيعة السلوك العنف لدى الطلبة المقيمين بأبعاد المختلفة وكذلك التعرف على الدوافع النفسية والاجتماعية التي تكمن وراءه.

ولقد تناول في الجانب النظري أربعة فصول: الفصل الأول موضوع الدراسة، الفصل الثاني التصورات الاجتماعية، والفصل الثالث ماهية العنف، والفصل الرابع الاتجاهات المفسرة للعنف.

أما الجانب الميداني: فقد قام بدراسة ميدانية بالإقامات الجامعية، ولاية الوادي، حيث اشتملت الدراسة على مجموعة على طلبة المقيمين (سنة ثالثة جامعي) منهم 150 ذكور و200 اناث، حيث اعتمد في ذلك على عينة عشوائية طبقية، واعتمد على المنهج الوصفي.

ج-الاستفادة من الدراسة: من خلال هذه الدراسة المتعلقة بالحي الجامعي، أنه من الضروري الاهتمام بالوضعية لطلبة المقيمين وتحقيق النوعية في تجهيزها لهم وأيضا احترام مكانة الطالب وذلك من خلال جعل الإقامة الجامعية مصدر التفاؤل، وكذا الاهتمام بالجانب البيولوجي والنفسي وإنشاء مصالح مساعدة الطلبة في حل مشكلاتهم.

الدراسة الرابعة:

أ-التعريف بالدراسة: قامت بها بغالية هاجر، بعنوان الإقامة الجامعية بين مفهوم التثاقف والتقاطب، وجاءت أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابو بكر بلقائد، تلمسان، 2013.

ب-ملخص الدراسة: وقد تتمحور **الإشكالية** حول **تساؤلات** على النحو التالي:

-ما هي الأنماط الأساسية لعملية التثاقف على مستوى الحي الجامعي؟

-ما هي أهم أشكال ونماذج التقاطب بالنسبة لطالبات اللواتي تنتمين على الإقامة الجامعية؟

-كيف للمدن الكبرى والساحلية أن تؤدي إلى التقاطب والانسلاخ الثقافي لدي طالبات والسكن الجامعي؟

والفرضيات:

-هناك أنماط متباينة لعملية التثاقف حسب المنطق التي تنتمي إليها كل طالبة.

-تتعدد أشكال ونماذج التقاطب تبعا لطبيعة التغيرات التي تواجه الطالبة الجامعية.

-تؤدي المدن الكبرى والساحلية إلى التقاطب والانسلاخ الثقافي لدى الطالبات السكن الجامعي حسب طبيعة توظيف القيم والمعايير الاجتماعية والتمسك بالهوية الثقافية.

وقد هدفت الدراسة إلى: دراسة نموذجين مرتبطين بثقافة التثاقف والتقاطب، والتعرف على طبيعة تأثير المدن الكبرى الساحلية على ظاهرة التقاطب لدى الطالبات القانطات بالحي الجامعي، وأيضا تلخيص أهم العوامل التي تؤدي بفئة من طالبات الحي الجامعي إلى فقدان عناصر مهمة من ثقافتهم الأصلية في مقابل تمسك الفئة الأخرى بمقومات ثقافية في ظل التغيرات الواقعة.

وقد تناولت الجانب منهجي للدراسة: دوافع اختيار الموضوع، أهداف البحث، أهمية الدراسة، تعاريف للمصطلحات، وإشكالية البحث والفرضيات .

وجانب تطبيقي للدراسة: فقد قامت بدراسة ميدانية بالحي الجامعي، منطقة وهران، حيت شملت الدراسة على 88 طالبة منحدرات كلهن من الحي الجامعي "الذكرى الثلاثون، بالاعتماد على المنهج الانثروبولوجي المنهج الكيفي والمنهج التحليلي.

ج-الاستفادة من الدراسة: الشخصية الطالبات والهوية كقوة الدين ومراقبة الله في كل التصرفات والمرونة في مواجهة التحديات، غير أن ذلك لا يحجب الوقوع في الخطأ لذلك على الطالبات العودة إلى الطريق الايجابي.

8-المقاربة النظرية:

تعتبر النظرية الوظيفية من أهم الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع حيث ترجع أصولها إلى نظرية الجشطالت في علم النفس، حيث بدأت النظرية كاتجاه في علم الاجتماع في القرن 19 عشر، حيث صاحب ظهورها تغيرات واضطرابات في المجتمع الأوروبي وبالتحديد الثورة الفرنسية، مما ساهم كثيرا في بلورة أفكارها الرئيسية لدى أبرز روادها قبل تطويرها كأمثال اوغست كونت، ايميل دور كايم، هربرت سبنسر، روبرت ميرتون وتالكوت بارسونز.

وأما عن مفهوم البنائية الوظيفية فهي مركبة من جزئين:

أ-البناء structure: هو مصطلح يشير إلى الطريقة التي تنظم بها الأنشطة المتكررة في المجتمع.

ب-الوظيفة fonction: يشير المصطلح إلى مساهمة شكل معين من الأنشطة المتكررة في الحفاظ على استقرار توازن المجتمع.

يرون الوظيفيين بان لكل نسق اجتماعي يتكون من انساق (أنظمة) اجتماعية فرعية متساندة، والتي بدورها تتكون من أجزاء، يؤدي كل جزء وظيفته الاجتماعية في إطار من التكامل والتساند الوظيفي وذلك من اجل الحفاظ على توازن واستمرار النسق الاجتماعي. أي أن الاتجاه الوظيفي يهتم بدراسة التنظيمات الاجتماعية من حيث بنيتها والأدوار المناط بها، والتي تمارسها من اجل الوصول إلى تحقيق أهدافها.

ويرى بارسونز بأن " الأنساق الاجتماعية هي انساق للتفاعل الاجتماعي بين جمع من البشر والذين يعملون على تحقيق الأهداف المشتركة "،[1]، فالأنساق الاجتماعية حسبه تتغير وتستمر من خلال عملية اجتماعية أساسية ، وهي التفاعل الاجتماعي الذي يعني العلاقات متبادلة التأثير بين أجزائه والتي تهدف إلى تحقيق نتائج مشتركة للحفاظ على استمرار واستقرار البناء الاجتماعي.

ويشير البناء الاجتماعي إلى " مجموعة من العلاقات الاجتماعية المتبادلة التي تتكامل وتتناسق من خلال الأدوار الاجتماعية."

كما يرى بارسونز بأن الأنساق، ومن ثم المجتمعات من الممكن أن تحلل وظيفتها في أربع متطلبات وهي كما يلي: وظيفة المحافظة على النمط وهذه الوظيفة تتعلق بالارتباط بين المجتمع

1 مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص27.

كنسق اجتماعي والنسق الثقافي الفرعي للفعل ويكون ذلك بدمج الأجزاء لثقافة المجتمع هذه الأخيرة تضبط وتحدد أفعالهم.[1]

وظيفة التكامل، وتتضمن هذه الوظيفة تأمين التعاون النظامي بين وحدات أو أجزاء النسق الاجتماعي وبصفة خاصة تكامل الوحدات أو أجزاء النسق المختلفة، وإسهامهم في التنظيم أو الوظيفة الكلية ويكون بتأدية كل جزء لوظائفه، بالتناسق مع وظائف الأجزاء الأخرى.

وظيفة تحقيق الأهداف ، وهي تتمثل في العلاقة بين المجتمع كنسق اجتماعي ، والشخصية الفرعية للفعل وهي معنية بتحقيق الأهداف وثيقة الصلة بالهدف العام للمجتمع العام ، وهذا طبعا بعد تحديدها ، كما تعني تعبئة قوى المجتمع من أجل انجاز هذه الأهداف وظيفة التكييف ، حيث تتعلق هذه الوظيفة بالعلاقة ما بين المجتمع كنسق اجتماعي ، والتنظيم السلوكي الفرعي للفعل، أي تحقيق التكيف لأجزاء النسق الاجتماعي، من أجل الاندماج في ثقافة المجتمع ككل التي تحمل قيما ومعايير تحكم وتضبط سلوكياتهم، من أجل تحقيق التوازن والاستقرار.

وميز روبرت ميرتون بين نوعين من الوظائف الوظيفة الكامنة والوظيفة الظاهرة ويقصد ميرتون بالوظيفة الظاهرة :هي تلك النتائج الموضوعية التي يمكن ملاحظتها والتي تسهم في الحفاظ على النسق والتي يقصدها المشاركون في النشاط. أما الوظيفة الكامنة: فهي التي لم تكن مقصودة أو متوقعة.

كما أنه قدّم مفاهيم مهمة " المعوقات الوظيفية، أو الأضرار الوظيفية والذي يعني النتائج القابلة للملاحظة والتي تقلل من تكيف النسق الاجتماعي أو توافقه.[2]

[1] عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص133.
[2] مصطفى زايد، مرجع نفسه، ص28.

وتم اختيار البنائية الوظيفية في هذه الدراسة كون أنها تدرس ظروف المحيطة بالمؤسسة كبناء اجتماعي، كما أن المؤسسة تعتبر بناء اجتماعي له أدوار وله وظائف تقدمها للنسق الكلي النسق الاجتماعي وأي خلل في الوظائف يؤدي إلى خلل في البناء.

الفصل الثاني: الجامعة الجزائرية،

محاولة لقراءة في التطور والرهانات

تمهيد

1. مراحل تطور الجامعة الجزائرية

2. وظائف الجامعة

3. أهداف الجامعة

4. مقومات الجامعة

5. التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية

6. نماذج عن التعليم الجامعي في العالم

خلاصة

تمهيد:

الجامعة هي مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي. وتمنح شهادات أو إجازات لخريجيها. وقد عرفت البشرية الجامعة منذ القديم في بلاد الإغريق. وتقوم على عدة أنظمة. ومن خلال هذا الفصل سنتعرف على تاريخ تطور الجامعة وأهم الوظائف والأنماط التي تقوم عليها الجامعة.

1-مراحل تطور الجامعة الجزائرية:

أ-مرحلة ما قبل الاستقلال:

إن الحديث عن الجامعة الجزائرية لا يختلف كثيرا عن أي مؤسسة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو تربوية في العالم الثالث، والتي تسعى جاهدة للخروج من دائرة الضعف والتخلف لذا فقد سعت الجزائر ومنذ الاستقلال إلى إيلاء أهمية كبرى لمختلف هذه القطاعات وعلى رأسها قطاع التعليم العالي، محاولة منها إقامة دعائم الجامعة الجزائرية ورفعها إلى مصاف الجامعات في الدول المتقدمة، على اعتبار أن الجزائر غداة الاستقلال لم يكن بها سوى جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر التي بنيت سنة 1917 كامتداد للجامعة الفرنسية ومعدة لاستقبال أبناء المعمرين، وبعض أبناء الأهالي، ونشر هنا إلى أن عدد الطلبة الجزائريين المسجلين في جامعة الجزائر سنة 1954 قد بلغ 557 طالب مقابل 4589 من أبناء الأوروبيين.[1]

ب-مرحلة ما بعد الاستقلال:

المرحلة الاولى (1962- 1965) الستينات:

إن الفترة الممتدة بين (1962-1965) تميزت بتسيير تلقائي نظرا للفراغات الموجودة، بالرغم من الوعي بضرورة إصلاح القطاعات المختلفة وبالنسبة للتربية والتكوين فإن الرغبة كانت متجهة نحو إخضاعها لنموذج التنمية المتبع ضمن التوجه السياسي والاقتصادي للبلاد، إذ تميزت هذه الفترة بالتصحيح الثوري (1965) والسيطرة الكاملة على الأوضاع السياسية بالإضافة إلى أنه تم إجراء أول إحصاء سنة 1966 والذي أعطى خلفية عن المجتمع الجزائري ممثل بالمخطط الثلاثي الذي تضمن السياسة المنتهجة لتسيير البلاد، وفي هذا المخطط تم إنشاء أول لجنة

1 إسماعيل بوجاوة وفوزي عبد الرزاق: "آفاق التعليم العالي في ظل الألفية الثالثة، حالة الجامعة الجزائرية، سلسلة إصدارات مخير إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس، العدد 1، سطيف، 2001، ص124.

لإصلاح التعليم العالي بصفة رسمية رغم أن المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية (ميثاق طرابلس، الميثاق الوطني) قد نصت بصفة صريحة على ضرورة الاهتمام بالجانب الثقافي والتربوي ووجوب النهوض بالمواد البشرية و ترقيتها وتأهيلها وتكوينها هدف تحقيق الاستقلال الفعلي. إلا أن الخطاب الرسمي لم يجسد واقعيا إلا سنة 1970.

المرحلة الثانية (1970- 1977) السبعينيات:

بعد عام 1970 تم إحداث وزارة مختصة، وإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي على حد سواء، وقد جاء هذا الإصلاح لإحداث القطيعة بين الجامعة الكولونيالية، وتلك التي وجدت في الستينات، وعليه تعتبر سنة 1971 تغيير جذري، وميلاد جامعة جزائرية تفتح الآفاق أمام جميع فئات المجتمع، وقد تزامنت عملية الإصلاح هذه مع المخطط الرباعي الأول (1970-1973) وفي نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974 1977) وترسخت فكرة الإصلاح، وتقرر الإصلاح في شهر جويلية 1971، وتم تحديد الأهداف المتوخاة من إصلاح التعليم العالي في:

-إعادة توجيه محتويات التعليم العالي، وفق لسياسة التوظيف و السياسة التنموية[1].

مراجعة وتنظيم الهياكل الإدارية، وكذا المحتوى التكويني والبيداغوجي بعرض تكييفها مع متطلبات المجتمع المتغيرة، حيث تم حل الكليات وتنظيم الجامعة في شكل معاهد علمية وتقنية (سبتمبر 1971) وقامت بتأسيس المعاهد على أساس:

-تخصص المعاهد في مادة علمية.

-الاستقلال المالي.

-مساهمة الأساتذة في التسيير.

1 سامية كواشي: العلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، 2004-2005، ص106.

-مع ظهور اختصاصات جديدة في العلوم الإنسانية والتكنولوجية حتى تنسجم مع معطيات الواقع.

-رغم هذه التجديدات المحققة التي أدخلها إصلاح 1971 تتحت عنه العديد من السلبيات.

-الانفجار العددي من الطلبة والذي نتج عنه ضعف التحكم في الهياكل البيداغوجية وعجز في التأطير.

-تعليم غير ملائم، ومستوى ضعيف للتكوين خاصة الأعمال التطبيقية والتدريبات الميدانية، وتدهور العلاقة بين التكوين والتشغيل.

-التعليم المقرر في السنوات الأخيرة من العطور الثانوي لم يعد ملائما للتعليم العالي.

المرحلة الثالثة: (1982-1987) الثمانينات:

تمت محاولة ثانية للإصلاح بإدخال تعديلات على طرق التقسيم وفتح شعب جديدة للتكوين. وقد عرفت هذه المرحلة بالخريطة الجامعية التي صادقت الحكومة على مبادئها في 1982 وإجراءات التطبيق 1984، حيث تهدف إلى تخطيط التعليم العالي إلى أفاق 2000 اعتمادا على احتياجات الاقتصاد الوطني، وأهم ما يميز هذه الفترة العقاد الندوة الوطنية الأولى للتعليم العالي 1980 ونتج عنها برنامج عمل وتفكير لأجل تقدم وتطور الجامعة، مع التأكيد على البحث العلمي.ثم انعقاد مؤتمر ثاني 1987، والذي اعتبر بمثابة تحديد كامل النظام التقويم والتنظيم البيداغوجي، وقد تبلورت في هذه المرحلة العديد من النقاط:

-عقلنة البرامج وأنماط التكوين بما يناسب حاجة القطاعات المختلفة.

-سياسة التدريبات الميدانية.

-السهر على الاستعمال الأمثل للخبرات الوطنية[1].

[1] سامية كواشي، مرجع سابق، ص107.

المرحلة الرابعة (1990- 1995) التسعينات:

في هذه المرحلة بدأ الحديث عن استقلالية الجامعة الجزائرية التي طرحت سنة 1989 بدأ العمل بها من جانفي 1990.

وأهم إصلاح شهدته هذه المرحلة كان في منتصف التسعينيات 1995ويرتكز على:

-مهمة الخدمة الجامعية العمومية، من خلال استقبال الجامعة للفئات المجتمعية جميعها.

-مبدأ الاستقلالية للجامعة والانتقال من سياسة الكم إلى سياسة الكيف وفي هذا الصدد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات.

-إعادة النظر في برنامج التكوين العالي وفقا للاحتياجات الفعلية للسوق استجابة التكوين للمواصفات البيداغوجية كالطرق المثلي والوسائل البيداغوجية.

-إعادة النظر في تكوين الأسئلة من خلال الدراسات العليا وضع طريقة جديدة للتوجيه قبل وبعد التكوين.

-تطوير التكوين المستمر (تحسين المستوى، إعادة التكوين).[1]

المرحلة الخامسة: (من 2002 إلى الوقت الراهن):

من خلال التقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات من طرف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية فقد بات من الضروري إعداد وتطبيق إصلاح شامل وتعميق العالي عن طريق مخطط إصلاح المنظومة التربوية والذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في المنظومة التربوية

1 المرجع نفسه، ص ص108 - 109.

والذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 أفريل 2002 من خلال برنامج عمل على المدى القصير، المتوسط، والبعيد والمتمثل في نظام ل. م. د (ليسانس، ماستر، دكتوراه).[1]

2-وظائف الجامعة:

على الرغم من تعدد أهداف الجامعة وتنوعها، إلا أن مضمون هذه الأهداف يتركز حول ثلاث وظائف رئيسية للجامعة:

أ-إعداد القوى البشرية: من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته[2]، وهذا من خلال إعداد الكوادر المطلوبة والتي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية والمهنية والإدارية ذات المستوى العالي، وتهيئتها للقيام بمهمات القيادة الفكرية في مختلف النشاطات من أجل تقديم الاستشارة والمساهمة في القيام بمهمات القيادة.[3]

ب-البحث العلمي (تطوير المعرفة): يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف الثلاث التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر فالمتوقع من الجامعة أن تقوم بتوليد المعرفة والاختراعات المطلوبة عن طريق متابعة البحث والتعمق العلمي والإسهام في تقدم المعرفة الإنسانية لوضعها في خدمة الإنسان والمجتمع عن طريق تشخيص مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لتطوير الحياة في مجتمعات هذه الجامعة، فلا يمكن أن توجد جامعة بالمعنى الحقيقي، إذا هي أهملت البحث العلمي.

---

1 المرجع نفسه، ص ص109-115.

2 محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، ط1، القاهرة، مصر، 2002، ص22.

3 علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1985، ص106.

ج-التنشيط الثقافي والفكري العام: يعتبر النشر العلم والثقافة من رسالة الجامعة، والتي هي بمثابة مركز للإشعاع الفكري والمعرفي وتنمية الملكات المهارات العلمية والمهنية، والتي تمثل الحجر الأساسي لعمليات التنمية الوطنية،[1] فللجامعة دور كبير في تقديم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالمجتمع، كما أنها تسعى للحفاظ على هوية المجتمع والتجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل.

لا ريب أن تبدل دور مؤسسات التعليم العالي، خاصة الجامعة، في البلدان المتقدمة سيفرض تبعات مهمة على أوضاع التعليم العالي في البلدان العربية، خصوصاً وأن المجتمعات العربية تقع في عداد المتلقين السلبيين لموجات العولمة العاتية. ولا ريب في أن هذه التبعات ستتكيف بالسياق التاريخي للتعليم العالي، وبيئته المجتمعية، في البلدان العربية.

ومن هنا يمكن أن نستخلص مجموعة من **الوظائف والمهام الرئيسية للجامعات والمعاهد العليا** في وظائف أساسية متكاملة هي:

-إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع وفي مختلف مواقع سوق العمل لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها.

-القيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.

-المشاركة في تقدم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تؤدي إلى

-التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

---

1 فضيل دليو وآخرون، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص91.

-المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي ومراحل التعليم العام من جهة، وبين التعليم الفني والتكنولوجي من جهة أخرى وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن مناسب بين مدخلات Input مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتهاOutput .

-إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة، تضمن حدا أدنى من التعليم لكافة فئات المجتمع ويتطلب ذلك محو أمية جميع الأفراد، كحد أدنى للمعرفة والمواطنة الصالحة.

-المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات، بما يتناسب والطموحات التنمية في المجتمع، وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها، لخدمة كافة قطاعات الإنتاج والخدمات الإدارية، والقضاء على البطالة.

-إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات والمهن، وذلك عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف، وبما يمكنها من التعايش مع العصر التقني، وتطوير وسائلها محليا مع التركيز على العلوم وتطبيقاتها المختلفة، وبالتالي ضمان وجود قاعدة دائمة من الموارد البشرية ورصيد مستمر من رأس المال البشري.

-تنمية الموارد العلمية والتكنولوجية واستغلالها من خلال الأفراد، القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها.

-تنمية أنماط التعبير والتفكير وتنوعها لدى الأفراد، بما يحقق اتصالهم بجذورهم الثقافية وانتمائهم الوطني الأصيل.

-انفتاح التعليم على العالم الخارجي واهتمامه بشؤون القضايا الدولية، لتعميق التفاهم والحوار مع شعوب العالم[1].

-نشر المعرفة وتأهيل الهوية الوطنية والقومية، وتطوير الاتجاهات الفكرية الاجتماعية، بما يوفر ثقافة مشتركة، ومنهجا موحدا، في التخطيط والتنظيم والعمل الإنتاج.[2]

-إعداد الباحثين في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والإنتاجي، بما يضمن الكشف عن المعارف الجديدة والإبداع والابتكار والتجديد في شتى ميادين الحياة والعلم والمعرفة والفن.

-إرساء الديمقراطية الصحيحة فهناك مثل يقول كلما تعلم الإنسان زادت حريته وهذا يعني ارتباط الحرية بالتعليم، فالتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل، ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعد أول خطوات العدالة الاجتماعية وعن طريق تدريب الأجيال الصاعدة على أسلوب الحياة الديمقراطية، وتأسيسا على ذلك، يصبح التعليم – مؤسساته التعليمية – وظائف هامة تمثل الأساس في عوامل الإنتاج والتوزيع، وهما العنصران المتميزان في تحديد التنمية الاقتصادية (ثروة وانتاجا) والتنمية الاجتماعية (توزيعا وإشباعا).[3]

ومن خلال هذه الوظائف أصبح ينظر للجامعات والمعاهد العليا- اليوم- على أنها من المؤسسات الاجتماعية الرائدة التي تؤدي دورا هاما في تنمية المجتمعات وعليه حظي التعليم وبما فيه التعليم العالي ومازال يحظى بنظرة خاصة سواء من المسؤولين التربويين أو من قادة المجتمع ومؤسساته، مما أدى إلى سعي كافة الدول.

---

[1] فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص92.

2 رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006، ص78.

3 المرجع نفسه، ص79.

3-أهمية وأهداف الجامعة:

أ-أهمية الجامعة:

يؤكد معظم التربويين أن عملية التعليم بشكل عام، و التعليم العالي بشكل أخص له أبعاد خطيرة وكبيرة في آن واحد، لأن العملية التعليمية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية بالإضافة لكونها عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان ومكان و جيل معين، فالجامعة لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في المجتمع دون تحقيق التفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية، وعلى هذا يمكن ملاحظة أهمية الجامعة باعتبارها الأساس الأول لتطوير أي مجتمع كان في جميع مظاهره الحياتية وفي مختلف قطاعاته، لأنها تتصل بتكوين النفوس وبناء العقول، فالتعليم الجامعي يتميز بأهمية خاصة، إذ أن الجامعة هي الدعامة الثابتة التي تقوم عليها نهضة الأمم، فنشاط الجامعة اليوم لم يعد قاصرا على التعليم النظري وحده، بل امتد إلى الدراسات التطبيقية العالية، ومهمة الجامعة لم تعد تقتصر على تطوير العلم من أجل العلم والوصول إلى الحقائق العلمية، إنما امتدت لتشمل تطوير المجتمع والنهوض به في جميع جوانبه، والمساهمة في حل مشكلاته وتحقيق الرخاء والتوافق بين المجتمع وحاجاته.

يعد التعليم قوة اجتماعية باعتباره أهم الوسائل التي يمكن لأي مجتمع من إحداث التغير السريع والمنشود، والتعليم الجامعي والعالي له قوته وأهميته الخاصة باعتباره المسؤول الأساسي عن إعداد الشباب وتهيئتهم الحياة وسوق العمل في مستوى العصر.[1]

1 علي السيد طنيش، التعليم وعلاقته بالعمل والتنمية البشرية في الدول العربية، المؤتمر السنوي الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، مصر، 1996، ص 41.

فالجامعة باعتبارها المؤسسة التربوية المتخصصة في إعداد الشباب للمجتمع باعتباره الثروة البشرية أمل المستقبل في المجتمع ويقع على عاتقهم العبء الأكثر من البناء لمستقبل أفضل، ولذلك تهتم الجامعة بإعدادهم ليكونوا مواطنين مكتملي المواطنة في جميع الجوانب حتى يمكنهم من خدمة المجتمع وتحقيق التقدم وذلك نابع من منطلق أن التعليم الجامعي يلعب أدوارا مهمة في حياة أي مجتمع، ولما كانت مهمة التعليم العالي الأساسية هي تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالتدريس، والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة، وتنظيم وإدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أي ربط التعليم بسوق العمل.

إن التعليم العالي المطلوب لهذا القرن هو تعليم شامل وتخصصي في نفس الوقت ولقد نجحت العديد من دول العالم الثالث في ربط التعليم العالي بمتطلبات التنمية القوية، فلم تعد قوة الأمم تقاس بمساحة أراضيها أو بما تملكه من جيوش أو بعدد سكانها أو بما تملكه من ثروات طبيعية ولكنها أصبحت اليوم بما تملكه من معرفة متطورة وثقافة متقدمة وثورة بشرية متعلمة قادرة على الإنتاج والإبداع وتحقيق أفضل معدلات التنمية البشرية الراقية.

إن الافتراض المنطقي والتاريخي والمقارن يدعون إلى تقرير أنه كلما ازداد حجم المتعلمين الجامعيين في السكان، كلما كان ذلك أدعى إلى توافر قوة العمل المؤهلة لقيادة مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى تنامي الطاقة الإنتاجية في المجتمع.[1]

1 صباح غربي، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص53، 54.

ب-أهداف الجامعة:

تختص الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم بكلياتها ومعادها في سبيل لخدمة المجتمع والارتفاع به حضاريا، متوخية في ذلك المساهمة في نمو الفكر، وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، تزويد البلاد بالمتخصصين، الفنيين، والخبراء في مجالات مختلفة، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة، وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لبساهم في تدعيم وبناء المجتمع وصنع مستقبل الوطن، ولذلك تم اختيار هذه الأهداف تتمثل فيما يلي:

-تزويد المجتمع بالمتخصصين الأكفاء اللازمين لخطط التنمية والتمسك بالقيم الدينية والخلقية.

-نقل المعرفة عن طريق التدريس في مرحلتي ليسانس والدراسات العليا. إعداد الباحثين عن طريق برامج الدراسات العليا، حيث يقدم عدد من هؤلاء الباحثين بالبحث، والتدريس في الجامعة، كما أن بعضهم الآخر يستمر في مهام البحث، والعمل في مؤسسات أخرى.

-نقل المعرفة عن طريق الدراسات التحليلية الناقدة في ضوء النظريات الحديثة وفلسفة المجتمع.[1]

-خدمة المجتمع من حملة المهام التي تؤديها الجامعة الخدمة المجتمع، التعليم المستمر، تعليم الكبار، تقديم المشورة إلى المؤسسات والدوائر الحكومية، تقدم الاقتراحات المتعلقة بالأمور، القضايا الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

-وما يجب التأكيد عليه في هذا الخصوص أن تكون أهداف أية جامعة مهما كانت مجالاتها وتخصصاتها نابعة من طبيعة المجتمع الذي أقيمت لخدمته حيث أنه من غير الممكن أن تضع الجامعة أهدافها محددة بغض النظر عن مكانها وزمان وجودها.[2]

---

1 عبد العزيز القوصي: المدرس الجامعي وما يتصف به، مجلة الثقافة العربية، العدد 4، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، مصر، 1976، ص97.

2 المرجع نفسه، ص97.

4-مقومات الجامعة الجزائرية:

إن أداء المؤسسة الجامعية المختلف أدوارها يستلزم ثلاث مقومات أساسية وهي: الطالب، المدرس والهيكل التنظيمي والإداري الذي يحتويهما.

أ-**الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعة الجزائرية**، ويتكون هذا الهيكل من:

-**رئيس الجامعة** الذي يتم تعينه من رئاسة الدولة باقتراح من وزير التعليم العالي.

-**أربعة نواب أو خمسة** حسب حجم الجامعة ليشغلوا مناصب الدراسات البيداغوجية، الإدارة والشؤون العامة، التخطيط والتوجيه والتجهير، البحث والدراسات العليا والعلاقات الخارجية.[1]

-**أمين عام الجامعة**.

-**مجلس الجامعة**: ويتكون ممن سبق ذكرهم، ومن رؤساء المعاهد.

أما بالنسبة للكليات فهي تتكون من **عميد الكلية** يساعده نائبان أو ثلاثة لتسيير: الدراسات البيداغوجية والمسائل المرتبطة بالطلبة، دراسات ما بعد التدرج والبحث العلمي، العلاقات الخارجية وللكلية أمين عام يشرف على التسيير.

-**المجلس العلمي للجامعة** يتكون من: مدير الجامعة رئيسا، نواب مدير الجامعة، عمداء الكليات، رؤساء المجالس العلمية للكليات، ممثل واحد على الأساتذة لكل كلية ينتخب من بين الأساتذة دوي الرتبة الأعلى، مسؤول المكتبة المركزية.

1 عبد الكريم قريشي: "نظرة حول وضعية التعليم العال في الجزائر، علة الرواسي بالية، جمعية الإصلاح التربوي، العدد 13، 1996، ص31.

ب-الطالب الجامعي: يعتبر الطالب هو محور العملية التعليمية والمعني الأول لها ولكي تتم هذه العملية بطريقة جيدة، يجب تهيئة جميع الظروف الملائمة والمحفزة على التحصيل العلمي والمعرفي.

ومن أسباب ضعف التحصيل العلمي عند الطالب الجامعي هو تكوين الطالب في المراحل السابقة، ذلك لأن الجامعة تستقبل منتوجا لمراحل تعليمية مختلفة، لظلم مختلفة، بمستوى منخفض.[1]

ج-الأستاذ الجامعي: نظرا لأنه لا تنسيه حقيقية في المجتمع دون تعليم خاصة التعليم العالي، ونظرا لأهمية الأستاذ الجامعي باعتباره الطرف المسؤول عن تقديم المادة العلمية، فقد اعتبر هذا الأخير بمثابة الركيزة الأساسية وحجر الزاوية الجامعية، فهو المسؤول عن تقديم العلم والمعرفة فالأستاذ الجامعي هو من أهم عناصر العملية التعليمية، كما أنه هو المدرس والمسير والباحث.

5-أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر:

يواجه التعليم العالي في الجزائر تحديات كبيرة على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي تتمثل أهمها كما يلي:

أ-التحديات على المستوى الداخلي:

تشمل التحديات الداخلية أو تحديات المستوى الداخلي كما يلي:

أولا: الاعتماد الكبير على التمويل من قبل الحكومة: تعتمد كل مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بصفة مطلقة.

1 عبد الله الركيبي: التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 1، حوليات جامعة الجزائر، 1987، ص 160.

ثانيا: تواجه الجامعة الجزائرية أكبر تحدي والمتمثل في اعتماد نظم تعليمية ناجحة في بلدان المتطورة ولا شيء يبين نجاحها في الجزائر، الشيء الذي يجعل هذه النظم التعليمية المعتمدة تأخذ وقت طويل للتجربة وجو من الارتياب والتخوف من عدم نجاحها.

ثالثا: ارتفاع الطلب على التعليم العالي ونقصد تزايد عدد الطلبة المسجلين في الجامعات والناجم عن النمو السكاني المتسارع سنويا، والتوسع في الالتحاق بالتعليم الثانوي. وبالطبع هذا يزيد من محدودية هياكل التعليم العالي، حيث أصبحت الجامعات الجزائرية لا تملك هياكل ووسائل (قاعات تدريس، قاعات للمحضرات ومكتبات...) كافية، كبيرة وعصرية لاحتواء هذه الطاقة البشرية والطلابية الهائل.

رابعا: ضعف الطاقة الاستيعابية في بعض التخصصات: حيث لا تملك الجامعات الجزائرية طاقة استيعابية كبيرة لاسيما في بعض التخصصات كالصيدلة، الطب...الخ، وهذا ربما يرجع إلى نقص الهياكل وضعف حجم هيئة التأ

خامسا: ضعف القدرة المؤسسية :تعتبر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية حديثة النشأة، كما إن الموارد المتاحة لها محدودة هذا يقلل من تنافساتها للجامعات الأجنبية المتطورة ويحد من قدرا في وضع نظاما تعليميا وإنتاج معارف علمية بمقاييس عالمية .[1]

سادسا: ضعف الكفاءة الداخلية: تواجه بعض الجامعات الجزائرية في السنوات الراهنة ارتفاع نسب الرسوب، والتسرب، و البقاء 8 سنوات فأكثر في الدراسة، وهذا يشكل تحد داخلي أمامها في زيادة كفاءات في البحث العلمي.

ب-التحديات على المستوى الخارجي:

1 علي حمود علي، التخطيط الاستراتيجي لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي: التحديات الراهنة ونموذج التطبيق، المؤتمر العربي 14 الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، 2012، ص19.

تشمل التحديات الخارجية أو تحديات المستوى الخارجي كما يلي:

تنوع أنماط التعليم العالي بظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة، والتعليم عن بعد، والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها اقل من الجامعات التقليدية.

أولا: الانفجار المعرفي: شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين انفجار معرفي، والذي نتج تزايدا في حجم المعرفة العلمية في جميع اللات الفكرية، التقنية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، فما نصيب الجامعة الجزائرية من هذه المعارف.

ثانيا: الإدارة الالكترونية تقنيات الاتصالات والمعلومات: لقد أدى تطبيق الإدارة الالكترونية واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم العالي إلى ثورة علمية، وعليه أصبح قطاع التعليم العالي اليوم في الجزائر مجبر على مسايرة هذه الثورة والمكاسب، لاسيما أن تزيد من قدرة الطلبة على اكتساب المعرفة العلمية والاستفادة من تجارب الأمم في جميع الات، والتحدي الحقيقي هنا هو كيف نعمل على امتلاك تقنية المعلومات في مؤسسات التعليم العالي.

ثالثا: العولمة: تعتبر العولمة تحدي أخر يواجه التعليم العالي في الجزائر ومن بين تحدياته كيفية التحكم، التعامل والتسيير الجيد من قبل الجامعات والمعاهد العلمية الجزائرية للتدفق الهائل للمعلومات، والأفكار، والبرامج، أضف إلى ذلك التحدي المترتب عنها وهو فرضها للتنافسية والترتيب.[1]

رابعا: الموقف المتشائم من النظام التعليمي الجديد للجامعة الجزائرية: يبقى جل الأساتذة والطلبة الجامعيين في الجزائر ينظرون إلى النظام الجديد للتعليم العالي (ال. م. د) نظرة فشل، ويرون

[1] علي حمود علي، مرجع سابق، ص20.

وجوب العودة فورا إلى النظام الكلاسيكي رغم التوافق والسير الحسن والعادي لهذا النظام في الجامعات الجزائر.

خامسا: ضعف التعليم العالي في الجزائر: يرجع الكثير من الخبراء ضعف التعليم العالي في البلدان العربية – على غرار الجزائر– إلى ضعف الطرق والمناهج التعليمية المتبعة من طرف هذه الدول، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها...المناهج المستوردة من الدول المتطورة الأخرى وعدم توافقها مع البيئة التعليمية لهذه البدان.

سادسا: تحديات الواقع الاقتصادي وسوق العمل: إن ما يميز التعليم العالي في الجزائر هو انفصاله التام عن واقع الشغل، إن هذا الانفصال يخلق تحدي آخر وهو ضعف الجامعة الجزائرية للمساهمة في التنمية الاقتصادية. قيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي ودخوله كمنافس للقطاع العام للتعليم العالي وعلى أسس ربحية[1] .

سابعا: أجريت عدة دراسات عن واقع الجامعات ومدى تحقيقها في الواقع منها:

دراسة طعمية والبندري 2004 حول موضع كفاية وواقع أهداف الجامعة أستطلع فيها رأي 156 أستاذ جامعي وأسفرت النتائج التالية:

–ترى نسبة 70..00 من أفراد العينة أن أهداف التعليم الجامعي كافية ولا تحتاج إلى تعديل أو مراجعة.

–وترى وجوب مراجعتها.

–ويرى 90. أن أهدافها تتماشى مع المتغيرات الجديدة.

– وترى 10.00 أن هذه الأهداف لا تتماشى مع المتغيرات الجديدة.

[1] علي حمود علي، مرجع سابق، ص21.

كذلك **دراسة سهيلة محسن كاظم الفتلاوي 2008** هدفت إلى تشخيص مواصفات التعليم الجامعي وتكونت العينة ممن 110 طالبا وطالبة وتكونت الاستمارة من 600 فقرة موزعة على 04 أبعاد:

-تتعلم لتعرف.

-تتعلم لتعمل.

-تعلم لتكون.

-تعلم لتشارك الآخرين.

وأسفرت النتائج التالية:

أولا: أن طلبة الجامعة لم يحققوا ما ينبغي تحقيقه من أبعاد التعلم وحققوا ما ينبغي تحقيقه في بعد تعلم لتعرف بنسبة 67.00% كون التعليم الجامعي يتجه نحو التعليم للمعرفة.

ثانيا: إحساس الطلبة بقصور التدريس الجامعي في الإبقاء بمستلزمات ومتطلبات عمليتي التعليم والتعلم.[1]

و**ترجع هذه النتائج للأسباب** التالية:

-إهمال التدريب العملي والعلمي المناسب.

-إغفال أهمية التدريب على أسلوب البحث وإجادة استخدامه.

-إغفال تقديم الخدمات الترفيهية والترويجية والرياضية والثقافية في مختلف الاجتماعية لطلاب الجامعة.

-سيادة النظام التعليمي التقليدي في مختلف الأساليب والإجراءات ومنها ما يتعلق بالتدريس والتنظيم والتخطيط والتقويم وسواها.

[1] علي حمود علي، مرجع سابق، ص22.

ويذكر بوحفص مجموعة من المشكلات والتحديات التي تواجه الجامعة الناشئة أهمها:

-الأمية بمختلف أنواعها ودراجاتها ومستوياتها وأخطرها الأمية العلمية والفكرية المنتشرة في المجتمع.

-الأعداد الهائل من طالبي التعليم العالي.

-مشاكل التنظيم والتسيير في الأمر العلمي.

-عتاقة المناهج التي أصبحت بعيدة عن مشاكل المجتمع وبعيدة عن مستويات المعرفة.

-التحديات العلمية الكبيرة سريعة الوتيرة المفروضة على الجامعة. [1]

للقيام بوظائفه وتحقيق أهدافه.

6-نماذج عن التعليم الجامعي في العالم:

أ-نظام التعليم العالي في ألمانيا " النشأة والتطور":

إن فهمنا العميق لأي نظام تربوي في العالم يتطلب منا أن نتعرف إلى العوامل الأساسية التي أدت إلى إيجاده، وإلى السياقات التطورية التي مر بها حتى استطاع أن يتبلور في شكله الراهن، وأن يعبر عن ذاته وأهدافه وغاياته بالصورة المعاصرة.

وفي حديثنا عن نظام التعليم العالي في المانيا، نلاحظ أنه قد مر خلال تطوره بثلاث مراحل رئيسة حتى وصل إلى الصورة التي هو عليها الآن، وذلك تبعا للظروف والأحداث التي مرت بألمانيا خلال فتراتها التاريخية المختلفة ؛ تلك الظروف التاريخية التي تعد بمثابة خلفية محفزة أو مثبطة لتطور النظم التعليمية المختلفة.

[1] المرجع نفسه. ص23.

وفي ضوء الخلفية التاريخية للمجتمع الألماني يمكن تحديد المراحل التي مر بها نظام التعليم العالي الألماني في المراحل الثلاث التالية:

المرحلة الأولى : الماضي المشترك للتعليم العالي في المانيا وذلك منذ بداية وجود جامعة بألمانيا وحتى عام 1945.

فقد كانت ألمانيا . وحتى عام 1945 . تضم نظاماً موحداً للتعليم العالي وذلك على مستوى المانيا كلها ، ويعود هذا الماضي المشترك للتعليم العالي في شرق وغرب ألمانيا إلى أواخر القرن الرابع عشر فقد تأسست أول وأقدم جامعة ألمانية وهي جامعة هايدلبرج Heidelberg عام 1386، وتبع ذلك إنشاء جامعات أخرى مثل جامعة إرفورت Erfurt عام 1392، جامعة ليبزج Leipzigعام 1409، جامعة روستوك Rostock عام 1419، جامعة جريفسفالد Greifswald عام 1456، جامعة لوثر بفينتبرج Wittenberg عام 1502، جامعة فرانكفورت أون أودر Frankfurt – on – oderعام 1506 ، جامعة بينا Jena عام 1558.

وقد أنشئت أول جامعة حديثة وهي جامعة هالي – Halle خلال فترة التنوير وذلك في عام 1694 وكانت هذه الجامعة مركزا لحركة التنوير الأولى ، ومركزا لعلم اللاهوت البروتستانتي المتقدم، وكانت تمثل أول جامعة ألمانية تمول بواسطة الدولة . ثم أنشئت جامعة جوتنجن Gottingen وذلك بعد أربعين عاماً من إنشاء جامعة هالي .[1]

وفي عام 1810، تأسست جامعة هامبولت في شرق برلين كجامعة برلين Berlin وذلك على مجموعة من المبادئ وضعها فيلهم فون هامبولت – Wilhelm Von Humboldt والذي

[1] علي حمود علي، مرجع سابق، ص23.

كان في ذلك الوقت مسؤولاً عن التربية والشؤون الثقافية في الحكومة البروسية – وتتمثل هذه المبادئ في:

-حرية التدريس والبحث.

-وحدة التدريس والبحث

– الاستقلال الذاتي لمؤسسات التعليم العالي في تنظيم شؤونها الداخلية والأكاديمية ، وذلك رغم كونها تمول بواسطة الدولة.

-تعلم الطلاب ذاتياً من خلال اشتراكهم في البحث عن المعرفة ، وعن الحقيقة.

-الفلسفة كأساس مشترك لجميع التخصصات الأكاديمية.

وخلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كانت جامعة برلين . والتي تأسست على مبادئ فون هامبولت . هي المثل الأعلى للتعليم الجامعي في ألمانيا، وقد عرفت هذه الجامعة دولياً في تلك الآونة كمنارة ومركزاً للتمييز الأكاديمي ، وقد صممت هذه الجامعة لاستقبال أعداد قليلة من الطلبة ، هؤلاء الطلبة يقع على عاتقهم مسؤولية تنظيم الدراسة بأنفسهم، فهم – من وجهة نظر هامبولت – ناضجون بالقدر الكافي ، وقادرون على التعلم الذاتي واكتشاف الحقائق والمعارف بأنفسهم ، وكانت الجامعة في المقام الأول مكانا لدراسة العلوم الخالصة؛ إذ يتم فيها التعلم والبحث العلمي دون الارتباط باي غرض آخر.[1]

ولقد كانت الجامعة الألمانية . كما تطورت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر استناداً إلى مبادئ فون هامبولت . مؤسسة ناجحة سواء في مجال التدريس ، أم البحث ، وقد لعبت الجامعات دوراً في تحقيق الوحدة الألمانية ؛ فقد قامت حركات طلابية بالجامعات الألمانية تطالب

[1] علي حمود علي، مرجع سابق، ص24.

بالحرية والوحدة ، وكون الطلاب جمعيات أطلقوا عليها اسم " فتيان ألمانيا " واتخذوا من الألوان الثلاثة الأسود والأحمر والذهبي شعارا لهم ، ولوحدة ألمانيا ، هذه الوحدة التي تحققت بفضل بسمارك عام 1871.[1]

وقد كان للاتصال بين البناء الاقتصادي ونظام التعليم أثر في تطور الدراسة في الجامعات الألمانية بعد الثورة الصناعية، فبفضل هذا الاتصال تحطمت المفاهيم القديمة للجامعة، ولم تعد الدراسة الجامعية مجرد دراسة نظرية ميتافيزيقية بعيدة عن الحياة، بل صارت دراسة حية تجعل من الجامعة جزءاً من الحياة ، لا برجا عاجياً معزولاً عنه ، ومن ثم ضمت الجامعة إلى كلياتها التقليدية الكليات التكنولوجية كالطب والهندسة والزراعة والصيدلة، وبذلك صار التعليم عملية تنمية اقتصادية مربحة تؤدى إلى النمو الاقتصادي[2]، ونتيجة لذلك لعبت الجامعات الألمانية دورا بارزا في إحداث الطفرة التي شهدتها ألمانيا . خاصة بعد تأسيس الإمبراطورية الألمانية عام 1871. من حيث قوتها الاقتصادية ، العسكرية ، أو السياسية ، تلك الطفرة التي جعلت من ألمانيا أكبر قرة صناعية في أوروبا؛ فقد نجحت الجامعات في تخريج أعداد من القوى العاملة المتعلمة والتي تحتاج إليها كل من ميادين الصناعة، الحكومة، النظام الصحي، القانوني... ومن ثم اتجه الاهتمام القومي نحو تحسين الجامعات وتوجيه مسار تطورها ، وقد أسفر هذا الاهتمام عن وجود جامعات على أعلى مستوى من الجودة والكفاءة.

ولكن، عندما هزمت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، فرض الحلفاء (إنجلترا ، فرنسا، وروسيا) على ألمانيا شروطاً قاسية، وقد اضطرت ألمانيا بعد هزيمتها قبول هذه الشروط، ووقعت

[1] محمد كمال الدسوقي, تاريخ ألمانيا, دار المعارف, القاهرة, مصر , 1969, ص71.

[2] عبد الغني عبود, التربية المقارنة في نهايات القرن–الإيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام, دار الفكر العربي, القاهرة, مصر , 1993, ص89.

في 18 يناير 1919معاهدة فرساي والتي كانت بحق كارثة حلت بالشعب الألماني[1]. وفي هذه الفترة كان حزب العمال الاشتراكي الوطني (الحزب النازي)... الذي رأسه هتلر منذ 26يوليو 1920- يستخدم كل الوسائل والسبل للوصول إلى الحكم. وقد عمدت الحركة النازية إلى التلويح بالمبادئ العنصرية كوسيلة فعالة للوصول إلى مشاعر الجماهير الألمانية؛ فقد كان هتلر يعتبر الآريين وخاصة الألمان قد خلقوا ليكونوا سادة للجنس البشري. [2]وقد وضع الحزب النازي هذه المبادئ في مقدمة برنامجه السياسي ، واستطاع أن يحرز تقدماً كبيراً في الانتخابات البرلمانية عام 1930.

وفي يناير1933عين هتلر في منصب المستشارية لتدخل بذلك ألمانيا ، بل والعالم كله مرحلة تاريخية جديدة ، وفي عام 1934قلد هتلر نفسه منصب الرئيس – وذلك بعد وفاة الرئيس الألماني هندبرج – إلى جانب منصب المستشارية ، وأصبح بذلك هو " الفوهرر " أو الزعيم، ومنحه البرلمان تفويضاً لتوسيع سلطاته، فحكم البلاد حكم دكتاتورياً، وبدأ في تعبئة البلاد عسكرياً لتحقيق مغامراته وطموحاته التي تسببت في نشوب الحرب العالمية الثانية.

وعندما وصل النازيون إلى مقاعد السلطة في عام 1933، بدأ التدهور في التعليم العالي الألماني، ولعل من أبرز مظاهر هذا التدهور إلغاء الحرية الأكاديمية والاستقلال الذي تمتعت به المؤسسات الجامعية من قبل ، فصل واضطهاد جميع الأساتذة اليهود وغيرهم ممن لا يتفقون مع المبادئ النازية.... الخ. وقد لعبت مؤسسات التعليم العالي – خلال فترة سيادة الحكم النازي (1933-1945) دوراً بارزاً في نشر والتأكيد على مبادئ الحزب الوطني الاشتراكي، والأيديولوجية النازية. وقد عانت هذه المؤسسات انخفاضاً حاداً في سمعتها الأكاديمية نتيجة لذلك، ونتيجة

[1] محمد كمال الدسوقي, مرجع سابق, ص118.

[2] وليام شيرر , تاريخ ألمانيا الهتلرية, ترجمة خيرى حماد, ج2, دار الكتاب العربي, بيروت, لبنان, 1958, ص21.

خضوعها لإشراف وتوجيه سياسي صارم، ونتيجة كذلك لإجبار المئات من الأساتذة على ترك وظائفهم، الأمر الذي أجبر الكثير منهم على الهجرة...

المرحلة الثانية: مرحلة الانقسام واختلاف نظامي التعليم العالي في شطري ألمانيا (شرقها وغربها) ، وذلك في الفترة ما بين 1945– 1989:

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وانكسار ألمانيا بسقوط النظام الاشتراكي الوطني، واستسلام ألمانيا التام لقوى الحلفاء (الاتحاد السوفييتي، فرنسا، إنجلترا، أمريكا)، ضاعت الوحدة الألمانية التي تحققت على يد بسمارك عام 1878، ووضعت ألمانيا تحت سلطة دول الحلفاء المنتصرة . ولما لم يتم التوصل إلى اتفاق بين القوى الثلاث الغربية وبين الاتحاد السوفيتي يسمح بوجود بنية سياسية واجتماعية مشتركة على مستوى ألمانيا ككل ، تم تقسيم ألمانيا – منذ عام1949 – إلى دولتين لكل منهما أنظمته السياسية والاقتصادية المتباينة؛ ففي الجزء الشرقي من ألمانيا والذي وضع تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي ظهرت جمهورية ألمانيا الديمقراطية (German Democratic Republic (GDRوعاصمتها برلين، بينما في الجزء الغربي من ألمانيا الواقع تحت نفوذ كل من الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، وفرنسا . ظهرت جمهورية ألمانيا الاتحادية (Federal Republic of Genmany (FRGوعاصمتها بون .وقد كان سور برلين – الذي بني في أغسطس عام 1961 – رمزاً لهذا الفصل السياسي داخل مدينة واحدة ؛ حيث قسمها إلى برلين الشرقية وبرلين الغربية.[1]

وهكذا قسمت ألمانيا النازية -- بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية – إلى دولتين نمتا وتطورتا بطريقتين مختلفتين وبتوجهات مختلفة ؛ فمن ناحية كان هناك جمهورية ألمانيا الاتحادية

[1] ويليام شيرر، مرجع سابق، ص22.

(ألمانيا الغربية) دولة ديمقراطية ، فيدرالية تسير وفق اقتصاد السوق الموجه نحو الغرب، وعلى الجانب الآخر كانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) دولة اشتراكية مركزية تسير وفق اقتصاد مخطط موجه نحو الشرق وقد انعكست هاتان الأيديولوجيتان المختلفتان تماماً في شكل التطور الذي أخذه التعليم العالي في كلا الألمانيتين، فقد كان النمو الاقتصادي، العسكري، الأيديولوجي، والسياسي الذي سار في اتجاهين مختلفين في شطري ألمانيا – انعكاساته على التعليم العالي والذي سار هو الآخر في اتجاهين متعارضين، فقد ضمت ألمانيا في الفترة ما بين 1945–1989نظامين للتعليم العالي مختلفين كل الاختلاف عن بعضهما البعض سواء من حيث الفلسفة والأهداف، البنية والتنظيم، الإدارة والتمويل، شروط القبول، البرامج ومحتواها، الثقافة الأكاديمية، علاقة النظام بالمجتمع وخاصة علاقته بالنظام الاقتصادي والسياسي[1].

المرحلة الثالثة: نظام التعليم العالي في ألمانيا بعد إعادة توحيد شطريها في عام 1990:

وبعد أن ظلت ألمانيا مقسمة إلى دولتين هما ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وبعد أن عاشت محنة التقسيم السياسي لمدة تقرب من خمسين عاماً، تجاوزت هذه المحنة في نوفمبر عام 1990 وذلك نتيجة التغيرات السياسية التي نجمت عن سقوط منظومة الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية ، وسقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي ترتب عليه المطالبة بإعادة توحيد الأمة الألمانية ، وإحداث عملية انصهار عضوى بين نظامين اقتصاديين واجتماعيين مختلفين تماماً كان قد نما في الألمانيتين. ولقد تم الاحتفال بتوحيد ألمانيا في الثالث من أكتوبر عام 1990، وذلك بعد عام من الثورة السلمية التي أطاحت بالنظام القائم في شرق ألمانيا، وقد بلغت هذه الثورة أوجها بسقوط حائط برلين في التاسع من نوفمبر عام1989. ولقد أدى توحيد شطري ألمانيا إلى تغيير المسرح السياسي

[1] ويليام شيرر، مرجع سابق، ص23.

فيها ؛ فقد عادت ألمانيا جمهورية موحدة تتكون من (١٦) ولاية Lander . وسرعان ما تبنت الدولة الجديدة الأطر السياسية والاقتصادية والقانونية التي كانت متبعة في ألمانيا الغربية.

ويعد نظام التعليم العالي أحد المجالات الرئيسة التي تأثرت نتيجة للتغيرات التي صحبت إعادة توحيد الألمانيتين عام 1990؛ فقد كان لكل من الألمانيين نظاماً تعليمياً مختلفاً عن الآخر سواء في فلسفته وأهدافه، بنيته وتنظيمه، محتواه وطرائقه، نوعية معلميه.... وذلك كما سبق وأن أوضحنا، الأمر الذي جعل عملية توحيدهما في نظام تعليمي مشترك ، منسجم ، وموحد ليس بالعمل السهل اليسير. "فقد استلزم ذلك إحداث تغييرات جذرية في نظام التعليم العالي في الجزء الشرقي من ألمانيا. ولعل من أبرز التغيرات التي طرأت عليه بعد الوحدة ما يلي :

– إعادة تأسيس الولايات الشرقية الخمسة ، والتي وجدت قبل عام 1952، وقد كان لذلك الإجراء تبعاته على التعليم العالي؛ إذ أصبح تابعاً للولايات الجديدة ، ولم يعد يدار بشكل مركزى.

– إيجاد نظام موحد للتعليم العالي داخل جمهورية ألمانيا الاتحادية بعد دمج شطريها وذلك من خلال تكييف نظام التعليم العالي في شرق ألمانيا ونظام البحث فيه وفقاً لهيكل وبنية وسياسات التعليم العالي في الجزء الغربي منها؛ فقد قضت الأسس التشريعية لعملية التوحيد بتطبيق قانون التعليم العالي لعام1986– والذي كان مطبقاً على مؤسسات التعليم العالي بغرب ألمانيا – على مستوى ألمانيا الموحدة ككل . ويحدد هذا القانون الأطر العامة للتعليم العالي بكل عناصره ؛ شروط القبول ، المقررات الدراسية ، الامتحانات ، الدرجات العلمية ... ثم يترك مساحة للاختلاف بين الولايات وفقاً لظروفها المختلفة.[1]

[1] ويليام شيرر، مرجع سابق، ص23.

ولا شك أن تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بنظام التعليم العالي في غرب ألمانيا كان متطلباً ضرورياً لإدماج نظام التعليم العالي في شرق ألمانيا داخل نظام التعليم العالي في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الأمر الذي يسهم في تعزيز وحدتها القومية ، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لم يقصد بذلك فرض النظام المتبع في ألمانيا الغربية على ألمانيا الشرقية ، وإنما كان يعني به فقط تقويض النظام الشيوعي بها في وقت كانت الخيارات المتاحة محدودة.

ب- السمات الرئيسة لنظام التعليم العالي الحالي بألمانيا:[1]

وفيما يلي يعرض البحث الملامح الرئيسة لنظام التعليم العالي الموجود حالياً في ألمانيا، وذلك من خلال تحليل هذا النظام إلى الأنظمة الفرعية التي يضمها، وذلك على النحو التالي :

بنية التعليم العالي الألماني:

تضم ألمانيا عدداً كبيراً من مؤسسات التعليم العالي؛ إذ يقدر عددها (345) مؤسسة (سواء حكومية أم خاصة)، يلتحق بها 1،773،500 طالباً ، بنسبة 27.8% من الفئة العمرية (19-26) سنة، وذلك وفقاً لإحصاءات عام1999-2000.

وتنتمي مؤسسات التعليم العالي الألماني إلى أحد قطاعين رئيسيين؛ إذ أن نظام التعليم العالي في ألمانيا يعتبر نظاماً ثنائياً، إذ يشتمل على:

- القطاع الجامعي University Sector والذي تنتمي إليه الجامعات والمعاهد العليا المعادلة لها
- القطاع غير الجامعي Non University Sector والذي يشمل المعاهد العليا الفنية أو الكليات البوليتيكنيكية.

[1] أميمة حلمى, مصطفى, نظام التعليم في ألمانيا (دراسة حالة), مجلة البحوث النفسية التربوية-كلية التربية جامعة المنوفية-, العدد1, مصر, 2003, ص130.

فيما يلي نلقي الضوء على انواع المؤسسات المختلفة التي يضمها نظام التعليم العالي بجمهورية ألمانيا الاتحادية، وذلك على النحو التالي:

- **الجامعات والمعاهد العليا المعادلة لها** : (Universitaten) Universities

تشكل الجامعات والمعاهد العليا المعادلة العمود الأساسي الذي يقوم عليه التعليم العالي الألماني؛ إذ يلتحق بهذا النوع من المؤسسات والبالغ عددها (163) مؤسسة طالباً، وذلك بنسبة 75% من جملة الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي.

وفضلاً عن الجامعات الألمانية التقليدية Universities، هناك جامعات تكنولوجية Universities of technology وهي جامعات متخصصة في العلوم الطبيعية والهندسية وتتمتع بنفس وضعية الجامعات التقليدية. وهناك الجامعات الشاملة Comprehensive universitie والتي أنشئت في عام 1970، وتوجد فقط في ولايتي هيس Hesse وشمال الراين فستفاليا North Rhine Westphalia . وتعتبر هذه الجامعات نوع فريد من الجامعة ؛ إذا أنها تضطلع داخل مؤسسة واحدة بتحقيق الأهداف المنوطة بالجامعات التقليدية ، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي الأخرى كمعاهد إعداد المعلمين، المعاهد الفنية العليا، كما أنها تضطلع جزئياً بتحقيق أهداف كليات الفنون والموسيقى .. ومن ثم فهى تقدم لطلابها مقررات متنوعة وشاملة تغطي مختلف التخصصات الدراسية التي تقدمها مختلف مؤسسات التعليم العالي الأخرى وفيما يلي تلقي الضوء على أنواع المؤسسات المختلفة التي يضمها نظام التعليم العالي وعلاوة على الجامعات المختلفة ، هناك معاهد عليا معادلة للجامعات ، لعل من أبرزها:[1]

[1] أميمة حلمي، مصطفى، مرجع سابق، ص132.

- **معاهد إعداد المعلمين:** **Teacher Training Colleges** وهذه المعاهد يناط بها مهمة إعداد المعلمين ، وتوجد هذه المعاهد فقط في ولايتي بادن فيرتنبرج Baden Wirttemberg وثورونجيا Thuringia ، لأن معظم معاهد إعداد المعلمين قد أدمجت بالجامعات في الولايات الألمانية الأخرى ، وذلك منذ السبعينات من القرن العشرين.

- **كليات الفنون والموسيقى:** **Colleges of Art & Music:** وتقدم هذه الكليات دراسات تتناول مجالات فنية متعددة منها الفنون التخطيطية، الفنون البصرية، التصميم، الفن الدرامي (الفنون الأدائية) Performing Arts، الفنون الموسيقية. وقد تشتمل بعض هذه الكليات على مجموعة كاملة من التخصصات الفنية، أو قد تتخصص في فرع واحد منها.

- **أهداف مؤسسات التعليم العالي في ألمانيا :**[1]

إن الجامعات الألمانية ومؤسسات التعليم العالي الأخرى المعادلة لها تضطلع بمهمة التعليم والتدريس التي تهدف إلى إعداد الطلاب لمزاولة مهنة في مجال من مجالات الأنشطة المختلفة وذلك من خلال إكسابهم المعارف، المهارات، والآليات التي تمكنهم من ممارسة هذه المهنة، والتصرف بطريقة مسؤولة في دولة حرة، ديمقراطية، اجتماعية، محكومة بقوة القانون.

وفيما يلي نعرض الأهداف النوعية لعدد من مؤسسات التعليم العالي : فمثلاً تختص الجامعات التقنية – كما يشير اسمها – بإعداد دارسيها للعمل في التخصصات التقنية والهندسية ، أما كليات الفنون والموسيقى فتهدف إلى إعداد الطلاب للعمل كفنانين محترفين أو موسيقيين أو للعمل كمعلمين مختصين بتدريس المقررات الفنية . أما كليات إعداد المعلمين فهي منوطة بإعداد

[1] أميمة حلمى, مصطفى, مرجع سابق, ص137.

المعلمين للعمل بالمدارس الابتدائية ، المدارس الثانوية من المستوى الأدنى ، ومدارس التربية الخاصة.

وتضطلع الجامعات كذلك – إلى جانب مهمتها التعليمية – بمهمة البحث العلمي ؛ " فالبحوث العلمية الأكاديمية وخاصة البحوث الأساسية، وتدريب جيل من الأكاديميين يعتبر من السمات المميزة للجامعات، ومؤسسات التعليم العالي المعادلة لها.

أما بالنسبة للمعاهد الفنية العليا فتعنى بإعداد الطلاب لمزاولة الأنشطة المهنية في مجالات تطبيقية، وذلك على أساس من الدراسة النظرية والتطبيقية، ومن ثم فإن الملامح المميزة لتصميم المقررات الدراسية ، ولتنظيم التدريس في هذه المعاهد تتمثل في التأكيد على التطبيق العملي والارتباط الوثيق بمتطلبات سوق العمل ، ولذا فإن الفصول الدراسية التي يقضيها الدارس خارج المؤسسة التعليمية بغية اكتساب خبرة عملية من الميدان تعد ملمح رئيس لهذه المؤسسات، كما أن البحوث التطبيقية والمشروعات التنموية التي تجري في هذه المعاهد تعد أيضاً من السمات المميزة لهذا النوع من مؤسسات التعليم العالي الألماني.[1]

ج–واقع التعليم الجامعي في العراق:

لم تعد الجامعات في عالمنا المعاصر مكاناً مناسبا لأعداد الملاكات العلمية والتقنية التي يحتاجها المجتمع فحسب بل تعد مصدر المعرفة العلمية والأفكار الجديدة الناجمة عن البحوث العلمية ولاسيما ما يعرف بحافات العلوم والتقنيات المتقدمة مثل التقنيات الحديثة والالكترونية الدقيقة وتقنيات العلوم وغيرها. وقد أدركت الدول المتقدمة أن نجاحها لضمان تفوقها يعتمد أساساً على القدرات الإبداعية لعلمائها في أعداد التصاميم المبدعة وأساليب الإنتاج المتطورة.

[1] أميمة حلمي، مصطفى، مرجع سابق، ص138.

لمحة تاريخية عن تطور التعليم الجامعي في العراق.

أن تجربة التعليم الجامعي بدأت في العراق في منتصف القرن الماضي تقريباً عندما أسست أول جامعة عراقية وهي جامعة بغداد وكانت تحت إدارة ما كان يعرف سابقا بوزارة المعارف، و في عقد السبعينات تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أي بعد مرور ما يقارب الربع قرن من تأسيس الجامعة وخلال هذه الفترة القصيرة من عمر تجربة كبيرة استطاع التعليم الجامعي متمثلاً بجامعة بغداد البدء بمواكبة التطور العالمي وبصورة متسارعة رغم الإمكانيات المادية المحدودة.

لقد كانت الجامعة تتمتع بالحرية الأكاديمية واعتماد معايير دولية في نظامها، وان الربع قرن هذا أو مرحلة التأسيس كانت بداية مرحلة البناء ظهرت خلالها الكليات والأقسام والمطبوعات العلمية ورغم المعوقات كانت مرحلة متميزة عرف العالم خلالها جامعة بغداد كصرح علمي بارز، لذلك يعد التعليم الجامعي اداة مهمة في تنمية وتطوير القدرات البشرية وله دور في إعداد وتهيئه تلك القدرات المتخصصة في المجالات العلمية والانسانية المختلفة، من خلال التحاق الطلبة بكليات ومعاهد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الجامعات ، هيئة المعاهد التقنية) بعد تخرجهم من المرحلة الاعدادية حيث تبلغ مده الدراسة فيها (4) سنوات في الكليات الانسانية والعلمية المختلفة و (5 سنوات في بعض الكليات كالهندسة والطب البيطري وطب الاسنان والصيدلة، و(6) سنوات في كليات الطب، وتكون الدراسة في المعاهد التقنية سنتان تقويميتان في مختلف الاختصاصات الادارية والتكنولوجية والزراعية والمهنية ، بينما تكون الدراسة في التعليم العالي (الدراسات العليا ، للدبلوم العالي (1) سنة واحده وللماجستير (2) سنه والدكتوراه (3) سنوات.[1]

[1] الراوي, مسارع, أهداف التعليم العالي في العراق, المؤتمر الأول للتعليم العالي في العراق, مطبعة الإدارة المحلية, بغداد, العراق, 1971.

تأسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بموجب القانون (32) لسنه 1970 الذي تكون فيه المؤسسة التعليمية النواة الأساسية لتنمية الموارد البشرية في العراق ويتم تحديد دورها في تنفيذ السياسة التربوية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والمساهمة الايجابية في تطوير خطط التنمية الشاملة، ثم شرع قانون جديد رقم (40) لسنة 1988،الذي كان يهدف إلى احداث تغيرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية أضافه إلى توجيه المؤسسات التعليمية والبحثية لاتخاذ دورها في تحقيق التفاعل المستمر بين الفكر والممارسة باتجاه الأصالة والرصانة العلمية، والتفاعل مع التجارب والتغيرات الإنسانية بما يتلاءم مع الواقع العلمي بخصوص مجتمعنا وصولا إلى بناء أجيال جديدة متسلحة بالعلم والمعرفة، وتلبية احتياجات خطط التنمية في جميع فروع المعرفة الإنسانية ومتطلبات تطوير المجتمع. (قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنه 1988، وتعد الجامعة أحدى المؤسسات الريادية المسؤولة في المجتمع عن تقليص الفجوة وتحديات التنمية، إذ أنها تعد القاعدة الأساسية لكل المؤسسات التنموية في المجتمع فهي تتميز عن باقي المؤسسات بكونها ثلاثية الإبعاد في دورها التنموي والريادي،[1] والمتمثلة بالآتي:

أولا : البعد التعليمي وهو المسؤول عن أعداد الأجيال المستقبلية التي تهتم وتقود الأنشطة التربوية.

ثانياً : البعد العلمي وهو المسؤول عن فعل المعرفة العلمية والتقنية وتوظيفها وتكيفها لصالح المجتمع وهذه المسؤولية معقده تواجه الجامعات من جوانب متعددة وذلك لدورها باللحاق بالتقدم العلمي والتكنولوجي السريع.

ثالثاً : البعد التطبيقي وهو المسؤول عن دراسة مصاعب وتحديات العمل التنموي وإيجاد المعالجات التنموية والحد من سلبياتها .

[1] الشمري 2004، ص36.

ويستند النظام التعليمي في العراق إلى دستور جمهورية العراق وتنص المادة (32) من الدستور على المبادئ الآتية[1]

-التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو إلزامي.

-التعليم مجاني وحق لكل المواطنين العراقيين في مختلف مراحله .

- تشجيع الدولة للبحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية وترعى التفوق والإبداع والابتكار وبمختلف مظاهر التقدم.

-التعليم الخاص والأهلي مكفول ويظم بقانون.

وأصبح عدد الجامعات الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام (2013) (31) جامعة موزعه في جميع أنحاء البلاد.

ومع تطور المجتمع بدء نظام التعليم الجامعي يواجه طلبا متزايداً لالتحاق الطلبة بمراحله المختلفة، وتمت الاستجابة لهذا الطلب عن طريق السماح بتأسيس جامعات وكليات أهلية، تمنح إجازات التأسيس إلى المنظمات غير الحكومية من الجمعيات المهنية والعلمية والنقابات المهنية وحددت العلاقة بين هذا النوع من التعليم والتعليم الجامعي العام من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . ومن ثم صدر قانون الجامعات الأهلية رقم (13) لسنه1996 والقاضي بتعزيز المكانة العلمية للجامعات والكليات الأهلية عن طريق منح الاستقلالية والمرونة العلمية للتطور والإبداع، مع ضمان مستوى علمي رصين للخريجين من خلال الإشراف العلمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي عليها ، وتعد من المؤسسات ذات النفع العام.

2 الحسيني، أحمد خليل, الفقر والدولة, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, مطبعة الدار العربية, جامعة بابل, العراق, 2010, ص129.

ويشهد التعليم الجامعي في العراق توسعاً أفقيا هائلاً في الدراستين الأولية والعليا من خلال فتح العديد من الأقسام العلمية والكليات والجامعات إذ أصبح التعليم الجامعي منتشرا في جميع المحافظات وكان الأمر في البداية طبيعيا جدا في ظل تزايد الطلب على التعليم ليس في العراق فقط، بل في جميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء إلا أن هذا التوسع لم يصاحبه توسع مماثل في بنيته ومستلزماته، ويمكن ملاحظة واقع التعليم من خلال النقاط الآتية :

-لم يرتبط التعليم الجامعي في العراق باحتياجات السوق ولا يلبي متطلبات التنمية، إذ لا توجد أية خطة واضحة للتنمية على مستوى الدولة.

-التوسع الكبير بالتعليم الجامعي والذي لم يواكبه تحسن في توفير مستلزماته من أجهزة علمية ولوازم مختبرية وكتب دراسية ومصادر علمية، بل العكس شهدت الجامعات نقصا حادا بالمستلزمات وذلك بسبب عدم تزويدها بالأجهزة الحديثة من جهة واندثار الموجود منها لعدم توفير قطع الغيار اللازمة.[1]

-النقص الحاد في الممتلكات التعليمية المؤهلة للتدريس الجامعي كماً ونوعا لاسيما في التخصصات العلمية إذ تصل نسبة حاصلي شهادة الماجستير في بعض الجامعات إلى 80% من مجموع أعضاء الهيئة التدريسية ونسبة 50% في أحسن الأحوال.

-فتح دراسات مسائية لا تتوفر فيها العديد من الشروط والرصانة العلمية على الرغم من خضوعها لتعليمات ومناهج الدراسات الصباحية وأداء الامتحانات النهائية بصورة مشتركة مع الدراسة الصباحية لضمان قدر من الرصانة بصوره أو بأخرى .

[1] الحسيني، أحمد خليل، مرجع سابق، ص130.

-عدم تفرغ الطلبة التام للدراسة إن أجبرت ظروف معينه الكثير منهم للعمل وتوفير لقمة العيش على حساب التعليم.

التحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق:

من خلال متابعة مسيرة وزارة التعليم العالي والمؤسسات التابعة لها تم تشخيص التحديات التي تواجهها والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

- زيادة الطلب على التعليم العالي:

ازدياد الطلب على التعليم العالي بشكل كبير في الستة عشر عاماً الماضية، أدى من ناحية إلى تشكيل عبء على مؤسسات التعليم العالي وخاصة على الجامعات الحكومية، وأدى من ناحية أخرى إلى الدعوة للسماح بتأسيس جامعات أهلية. وبناء عليه، تم استحداث كليات وجامعات رسمية وأهلية جديدة من قبل وزارة التعليم العالي للإبقاء بهذه المتطلبات، إضافة إلى ذلك، تم العمل ببرنامج التعليم الحكومي الخاص الموازي ليكون رافد مالي يضاف للتمويل الحكومي، ولتجاوز النقص في الموارد المالية للجامعات ومنحها الصلاحية لإنفاقها ضمن أبواب محددة وبما يؤدي إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للقبول في الدراسات الأولية والعليا.[1]

إن التوسع في القبول في التعليم الأهلي والموازي سيحد من توجه خريجي الإعداديات للدراسة خارج العراق وبالتزامن مع التوسع في تأسيس مؤسسات التعليم العالي واعتماد بعض البرامج التوسعة الطاقات الاستيعابية أصبح من الواجب التفكير في اتخاذ الإجراءات في تبني نظام ملائم لضمان جودة المخرجات.

[1] عبد الرزاق عبد الجليل العيسى, التعليم العالي في العراق مقاربات نقدية ورؤى استشرافية, دار الكتب والوثائق, بغداد, العراق, 2020, ص30.

-غياب التوجه نحو التعليم التقني:

يعاني سوق العمل في العراق من تضخم واضح في عدد خريجي الجامعات الأكاديمية ونقص في الملاكات الفنية المهرة والأكفاء من حملة الدبلوم. ولهذه المشكلة جوانب تنموية واقتصادية وتعليمية عديدة يمكن تلخيصها كالآتي:

أ-غياب الهدف الأساسي لتأسيس مؤسسة المعاهد الفنية عام 1969، أو هيئة المعاهد الفنية لاحقا، والتي أصبحت هيئة للتعليم التقني وأخبرا جامعات تقنية، في رفد المجتمع وسوق العمل بقوة عمل بشرية ماهرة ومطلوبة للطبقة المتوسطة من المهن، على مستوى العمالة (فني الكهرباء وفنيي الميكانيك وفنبي المختبرات ... إلى آخره) أو على مستوى الخدمات (مساعدي المحاسبين والإداريين والمبرمجين، إلى آخره.).

ب-هيمنة القيم الاجتماعية السلبية فيما يخص التعليم المهني والتقني وغياب الحوافز لتوجيه الطلبة بالشكل الملائم نحو هذا النوع من التعليم وأصبحت معظم المعاهد الفنية، بالنسبة للكثير من طلابها، وسيلة للتحول للدراسات الجامعية، حيث يقضي الطلبة الذين لا يتم قبولهم في الجامعات، بسبب تدني معدلاتهم في الامتحانات الوزارية أو كونهم خريجي المدارس المهنية، مدة عامين في أحد المعاهد الفنية، ثم يسعوا لتغيير دراستهم للحصول على الشهادات الجامعية ذات العلاقة بتخصصهم.[1]

ج- انخفاض الطلب على التعليم المهني والتقني بسبب التساهل في متطلبات القبول في الجامعات، حيث شجع هذا الإجراء الطلاب الذين يحصلون على معدلات متدنية في الاعداديات، على اللجوء إلى الدراسات الجامعية بدلاً من اللجوء إلى المعاهد الفنية .

[1] عبد الرزاق عبد الجليل العيسي، مرجع سابق، ص30.

د- تعاني معظم المعاهد الفنية من فقر مناهجها ومختبراتها بسبب عدم مواكبتها للتقدم العلمي والتكنولوجي، ومن فقر التنسيق مع متطلبات السوق وعدم القدرة على جذب مدرسين أكفاء متواصلين مع المستجدات في عالم التكنولوجيا، ومن محدودية استقلاليتها ومن سوء التخطيط والإدارة ومحدودية الموارد المالية وعدم إدراكها لمفاهيم الجودة.

وبناء على إحصائيات وزارة التعليم العالي، شكل عدد الطلبة الموجودين في هيئة التعليم التقني في السنة الدراسية 2005/2006، ما نسبته 17.7 % فقط من إجمالي عدد الطلبة الموجودين في مؤسسات التعليم العالي للدراسة الصباحية، علما ان نسبة المقبولين من الطلبة، في الهيئة إلى مجموع الطلبة المقبولين في مؤسسات التعليم العالي في نفس العام هو 24.44 % ما يدل على عدم مباشرة ما يقارب 25 % من المقبولين .[1]

عدم الانسجام بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق:

الكثير من العوامل سبيت في عدم إمكانية الخريجين من الولوج في الحياة العملية أو التطبيقية، أو التفكير في خلق فرصة عمل ضمن تخصصهم ومنها الآتي:

أ-عدم الترابط والانسجام بين مناهج البرامج الأكاديمية ومهارات مخرجات العملية التعليمية.

غياب منهجية مؤسسية للتنسيق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق المحلى والإقليمي المتغيرة.

ب-غياب الترابط بين المناهج في مجالات معينة وبين معايير الاعتماد الدولية مثل الهندسة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتمريض والمحاسبة.

[1] عبد الرزاق عبد الجليل العيسي، مرجع سابق، ص31.

ج–افتقار المناهج الحالية للمقررات التعليمية التي تساعد على تطوير المهارات الفكرية مثل التفكير التحليلي والاتصال والقيادة والمبادرات المؤسسية.

د– عدم تقديم الجامعات الخدمات دعم مرضية لطلابها مثل برامج الممارسة والتدريب واحتياجات سوق العمل من مهارات أو مهن معينة بالإضافة إلى النشاطات غير المنهجية.

هـ–تكرار البرامج ومحالات الدارسة (جامعات ذات نمط واحد) وتداخل وتكرار التخصصات تحت أسماء مختلفة ولكن بمحتويات متشابهة.

و صعوبة الحصول على الموافقات للتوصيفات الوظيفية لمخرجات البرامج التعليمية الحديثة والتي تتوافق مع المهن والوظائف ذات التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

ز– عدم قدرة الجامعات على التأثير على الأساليب الإستراتيجية الموحدة على المستوى الوطني فيما يخص التخصصات المرنة التي تفي بمتطلبات سوق العمل المتغيرة.

ح–عدم انسجام المناهج العملية مع احتياجات أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية بالإضافة إلى عدم الانسجام مع اتجاهات أسواق العمل المستقبلية المحتملة.[1]

–<u>التحديات المالية:</u>

أ– اعتماد الجامعات الحكومية بشكل أساسي على التمويل الحكومي وضمن تخصيصات الموازنة السنوية. تم تمويل الجامعات بعد عام 2003 بالمبالغ التي كانت تخصص ضمن حاجتها ونشاطها العلمي والتنموي حيث شهدت بعض الجامعات أعمار وتوسعا لم تشهده من قبل. للأسف بعد عام 2014 ومع انخفاض أسعار النفط واحتلال داعش لبعض مناطق العراق انخفضت موازنة الوزارة وتشكيلاتها لتصل إلى 2.04 % من إجمالي الموازنة الاتحادية لعام 2018 والتي تشكل 98 %

[1] عبد الرزاق عبد الجليل العيسي، مرجع سابق، ص31.

منها رواتب المنتسبين. وبلغت موازنة الوزارة 2.12 % من إجمالي موازنة 2019 ومنها أيضا 97% رواتب المنتسبين، أي أن مستوى التخصيصات للنشاطات العلمية والخدمية والتطويرية لا يتجاوز ال 0.05 % من إجمالي الموازنات.[1]

لذا تم العمل بالتعليم الحكومي الخاص الموازي عام 2015 وشرعت عملية إنفاق موارده كما جاء في قرار مجلس وزراء المرقم 340 لسنة 2016 لتقتصر على الأبواب التي تؤدي لتوسعة الطاقة الاستيعابية لقبول الطلبة والمحددة بالآتي:

- إضافة أو توسعة المباني
- شراء المستلزمات الدراسية أو المختبرية
- أجور المحاضرين
- تدني الدعم الحكومي سبب تقليص الكثير من النشاطات العلمية والتنموية.

عدم وجود معايير جودة محددة مسبقاً للدعم المالي الحكومي للجامعات، حيث لا يعتمد الدعم المالي الحكومي على أداء الجامعة الأكاديمي ولا على تكاليف العملية التعليمية الفعلية، وهذا ما يعيق التخطيط الاستراتيجي في الجامعات، إضافة إلى ذلك، يتم منح الدعم إلى الجامعات ولا يتم منح أي جزء من هذا الدعم إلى المتمدرسين المتميزين أو الطلاب المميزين المعوزين والذين قد يستحقون بعض الدعم.

***الإجراءات المعتمدة لإصلاح التعليم الجامعي في العراق:**

الإصلاح عملية ضرورية للتعليم الجامعي في العراق كما كانت عليه البيروسترايكا أي إعادة البناء بشكل صحيح أو سليم بعيدا عن الترميم والترقيع أي بناء مبنى على أسس علمية كما تبنى

[1] عبد الرزاق عبد الجليل العيسى, مرجع سابق, ص31.

عليه الجامعات في الدول المتطورة بناء على الصراحة والموضوعية وهو بناء يحتاج إلى تفكيك وتهديم بعض أجزاء النظام القديم، لذلك يتطلب الإصلاح إرادة وقوة وبالطبع معلومات كبيرة عن واقع الجامعات العالمية ومعرفة متطلبات سوق العمل والواقع الاقتصادي والاجتماعي، وذلك فان الإصلاح يوفر لنا مشروعا أكاديميا حديثا للجامعات للاندماج في عالمنا الجديد عالم التقنيات الحديثة للتعليم والتعلم وبناء البنية المعلوماتية والمعرفية بحيث يصبح التعليم الجامعي انعكاسا لسوق العمل وحاجة المجتمع، وتحويله من سوق استهلاكي إلى مركز للإنتاج والإبداع والابتكار.

وترجع البدايات الأولى إلى الإصلاح الأكاديمي في العراق إلى عام (1969) حيث تم تشخيص أسباب فشل الجامعة حينها في تلبية احتياجات المجتمع في التطور والتقدم من خلال عدم وجود فلسفة واضحة للتعليم الجامعي ،وإن فجوة واسعة بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال انعدام الانسجام والتكامل بين التخطيط للتعليم العالي والتخطيط للتعليم العام وفي عام 1970 استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأحداث تغيير نوعي في الحركة العلمية والتعليم العالي ينهض بهما ويجمع مؤسساتها وأجهزتها ومناهجها إلى المستوى العلمي والفني والتكنولوجي المرموق وتحقيق الانسجام والتكامل بين مناهج وأهداف الحركة العلمية والعمل على تحقيق التطور والتوازن بين تقدم العلوم النظرية والممارسات التطبيقية والمختبرية والتجارب حيث اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عقد مؤتمرات لإصلاح التعليم الجامعي تتضمن مراجعة شاملة لأهدافه وهياكله وإدارته ومناهجه وقد عقدت خمسة مؤتمرات هي :[1]

1- **المؤتمر الأول عام 1978** : عالج بشكل واضح وشامل وصريح مشكلات التعليم الجامعي في العراق والتركيز على التصنيع و موقف الجامعة من التغيرات الاجتماعية الناتجة عن التصنيع

1 فارس كريم, ناظم عبد الله, مهند خليفة, واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعملية الاصلاح, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد 49, 2016, ص16.

والمتأثرة بالتقدم العلمي والتكنولوجي ودور الجامعة بالتقدم الصناعي والزراعي والتطورات المحتملة في المستقبل أضافه إلى دورها في تشجيع البحث العلمي ومتابعته ومساهمته في تخطيط القوى العاملة وإعداد الكوادر اللازمة للتطور والتقدم .

2- المؤتمر الثاني عام 1981 :-عقد هذا المؤتمر الموسع لمناقشة ورقة عمل لقطاع التربية والتعليم العالي وقد اتخذ العديد من القرارات المهمة على نطاق تنظيم هياكل و إدارة التعليم العالي لتجاوز المركزية الخانقة وتداخل صلاحيات الوزارة مع صلاحيات وأعمال الجامعات وكذلك تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا وتطوير المناهج الدراسية .

3- **المؤتمر الثالث عام 1987**: أكد بشكل أساس على المواضيع الآتية:

- تغيير المناهج باتجاه ربطها بالجانب التطبيقي وذلك بزيادة الساعات المخصصة للمناقشات والتطبيق العملي.

التأكد على التدريب والتطبيق في المشاريع الصناعية والزراعية والهندسية.

- التأكيد على المواضيع العلمية وإدخال الحاسبات في الدراسات العلمية والإنسانية جميعا في السنة الأولى في الجامعة.[1]

4- **المؤتمر الرابع عام 1989**:- وقد انعقد في ظل ظروف الإصلاح الإداري والاقتصادي في العراق حينها وما اتخذ من إجراءات في إلغاء الحلقات غير الضرورية في العمل الإداري وترشيد الإنفاق وتشجيع النشاط الاقتصادي الخاص وتحقيق التطور التكنولوجي في مجال التصنيع وتعزيز الارتباط بين مراكز البحث العلمي والمشاريع الزراعية والصناعية وأكد المؤتمر على تطوير الجانب النوعي للتعليم الجامعي من خلال مواكبه التطورات العلمية والتكنولوجية في العالم.

[1] فارس كريم, ناظم عبد الله، مرجع سابق، ص16.

5- **المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق عام 2007:** انعقد هذا المؤتمر في ظروف بالغة الصعوبة مر بها العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، حيث أكد العديد من المشاركين في المؤتمر من داخل العراق وخارجه على ضرورة تجاوز أخطاء الماضي ولعل في مقدمتها العمل على استقلالية الجامعات والفصل بين السياسة والتعليم العالي وعدم تحويل الجامعات إلى ميادين للعمل الحزبي والصراع الأيديولوجي والتأكيد على الإسراع لتعويض ما فات في التقدم التكنولوجي والالتحاق بمصاف الجامعات العلمية.

ويبدو من خلال استعراض المؤتمرات التي إقامتها وزارة التعليم العالي في تلك الفترات أن المنظومة الجديدة التي سيؤدي لها إصلاح النظام الجامعي ستعتمد في مفاصلها الرئيسة على:

- المنافسة بين التدريسين داخل الجامعة وبين الجامعات .
- الإدارة المركزية والمرونة التنظيمية والهيكلية بحيث تكون ملائمة لقبول التغيير السريع والمستمر
- التعاون الأكاديمي والعلمي مع جامعات الدول المتطورة .
- زيادة هائلة في التمويل وإيجاد مصادر أخرى للتمويل .
- تنميه مستويات كفاءات ومؤهلات المدرسين والباحثين
- تطوير المناهج وطرق التدريس .[1]

من خلال ما تقدم لا بد من وجود مبررات لإصلاح التعليم العالي في العراق والتي من أهمها:

- لقد انقطع العراق عن الثورة المعرفية والمعلوماتية لعقود ويفعل سياسات النظام السابق وطبيعية حكومته ذات الحزب الواحد التي فرضت حصارا على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

[1] فارس كريم, ناظم عبد الله، مرجع سابق، ص17.

واعتبرت أن ما ورد عن الحزب وقيادته الحكيمة هو المصدر الأول والأخير للمعلومات ومصداقيتها في مختلف العلوم.

ب- إن البيئة الدولية المعاصرة تشهد ازديادا مضطردا في دور التعليم والمعرفة وتأثيرها على مجريات العلاقات الدولية ارتباطا بظاهرة العولمة وتأكل حواجز السيادة التقليدية وهيمنة ثورة المعلومات وعلى ما يبدو فان العراق مهيأ للانفتاح عليها في ظل اقتصاديات السوق الحر باختلاف النوايا والمؤتمرات.

ج – إن عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وثورة المعرفة يستدعي بالضرورة إلى تعليم يؤدي إلى تطوير وتنمية قدرات الأفراد على قاعدة التعليم المستديم والمستمر مدى الحياة بما يؤدي إلى الوصول إلى المعلومات وتنظيمها وهي استخدامها.

هـ – أن استمرار تدهور مؤسسات التعليم العالي أدى إلى عدم مقدرتها في أداء رسالتها الحضارية والثقافية وسط مناخ سياسي وتعليمي استمر لعقود لا يساعد على استقرار العمل وترسيخ تقاليده في هذه المؤسسات ولا يدعم الإصلاح والتطوير حتى إن وجد في ظل منظومة سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة.

وأخيرا نؤكد بأن الإصلاح الشامل لنظام التعليم العالي والبحث العلمي أصبح ضروريا وان مسألة العلاقة بين التدريب وسوق العمل المسألة الأساس في أي مشروع للإصلاح الجامعي واستقلالية الجامعة.[1]

[1] فارس كريم, ناظم عبد الله, مهند خليفة, مرجع سابق, ص18.

خلاصة:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن الجامعة من المواضيع الهامة التي تقدم مختلف الخدمات التدريسية والبحثية والمجتمعية بشكل طفيف مع حاجات الطلبة ويحقق رضاهم ولا يكون ذلك إلا من خلال الاهتمام بتطوير البحث العلمي قصد مواكبة تطورات سوق العمل الحاصلة خاصة في ظل التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

الفصل الثالث: الحياة الاجتماعية والعلمية للطالب الجامعي بالجامعة الجزائرية والإقامة الجامعية

تمهيد

I- الخدمات الجامعية

1-نشأة الديوان الوطني للخدمات الجامعية.

2- السياق القانوني والتاريخي للخدمات الجامعية في الجزائر.

3- البناء التنظيمي العام لديوان الخدمات.

4- البناء التنظيمي العام لمديرية الخدمات الجامعية والإقامة.

5- أهداف مديرية الخدمات الجامعية.

II-الإقامة الجامعية.

1-تعريف الإقامة (الحي) الجامعية.

2- وظائف الإقامة الجامعية.

3- انعكاسات الأزمة داخل الإقامة الجامعة.

أ-على المستوى التنظيمي.

ب-على مستوى الخدمات.

ج-تجاوزات الطلبة.

د-الوظائف الدخيلة.

هـ-التنظيمات الطلابية.

خلاصة.

تمهيد:

تعرف الإقامات الجامعية تزايدا مستمرا في عدد المقيمات بمدينة برج بوعريريج حيث أدى هذا إلى ظهور العديد من الإقامات الجامعية، وبالتالي وجب على مدينة برج بوعريريج تنظيم خدماتها في القطاع الجامعي من خلال مديريات الخدمات الجامعية التي تضمها، والذي عرف تطورا سريعا ولافتا بسبب العدد الهائل الذي كانت تستقبله مؤسسات التعليم العالي من سنة لأخرى. كما تسهر مديرية الخدمات الجامعية على تلبية خدمات الطلبة من إيواء وإطعام ونقل..... وتحقيق راحتهم لاسيما في قطاع الإيواء، لأنه يعتبر أهم احتياجات الطالبة وأول وظيفة للإقامة الجامعية، وسنخص بالذكر في دراستنا الأحياء الجامعية للإناث التي تستقطب عددا هائلا من الطالبات، لذا سنتطرق في هذا الجزء إلى الإقامات الجامعية للطالبات في مدينة برج بوعريريج محاولين إعطاء نبذة تاريخية عن الخدمات الجامعية.

I.الخدمات الجامعية:

1. نشأة الديوان الوطني للخدمات الجامعية :

قبل أن تتكلم عن نشاه الديوان الوطني للخدمات الجامعية يمكن عرض أهم المراسيم التي تعاقبت على التعليم العالي بصفة عامة.

المرسوم 121/ 63 المؤرخ في 18 أفريل 1963 المتضمن تنظيم وزارة التربية الوطنية.

هو أول مرسوم على الهيكل الاداري المكلف بتسيير مؤسسة التعليم عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

بموجب هذا المرسوم استحدثت وزارة التربية الوطنية ونجد من بين مديرياتها مديرية التعليم العالي التي تعتبر النواة الإدارية الأولى لمرفق التعليم العالي والبحث العلمي التي تتكون من هياكل إدارية مركزية ولامركزية مختلفة.

المرسوم 208/ 65 المؤرخ في 12 اوت 1965 والمتضمن الإدارة المركزية لوزارة التربية أوجدت مديرية التعليم العالي المكونة من أربعة مكاتب:

مكتب الميزانية والمحاسبة.

مكتب الدراسات والبرامج.

مكتب الموظفين.

مكتب تسيير المؤسسات البيداغوجية.

المرسوم 185 67 المؤرخ في 14 سبتمبر 1967 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية. بموجبه أوكلت لمديرية التعليم العالي مهامه تنظيم وتسير التعليم العالي وتنسيق جميع الأعمال والتدريس الخاص بها وتمتعت ببعض من الاستقلالية داخل وزارة التربية الوطنية.

وبعد إصلاح 1971 التي كانت تهدف أساسا إلى تكوين الاطارات التي تحتاج اليها البلاد للتنمية في مختلف القطاعات. صدر مرسوم رقم 35/ 71 المؤرخ في 20 جانفي 1971 والذي تضمن لأول مرة الإعلان عن تأسيس إدارة مركزية والتي هي وزارة التعليم العالي.

وبموجب هذا المرسوم تم ترقية مديرية التعليم العالي إلى هياكل مركزية موضوعة تحت سلطة وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

بعد 10 سنوات من صدور مرسوم الإصلاح الأول صدر المرسوم 285 /81 المؤرخ في 5 سبتمبر 1981 المتضمن القانون الأساسي الخاص بمدارس تكوين الأساتذة.

والمرسوم رقم 543 /83 المؤرخ في سبتمبر 1982 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للتعليم العالي. والمرسوم رقم 544/ 89 المتضمنة القانون الأساسي للجامعة بكونها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوع تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية وتنشأ بموجب مرسوم بناء على اقتراح الوزير الوصي مثلها مثل إنشاء المعاهد الجديدة.[1]

خلال الفترة الممتدة بين 1989 و1998 صدرت 6 مراسيم تنفيذيه تؤطر تنظيم الإدارة المركزية بمعدل تغيير كل سنتين وهو ما يترتب عنه عده نتائج سلبية مثل عدم توفر المناخ الضروري لتحقيق مهام المؤسسة وفقدان الاستمرارية اللازمة لعلاج الملفات والقضايا الإدارية الشائكة.

السبب المباشر في صدور المراسيم هو التزايد المستمر في إعداد الطلبة وذلك ضمان لتحقيق المركزية الإدارية.

1 طالبي صلاح الدين، المجلة الجزائرية المالية العامة، العدد الرابع ديسمبر 2014.

المرسوم التنفيذي رقم 90 /188 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق ل 25 يونيو سنة 1990 الذي يحدد هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها في الوزارات.

معدل ومتمم بالقانون 08/06) للمؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ 23 فبراير سنة2000.[1]

2-السياق القانوني والتاريخي للخدمات الجامعية في الجزائر:

يعود تاريخ وضع الخدمات الاجتماعية الجامعية في الجزائر إلى فترة الاستعمار الفرنسي الذي استبق تدابيرها التنظيمية من قوانين الصادرة في فرنسا سنة 1955 فكان تطبيقها وتنظيمها على منظومة التعليم العالي في الجزائر امتداد لمكان يجري تنفيذه في الجامعات الفرنسية وقد مر تاريخ الخدمات الجامعية بأربعة مراحل:

أ-المرحلة الأولى:

مرحلة تأسيس وإنشاء المنظومة من 1962- 1971 غداة الاستقلال ورثت الجزائر نفس المنظومة التي تركها الاستعمار، مع تكثيف بسيط للواقع الجزائري ، حيث كان الطلبة المتواجدون في الكليات المحدودة جدا الجزائر العاصمة، يستنفدون من نفس نظام الخدمات الجامعية المطبقة على طلبة فرنسا، والهيكل المكلف بها جعل نفس التسمية الفرنسية الذي اتخذ الكلية المركزية في الجزائر ثم وزارة التوجيه الوطني أما الهياكل الاجتماعية المتمثلة في الأحياء الجامعية والمطاعم فقد كانت محدودة جدا حيث لم يتواجد في العاصمة سوى حبين ومطعم رئيسي..

[1] طالبي صلاح الدين، مرجع سابق.

ب-المرحلة الثانية: 1971-1979:

تميزت هذه المراحل بدخول نصوص إصلاح التعليم العالي وديمقراطية التعليم حيز التنفيذ كما شهدت هذه المرحلة نقابات وتحولات عميقة، إلى منظومة التعليم العالي والديمقراطية التعليم حيث التنفيذ وخلال هذه الفترة شهدت حركة الانجاز وتيرة سريعة على مستوى الهياكل التربوية وأمام هذا المنحنى السريع والمطرد والتحولات السريعة التي شهدتها منظومة التعليم العالي.

وكان من الضروري لمجابهة المشاكل الناشئة، مضاعفة عدد المراكز المسيرة للخدمات الجامعية بعد إنشاء المراكز الثلاثة الجزائر، وهران، قسنطينة سنة 1971 تبيعها مدن جامعية أخرى في أواخر السبعينات مثل عنابة تلمسان، تيزي وزو، وقد تميزت هذه الفترة أيضا بزيادة نمو عدد الطلاب بمقابل هياكل أنشئت حديثا لم تكن مهيئة من حيث العدد والخبرة وكانت عجزه نظرا لنقص الإمكانيات المتاحة وكثره الاحتياجات الطلابية عن الأوضاع التي كان يعيشها الطلبة في الخدمات الجامعية وكذاك المطاعم على مستوى النقل ونظام دفع المنح مما استوجب مراجعة كل وبعض التدابير الموضوع في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.[1]

ج- المرحلة الثالثة: 1980- 1988:

خلال هذه الفترة صاحب نظام الخدمات الجامعية جملة من التدابير الرسمية، التي تكلفت بها وزارة التعليم العالي من خلال تقديم إصلاح التعليم العالي وإعداد الخريطة الجامعية دون المساس بالمكاسب المحققة عبر سياسة ديمقراطية التعليم العالي، للاستفادة منها كان الهدف في هذه المرحلة الانتخابية القصوى للطالب المبعد عنها"، وحل المشاكل المادية للطالبة وضعت لذلك

[1] طالبي صلاح الدين، مرجع سابق.

إمكانيات كبيرة وجدت وسائل ضخمة من طرف الدولة وقد تم اعتماد سياسة اللامركزية في التسيير من خلال إنشاء العديد من المراكز على مستوى الولايات الجامعية.

د-المرحلة الرابعة:[1]

تميزت هذه المرحلة في بدايتها بظهور أفكار وتطورات جديدة يبررها أصحابها باللازمة الاقتصادية والتي تضمنت اتجاهات نحو إعادة هيكلة وتفكيك المراكز إلى وحدات صغيرة، كان الهدف من ورائها تحسين التسيير وإضفاء النوعية على الخدمات بدءا بإعادة الهيكلة وانتهاء بإعادة النظر في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الجامعية.

الندوة الوطنية الثانية حول التعليم العالي، وثيقة عمل النخبة السابعة، الخدمات الجامعية وإطار الطالب، سنة 1987. الندوة الوطنية الثانية حول التعليم العالي، المرجع السابق

3-الهيكل التنظيمي العام للديوان الخدمات الجامعية:

كما جاء في المادة 02 من المرسوم 95/ 84 المؤرخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 المعدل والمتمم يشمل الديوان الوطني لخدمات الجامعية تحت سلطة المدير العام للمديرية العامة ومديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية.[2]

أ-**المديرية العامة:** تشمل المدير العام والمديريات الفرعية الآتية:

طبقا لنفس المرسوم يتكون الديوان الوطني من أربعة مديريات.

1 حلايمية حدة, خراز خيرة, التنظيم القانوني للخدمات الجامعية, مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر, تخصص قانون إداري,كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة العربي التبسي, تبسة, الجزائر, 2020-2021, ص12.

[2] المرسوم التنفيذي 95-84 الجريدة الرسمية العدد 24، مرجع سابق.

الفرع الأول: مديريات الديوان الوطني للخدمات الجامعية

مديرية الدراسات والتنمية: تتكفل مديرية الدراسات والتنمية ما يلي:

-إعداد واقتراح مخطط تنمية الهياكل والتجهيزات الضرورية للتكفل باحتياجات الطلبة في مجال الخدمات الجامعية.

- تنظيم جميع المعطيات الإحصائية ومعالجتها وإعداد مخطط تعميم استعمال الآليات للإعلام الآلي.

مديرية مراقبة التسيير والتدقيق والتحليل المالي: تتكفل مديرية مراقبة التسيير والتدقيق والتحليل المالي على:

-متابعه وتطبيق إجراءات التسيير المالي والمحاسبي من طرف مديرية الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية ومراقبتها.

-القيام بمهام التدقيق لمديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية واستغلال تقارير التفتيش والمراقبة للهيئات المختصة.

-إجراء التحليل المالي للحسابات والتسيير المديرية والخدمات الجامعية والإقامات لوضع آليات تحسين استعمال الموارد وتخصيصها

-اقتراح مقاييس معايير إعداد مشاريع الميزانيات والمديريات الفرعية والتدفئة والتحليل المالي.

ب--مديرية تحسين ظروف الطالب:

تتكفل هذه المديرية بما يلي:

-وضع آليات مراقبة نوعية ونشاطات الخدمات الجامعية واقتراح كل تدبير لتحسينها.

-القيام بكل تحقيق أو سبر آراء قصد تحديد حاجيات الطالب واقتراح كل تدبير لتحسين ظروف المعيشة في الإقامات الجامعية والترقية وتنظيم النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والوقاية الصحية في الإقامات الجامعية وتسهيلها.

-إنشاء خلايا للإعلام والتوثيق داخل الإقامات الجامعية وترقيتها.[1]

ج-مديرية إدارة الوسائل:

تتكفل مديرية الإدارة الوسائل بما يلي:

-اقتراح كل تدابير للتطوير الموارد البشرية وتخصيصها وسهله على تطبيق النصوص التنظيمية السارية المفعول.

-إعداد التكوين وتحسين مستوى مستخدم الخدمات الجامعية وضمان تنفيذها بالتنسيق مع الهياكل المعيشية.

-القيام بتسيير وسائل المديرية العامة والمحافظة على الأرشيف.

-وضع تحت تصرف مديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية الوسائل المالية الضرورية لتسييرها.

-القيام مشاريع ميزانية الديوان بالتنسيق مع الهياكل المعنية.

-المديرية الفرعية للموارد البشرية الحلقة الإدارية التي تربط بين مختلف الأقسام والمصالح في المديرية ولها دور فعال في متابعة المسار المهني لمختلف موظفيها.

[1] حلايمية حدة, خراز خيرة، مرجع سابق، ص13.

-المديرية الفرعية تعتني بمتابعة مسار التكوين ورفع المستوى أداء الموظفين مع مستوى المديرية ومتابعة التكوين سواء بالنسبة للموظفين الجدد أو الموظفين الذين تحصلوا على ترقية.[1]

4-البناء التنظيمي العام لمديرية الخدمات الجامعية والإقامات:

أن الهياكل التنظيمية تعد بمثابة خريطة أو صورة لأهم وظائف المؤسسات على اختلافها، حيث تبرز مستويات الإشراف وكذا السلطة الرئاسية ونمط المراقبة المتبع، والهيكل التنظيمي الآتي هو هيكل موحد على مستوى كافة مديريات الخدمات الجامعية تم إقراره من الديوان الوطني للخدمات الجامعية والعلاقات داخل الهيكل التنظيمي تكون حسب طبيعة هذه العلاقة بين المصالح.

[1] حلايمية حدة, خراز خيرة، مرجع سابق، ص14.

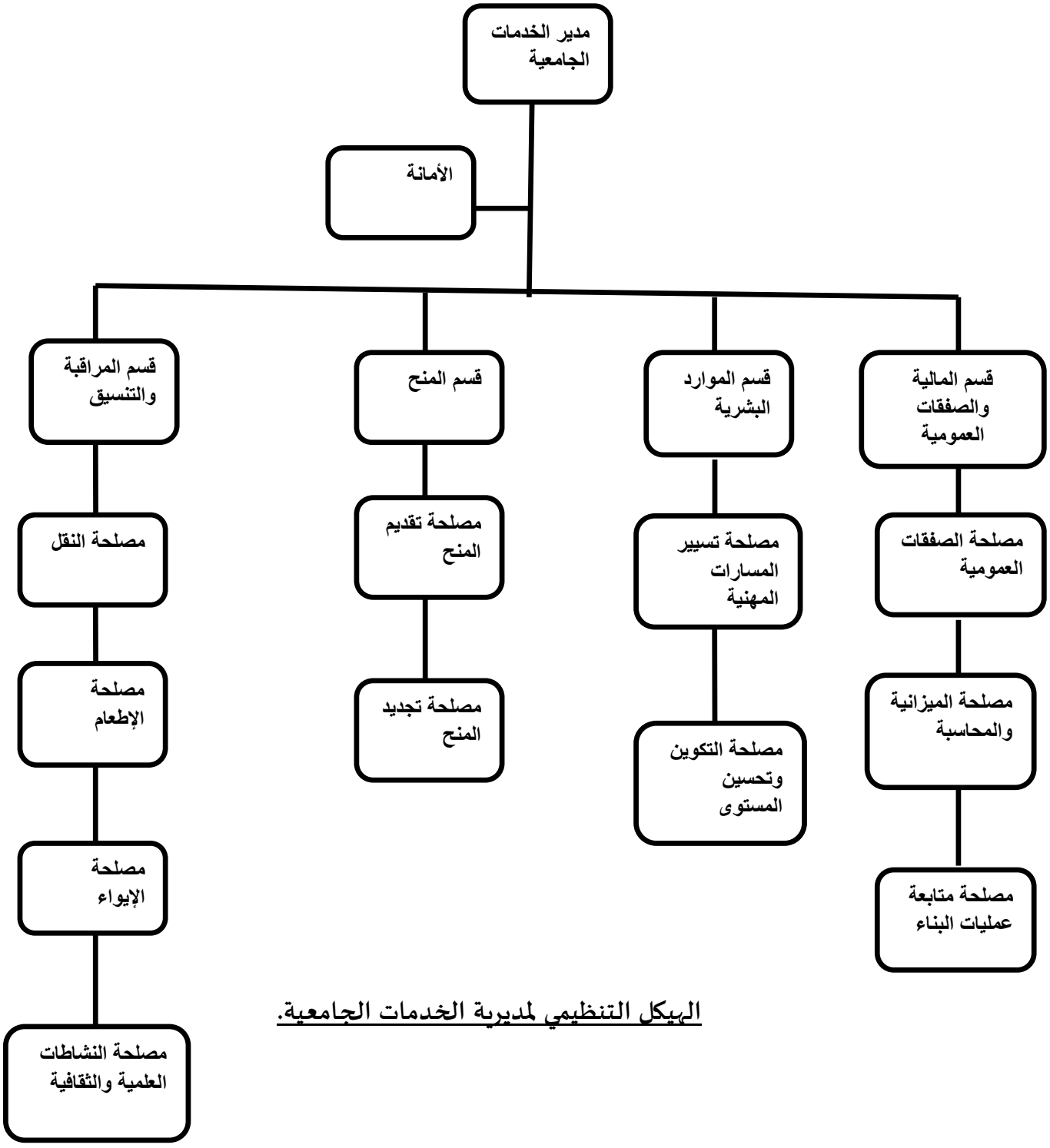

الهيكل التنظيمي لمديرية الخدمات الجامعية.

أ-**المدير**: الاشراف والتوجيه لكافة انشطة وسياسات مديرية الخدمات الجامعية ببرج بوعريريج والإقامات التابعة لها ومتابعة تسيير أعمالها.

ب –الأمانة:

- ✓ استلام البريد.
- ✓ تحرير الوثائق الإدارية.
- ✓ استقبال المكالمات وتنظيم المقابلات.
- ✓ تنظيم وإعداد الاجتماعات.

ج–قسم المراقبة والتنسيق: وهو يعتبر العصب الرئيسي الذي يربط المديرية بالإقامة المحورية التي تمارس السلطة على ممارسات إدارة الإقامة في تفسير أهم الخدمات الموجهة للطالب وهي الإيواء، الإطعام،النقل، النشاطات العلمية والثقافية.

*إعداد مخططات النقل الجامعي على مستوى الاقامات الجامعية ومتابعة التنفيذ.

*المتابعة والرقابة والتنسيق لكل الأنشطة المتعلقة بالخدمات الجامعية في كل إقامة جامعية.

*تقديم اقتراحات لترشيد استعمال الموارد البشرية والمالية المسخرة لخدمة الطالب الجامعي.

*وضع برامج الأنشطة العلمية والثقافية وكذا الرياضية ومتابعة تطبيقها بعد مناقشة توقعات احتمالات فعاليتها من طرف مديرية الخدمات الجامعية.[1]

ويضم قسم المراقبة والتنسيق:

–**مصلحة الإيواء** : وتهتم هذه المصلحة بإيواء الطلبة ومهامها:

*متابعة، استلام، دراسة، قبول ملفات الإيواء.

*المراقبة الدورية لظروف إيواء الطلبة.

* متابعة ظروف وشروط الحياة المعيشية للطالب في الأحياء الجامعية الأمن، الماء، الكهرباء.

[1] المادة 13 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 يناير 2004 الذي يحدد التنظيم الوطني للديوان الوطني للخدمات الجامعية وكذا الإقامات الجامعية، مرجع سابق.

*جمع الإحصائيات حول كل ما يتعلق بخدمات الإيواء لاستخدامها في إنجاز مخططات الإيواء للسنوات المقبلة.

د-مصلحة الإطعام:

تأخذ على عاتقها مسؤولية متابعة ومراقبة الوجبات الغذائية المقدمة للطلبة على مستوى الاقامات الجامعية والمطاعم المركزية ومن مهامها:

* متابعة إنجاز البطاقات المغناطيسية على مستوى الإقامات الجامعية

السهر على احترام لائحة الوجبات الغذائية الموحدة من طرف الإدارة والمطاعم وتوفير الشروط المناسبة لتخزين وحفظ المواد الغذائية.

- إنشاء لجان استقبالهم مراقبة للسلع الموجهة لإطعام الطلاب

•تموين المطاعم بمختلف المواد الغذائية

*المتابعة الدائمة للاستهلاكات.[1]

هـ-مصلحة النشاطات العلمية والثقافية:

من المديرية إلى تنمية المواهب الثقافية والرياضية للطلبة والنهوض بالرياضة الجامعية، فأنها تضع تحت تصرف الطلبة عده منشآت رياضية وثقافية، لممارسة هوايتهم وتهتم هذه المصلحة بالنشاطات الثقافية الرياضية التي يقوم بها الطلبة على مستوى الاقامات الجامعية من خلال:

* تسطير برامج النشاطات الثقافية والعلمية ومتابعة تجديده في الواقع الحفلات المسرحيات أيام إعلامية، أعياد وطنية، ودينية.

1 المادة 14 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 يناير 2004 الذي يحدد التنظيم الوطني الديوان الوطني للخدمات الجامعية وكذا الاقامات الجامعية، مرجع سابق.

* تنظيم دورات رياضية لصالح الطلبة والعمال بالتنسيق بين إقامات المدينة الجامعية وحتى مع مدن أخرى.

مصلحة النقل:

تعتبر هذه المصلحة الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ مخطط النقل الجامعي الذي يربط الطالب المقيم والغير مقيم بمؤسسات التعليم العالي ومن مهامها:

* إعداد مخططات النقل تحديد خطوط النقل وأماكن توقف الحافلات ومواقيت الانطلاق.

* متابعة تنفيذ مخططات النقل وتغييرها وفق التطورات تعداد الطلبة تعداد الحافلات على الخط رزنامة الامتحانات.

*مراقبة احترام ومواقيت الخطوط النقل بوضع أعوان المراقبة على مستوى جميع النقاط الانطلاق.

* تسجيل الطلبة قوائم المستفيدين من النقل وتوفير بطاقة النقل.

ح-قسم الموارد البشرية:

يعد قسم الموارد البشرية الحلقة الادارية التي يربط بين مختلف الأقسام والمصالح في المديرية لما لها من دور فعال في متابعة المسار المهني للمختلف موظف فيها، وكذا سهره على تحسين وترقية مستواهم ومن مهامه:

* تسيير المسار الوظيفي.

* ضمان تنفيذ مخططات التكوين وتحسين أداء موظفي وعمال مديرية الخدمات الجامعية.

ويضم قسم الموارد البشرية:[1]

1 المادة 15 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 يناير 204 الذي يحدد التنظيم الوطني للديوان الوطني للخدمات الجامعية وكذا الاقدامات الجامعية مرجع سابق.

– **مصلحة تسيير المسار الوظيفي:** والتي تهتم بالتوظيف الداخلي وتشمل الترقيات، الأقدمية الامتحانات المهنية، الإشراف على عقود التمهين عقود التربص وكذا الإشراف على اللجان التأديبية ولجان الطعن وكذلك بالتوظيفات الخارجية وتشمل توظيف على أساس الشهادة الاختبار الفحص المهني.

مصلحة تكوين وتحسين المستوى :والتي تعني بمتابعة مسار التكوين ورفع مستوى أداء الموظفين على مستوى المديرية ومتابعة التكوين سواء بالنسبة للموظفين الجدد أو الموظفين الذين تحصلوا على ترقية من خلال تنظيم دورات التكوينية لصالح العمال والموظفين.

ط–**قسم المنح :**

- متابعة ملفات الطلبة المستفيدين من المنحة
- العمل على دفع ملف الطلبة الجامعيين
- صرف منح الطلبة الأجانب بطريقة قانونية.
- ضمان عملية تجديد المنحة بصفة دائمة كل سنة ودراسة ملفات التجديد بما يتوافق وقوانين المنح.
- تفسير ملفات المنحة للطلبة المحولين بين مختلف الجامعات
- ضمان الدفع المنتظم للمنحة كل ثلاثي.
- ويوجد على مستوى قسم المنح مصلحة تقديم المنح تهتم هذه المصلحة بوجه خاص بطلب الجدد من خلال استقبال ملفاتهم ودراستها.
- تجديد المنح و تتمثل مهمتها في السهر على التسيير الحسن لعملية تجديد المنحة بداية كل سنة جامعية بالنسبة للطلبة القدامى.

ي-قسم المالية والصفقات العمومية: يعتبر هذا القسم العصب المالي للمديرية.

إدارة الوسائل المالية والمادية لمديرية الخدمات الجامعية.

إدارة أجور موظفي مديرية الخدمات الجامعية.

تأمين كافة مراحل إبرام الصفقات العمومية ومتابعة التنفيذية من قبل الإقامات الجامعية.

ضمان الروابط والعلاقات التنظيمية في ما بين المصالح المكلفة بعملية إنجاز والوسائل على مستوى الإقامات الجامعية. أما بخصوص المصالح التابعة لها:

* مصلحة الميزانية والمحاسبة: تهتم بكل ما يتعلق بإعداد الميزانية من تسديد أجور ودفع نفقات الاستغلال والتجهيز مصلحة الصفقات العمومية: تهتم بإعداد دفتر الشروط الإعلان عن المناقصات مناقشة العروض والفصل فيها ومتابعة إتمام الصفقات.

* مصلحة متابعة عمليات البناء والتجهيز: تهتم بمتابعة مراحل إنجاز المنشأة ورفع التخطيطات المسجلة وتجهيزها بالتنسيق مع الديوان الوطني للخدمات الجامعية ومديرية التجهيزات العمومية.

5-أهداف مديرية الخدمات الجامعية:[1]

مهما اختلفت تقسيمات المؤسسات وتنوع الهياكل الإدارية فهي تعتبر، المحرك الأساسي لنشاطها لكن قد تتفق هذه المؤسسات أو المديريات في مبدأ أساسي ومميز يتمثل في ضرورة تقدير الموجودات المادية والبشرية في الوقت الحاضر والمستقبل حتى لا تصاب بعجز مالي أو إداري وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المتوخاة.

من هنا فإن مديرية الخدمات الجامعية في الجزائر ولأجل تحقيق أهدافها الموجهة بالدرجة الأولى للطلبة الجامعيين وظفت أعداد عمال كبير بين عمال وموظف بالإضافة إلى متعاقدين في

1 حسين آيت عيسى، انعكاسات الظروف المعيشية على التحصيل العلمي للطالب، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر، سنة 2003.

إطار منحة إدماج حامي للشهادات وعقود حامي للشهادات، وكذلك عمال الإدماج الاجتماعي وهذا يمثل بدوره هدفا اجتماعيا ثانويا من أجل التقليل من أزمة البطالة كما ترصد ميزانيات كثيرة لأجل تحقيق هذه الأهداف دون إهمال منها لعلاقاتها مع المحيط الخارجي لمن لهذه السياسة من أهمية في:

- ❖ التعرف على الحاجات الطلبة في مجال الخدمات الجامعية.
- ❖ السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالخدمات الجامعية.
- ❖ تطوير وترقية الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية والترفيهية الموجهة للطلبة بالاتصال مع الهيئات والهياكل المعنية. يساهم في إعداد برنامج التكفل بالنقل الجامعي والسهر على ترشيده بالاتصال مع الأجهزة المعنية بالخدمات المقدمة للطلبة الجامعيين.
- ❖ ضمان الظروف الكفيلة بتحسين ظروف شروط الإقامة.
- ❖ تشجيع النشاطات الرياضية والثقافية والعلمية.
- ❖ خلق آليات فعالة للتعامل مع مشاكل الطلبة الجامعيين بفعالية.
- ❖ تحسين شؤون الطلبة المرتبطة بالإيواء، النقل، الإطعام.
- ❖ توفير مناصب عمل.
- ❖ إنعاش برنامج التنمية المحلية والوطنية.[1]

[1] حسين آيت عيسى، مرجع سابق.

Π الإقامة الجامعية:

1 تعريف الإقامة (الحي) الجامعية:

يتكون الديوان الوطني للخدمات الجامعية من هياكل مركزية وهياكل محلية تسمى الاقامات الجامعية ،[1] وهي الهيكل القاعدي الأساسي تتكون كل واحدة منها حسب أهمية عدد الطلبة الواجب استيعابهم من وحدة أو عدة وحدات إيواء أو إطعام.[2]

وتتولى تقديم الخدمات مباشرة لفائدة الطلبة في مجال دفع المنح والإيواء والإطعام والنقل والأنشطة الثقافية والرياضية والخدمات الاجتماعية الأخرى.

وعلى هذا الأساس فالإقامة الجامعية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، باعتبار أن مدير الإقامة هو الأمر يصرف اعتمادات التسيير التي يفوضها إليه مدير العام للديوان الخدمات الجامعية.

وهذا ولابد من الإشارة هنا إلى نقطة مهمة وهي أن استقلالية الإقامات الجامعية استقلالية تامة قد قلصت مع نشوء مديريات الخدمات الجامعية بتاريخ 16 ديسمبر 2003 وسوف نأتي إلى شرح ذلك لاحقا.

وتعرف المادة الثانية والثالثة من قانون الأحياء الجامعية بان الحي الجامعي مكان إقامة تفتحه الإقامة لصالح الطلبة المعنيين على أساس شروط معينة ومعايير تحددها نصوص تنظيمية ولا يمكن أن يدخله شخص أجنبي عن الحي بدون ترخيص من الإدارة.

---

[1] الجريدة الرسمية, عدد 24 أفريل 1995, ص3.

[2] نفس المرجع ص7.

ويحدد هذا التعريف الفئة التي لها الحق في الحصول على الإيواء وهي قية الطلبة المعنيين، أي ليس كل الطلبة بل فقط الذين تتوفر فيهم شروط معينة وقد رأينا سابقا أن معيار الاستفادة من الإيواء هو المسافة الفاصلة بين الحرم الجامعي ومكان سكن الطالب والمقدر بـ: 30 كلم بالنسبة للإنسان و 50 كلم للذكور.

كما تعرف على أنها مؤسسة عمومية تمثل الهيكل القاعدي الرئيسي لقطاع الخدمات الاجتماعية الجامعية، وهي مجال اجتماعي سكني يضم جمهور محدد يتمثل في فئة الطلبة الجامعيين الداخليين، وظيفتها هي: "إنتاج القرب الفيزيقي و الاجتماعي من الجامعة لفائدة البعيدين عنها من خلال توفير إطار حياة و عمل يعوض الطلبة المقيمين عن إطار حياتهم الأسرية العادية"، تتكون من هياكل أو بن فرعية (إدارة، غرف، مطعم، عيادة، قاعات رياضة ومحاضرات، نادي...الخ) تعكس وظائف فرعية رسمية مقابلة (الإيواء، الإطعام.. الخ).[1]

[1] آيت عيسى حسين، انعكاسات تدهور الظروف المعيشية في الإقامات الجامعية على التحصيل العلمي للطلبة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربية جامعة الجزائر، 2003 2004، ص50.

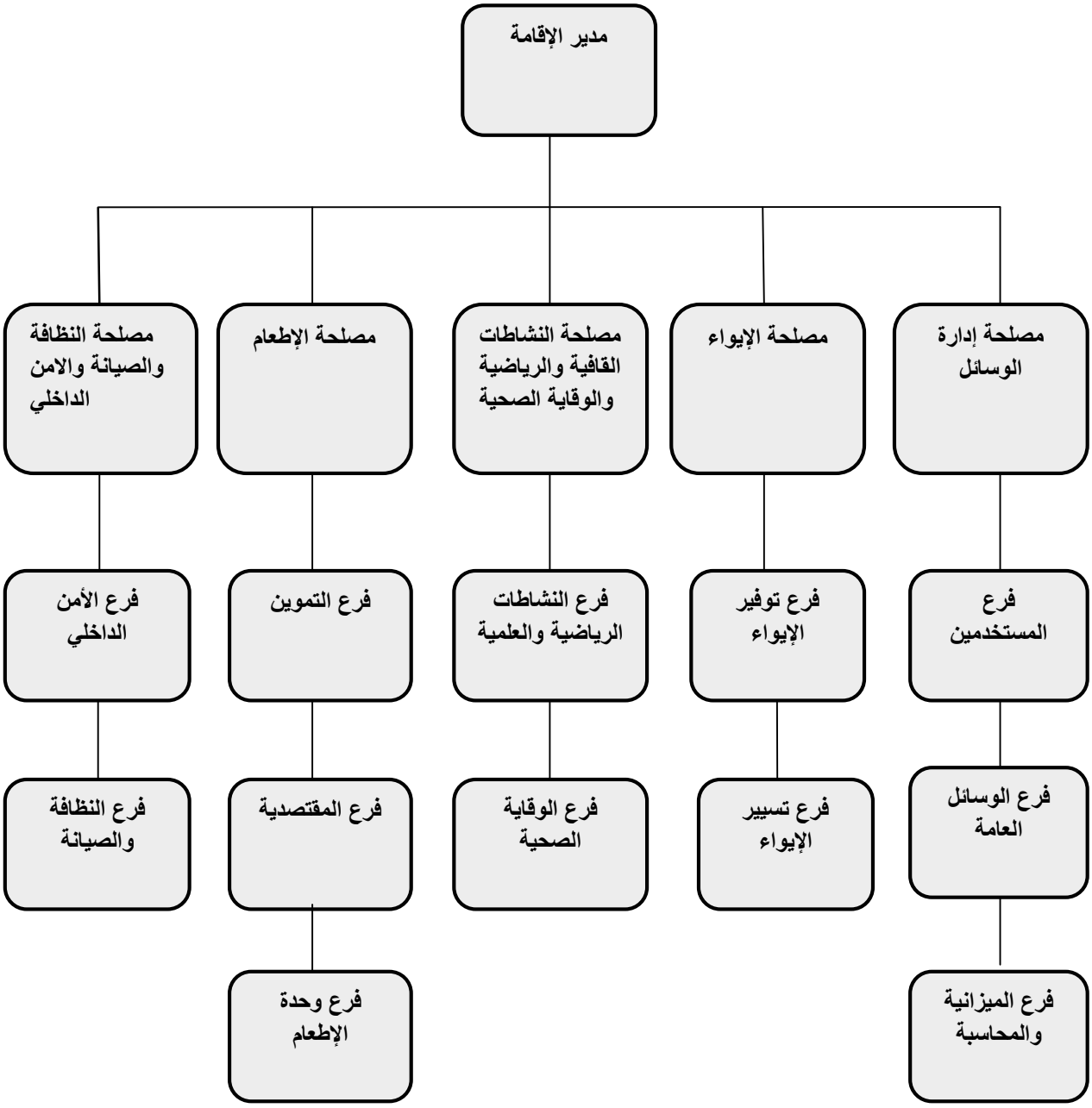

الهيكل التنظيمي للإقامة الجامعية 3- سويسي زوينة

2-وظائف الإقامة الجامعية:

حتى تتمكن الإقامة الجامعية من أداء وظائفها على أكمل وجه، فقد نظم المشرع الإقامات الجامعية في شكل مصالح وفروع وهذا قصد التكفل بأداء الخدمات المباشرة المذكورة سابقا، كما وسعت التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 06 جويلية 1996 من سلطات مديرها، (بصفته أمر ثانوي بالصرف، تسيير الموارد البشرية وإبرام الصفقات، وقد سحبت منه هذه الصلاحيات الثلاث بعد نشوء مديرية الخدمات الجامعية لاعتبارات معينة).

يكلف مدير الإقامة الجامعية بضمان تسيير الوسائل البشرية والمادية والمالية التي يخصصها الديوان للإقامة الجامعية ويتخذ أي تدبير يساعد على تنظيم المصالح التابعة لسلطته وحسن سيرها. وهذه الصفة يقوم ما يأتي:[1]

- هو الأمر الثانوي بصرف اعتمادات التسيير التي يفوضها إليه المدير العام الديوان.
- هو المسؤول عن الأمن والمحافظة على النظام والانضباط في الإقامة الجامعية .
- يشارك في إعداد النظام الداخلي للإقامات الجامعية ويسهر على تطبيقه بعد أن يحدده المدير العام الديوان.
- يسهر على رعاية المنشآت الأساسية والتجهيزات وعلى صيانتها.

وعلى العموم فإن أهم وظائف الإقامة الجامعية تتمثل فيما يلي:

الإيواء: يعتبر الإيواء من الوظائف الرئيسية بل إنها الوظيفة الأولى التي تضطلع بها الإقامة الجامعية، باعتبار أن طبيعة وجودها تقوم على أساس توفير الإيواء للطلبة الوافدين من مناطق بعيدة وقد أشرنا سابقا إلى المعايير التي يقوم على أساسها إيواء الطلبة بالإقامة الجامعية.

[1] آيت عيسى حسين، مرجع نفسه، ص51.

وتتمثل عملية إيواء الطلبة في منحهم طرف بأجنحة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتجهز هذه الغرف بمجموعة من الوسائل التي من شأنها توفير الراحة وشروط الدراسة، كراسي، طاولات، بطبيعة الحال أغطية، أفرشة، كما تتوفر على شروط فيزيقية وصحية محددة، إنارة، تدفئة، تهوية، نظافة.

ويشرف على متابعة إيواء الطلبة قسم إداري خاص يسمى في العادة بقسم الإيواء بالإدارة العامة الإقامة الجامعية يقوم ب:

– تسكين الطلاب حسب النظام المعمول به، وتسجيل بياناتهم.

– الإشراف على المباني السكنية.

– المحافظة على مرافق السكن الطلابي وصيانتها ونظافتها بصفة دورية، والإبلاغ عن أي عطل طارئ.

توفير احتياجات أجنحة الإيواء.

– استقبال اقتراحات وشكاوي الطلاب والعمل على حلها.

بالقيام بهذه الوظائف فإدارة الإسكان تهدف إلى:

– تأمين الإقامة المريحة للطلاب وتهيئة المناخ الملائم لهم لزيادة تحصيلهم العلمي وشغل أوقات الفراغ بكل ما هو مفيد.[1]

– توفير الرعاية الصحية والنفسية للطلاب والعناية برامج الترويح الهادفة لهم.

– التعرف على مشاكل الطلاب والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

– تدريب الطلاب على المشاركة والاندماج في حياة سليمة.

[1] آيت عيسى حسين، مرجع نفسه، ص51.

– المساهمة في بناء شخصية الطالب.

الإطعام:

يعتبر الإطعام ثاني أهم وظيفة تقوم الإقامة الجامعية، وترتبط هذه الوظيفة ارتباطا وثيقا بالوظيفة الأولى، وتكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباطها ببعد بيولوجي لدى الطلبة المقيمين، ويشرف على أدائها المطعم من خلال:

– إعداد قائمة أو لائحة الطعام خلال فترة معينة تكون في الغالب أسبوعا.

– تقديم وجبات ذات كمية ونوعية.

– تنوع الوجبات من حيث النوع.

ويقدم المطعم ثلاث وجبات هي الفطور الغداء العشاء، وها تجدر الإشارة إلى التزام إدارة المطعم تقديم وجبات خاصة للطلبة الذين يعانون من بعض الأمراض هذا كله مع مراعاة الشروط الصحية.[1]

الرعاية والوقاية الصحية:

تكتسي رعاية الطلبة من الناحية الصحية والوقائية جزءا هاما من وظائف الإقامة تجنبا لأي خطر قد يصيب الطلبة كالأمراض المعدية، وعليه تتوفر الإقامة الجامعية على عيادة يشرف عليها أطباء وممرضين يقومون بإجراء فحوصات لفائدة الطلبة سيما منهم ذوي الأمراض المزمنة الذين يخضعون لمتابعة خاصة كما تقدم الإسعافات الضرورية في الحالات الطارئة، وتخصص سيارة إسعاف لنقل الحالات التي تتجاوز إمكانات العيادة.

[1] آيت عيسى حسين، مرجع نفسه، ص52.

الأمـن:

تقوم أجهزة الأمن مراقبة الدخول والخروج للإقامة تجنبا لعبور الغرباء بالدرجة الأولى حفاظا على سلامة الطلبة من كل خطر وحفاظا على ممتلكاتهم، كما يقوم جهاز مراقبة حوارات الطلبة ثانيا، وعموما تهدف وظيفة توفير الأمن إلى تحقيق الراحة النفسية للطلبة.

النشاطات الثقافية والرياضية:

قصد قتل الروتين اليومي لحياة الطلبة وشغل أوقات الفراغ في أنشطة تعود بالفائدة الايجابية على المستوى النفسي والفكري والجسمي للطالب، تسخر الإقامة الجامعية المستلزمات المادية اللازمة لممارسة بعض الأنشطة الثقافية والرياضية كالملاعب، قاعات مخصصة لهذا الغرض، كما تخصص اعتمادات مالية توجه لتمويل النشاط الطلابي، وهذا كله بهدف تحقيق التكيف مع الحياة الجامعية وتعويض النقص المتأتي من بعد الطالب عن محيطه الاجتماعي الأصلي.[1]

3- انعكاسات الأزمة داخل الإقامة الجامعية:

تعتبر الإقامة الجامعية امتدادا طبيعيا لقطاع الخدمات الجامعية ممثلا بالدرجة الأولى في الديوان الوطني للخدمات الجامعية، باعتبارها هيكلا قاعديا رئيسيا له وبالتالي فإن أي عمل أو إجراء يتخذ على مستوى الديوان ينعكس مباشرة على الإقامات الجامعية وبطبيعة الحال على ظروف وحياة المقيمين داخله.

[1] آيت عيسى حسين، مرجع نفسه، ص53.

الخدمات، خاصة وأنها المشرف المباشر على تقديم الخدمات لفائدة الطلبة المقيمين، وبالتالي فهي موجودة في الواجهة مباشرة معهم مما يحتم عليها تقديم تلك الخدمات بأكبر قدر ممكن من الجودة قصد إشباع حاجاتهم وتحقيق رضاهم.

وبالنظر إلى التطور الذي عرفه قطاع الخدمات وما صاحبه من اختلالات، تم التطرق إليها سابقا في سياق التعريف بأزمة قطاع الخدمات الجامعية، فقد تأثرت الإقامات الجامعية بدوها بتلك الأزمة التي انعكست عليها من جانب التسيير وكذا على الحياة اليومية للطلبة المقيمين، ويمكن عرض هذه الانعكاسات في النقاط والجوانب التالية:

أ-على المستوى التنظيمي:

أدى الشكل التنظيمي المعمول به، والمتمثل في لامركزية واستقلالية الإقامات الجامعية المفرط، توسيع صلاحيات مدرائها كآمر ثانوي بالصرف، تسيير الموارد البشرية وخاصة إبرام الصفقات العمومية، إلى ظهور الكثير من الاختلالات نتيجة للتجاوزات الخطيرة التي مارسها هؤلاء المدراء سيما في التلاعب بالأموال العمومية، وعدم الالتزام بتطبيق الأدوات التنظيمية الممنوحة لهم من قبل الوصاية.

في مقابل ذلك كانت هناك استحالة لضمان مراقبة التسيير انطلاقا من الديوان الوطني للخدمات الجامعية نظرا للعدد الهائل والمتزايد للإقامات الجامعية، التابعة لمركز قرار واحد وهو الديوان.[1]

[1] آيت عيسى حسين، مرجع نفسه، ص53.

ب-على مستوى الخدمات:

الاكتظاظ الظاهرة الأكثر بروزا داخل الإقامات الجامعية، خاصة في الغرف فقد أصبحت الغرفة التي كانت مخصصة لفردين تأوي حتى أربعة طلبة، وإذا كانت الإقامات الجامعية القديمة تتمتع غرفها بمساحة مقبولة فإن غرف الإقامات الجامعية الجديدة أهم ما يميزها هو ضيق الغرف مع الإبقاء علي نفس تعداد الطلبة داخل الغرف، مما يؤثر سلبا على نفسية وصحة الطلبة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الإقامات لا تولي أهمية خاصة في إسكان الطلة المرضى، إضافة إلى هذا كله إيواء غرباء عن الإقامات كبعض العمال وغيرهم.

- غياب المتابعة والصيانة أدى إلى تدهور المباني والتجهيزات في ظل ضعف الميزانية المخصصة لذلك.

- الازدحام نتيجة للعدد الكبير من الطلبة وتتجلى مظاهره في الطوابير الكبيرة خاصة في المطعم والنقل.[1]

- نقص في نوعية وكمية الوجبات المخصصة للطلبة، ويبدو ذلك كتغير الطبق أثناء الوجبة الواحدة، زيادة على عدم تخصيص وجبات للفئات الخاصة من الطلبة وفوق هذا كله عدم مراعاة شروط النظافة الصحية مما يجعل الطلبة عرضة للتسمم الغذائي.

- نقص في التجهيزات والإمكانيات المادية المخصصة للنشاطات الثقافية والرياضية والتي لا تكاد تكون إلا في المناسبات.

- انتشار الأوساخ داخل الإقامات وأجنحة الإيواء والمطعم مما يجعل الطلبة عرضة للأوبئة في ظل نقص الاهتمام بالمساحات الخضراء.

[1] آيت عيسى حسين، مرجع نفسه، ص26.

– تعرض الطلبة لبعض الأخطار نتيجة نقص الأمن كالاعتداءات فيما بينهم وحتى من طرف غرباء الذين يدخلون للإقامات بسهولة لغياب المراقبة المستمرة على مستوى مداخلها، وكذا ممتلكاتهم التي هي أيضا في غير مأمن من السرقة.

ج–تجاوزات الطلبة:

تعتبر تجاوزات الطلبة من الانعكاسات التي تعرفها الإقامات نتيجة للأزمة التي يعيشها القطاع وقد ساهمت هذه التجاوزات بدورها في زيادة تدهور الوضعية بصفة عامة.

ولأن هناك الكثير من الحاجات غير المشبعة أيضا من جهة، ونشوء ذهنية التذمر والسخط لدى الطلبة من جهة أخرى فقد أصبحوا لا يولون ولا يبالون على الأقل بالحفاظ على الممتلكات التي هي في النهاية مكسبا وملكا لهم، غير ملتزمين بالانضباط الذي عليه القوانين والأنظمة الداخلية للإقامات، وتتجلى أهم تجاوزات الطلبة فيما يلي:[1]

– تكسير التجهيزات على مستوى الغرف (الأبواب، الكراسي، الطاولات الخزائن..) وعلى مستوى الأجنحة حنفيات، مصابيح، تجهيزات دور المياه.

– رمي الأوساخ والنفايات من على نوافذ الغرف والكتابة على الجدران والأبواب عبارات غير أخلاقية مما يجعل محيط أجنحة الإيواء مظهر لا يعكس المستوى الثقافي والأخلاقي الذي من المفروض أن تتميز به فئة الطلبة.

– المبالغة في المطالب في ظل نقص وانعدام الإمكانيات أحيانا.

– تهيئة الغرف كنقاط بيع لبعض المواد والخدمات (التبغ مثلا).

[1] آيت عيسى حسين، مرجع نفسه، ص26.

– المساهمة في مضاعفة حالة الازدحام خاصة في طوابير الإطعام جراء التدافع المفتعل من قبل بعض الطلبة، والمطالبة حتى بتغيير طبق الأكل.

– استقبال وإيواء أشخاص خارجيين داخل الإقامات.

– تعريض حياة الطلبة للخطر عن طريق تجهيز الغرف ببعض الأدوات كقاذورات الغار المهيأة للطهي، مسخنات، وغيرها.

ببروز كل هذه السلبيات في الخدمات الجامعية على مستوى الإقامات التي تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا التدهور، كان لابد من إيجاد ميكانيزمات جديدة تقلل من حالة الانسياب الذي مس بالدرجة الأولى عملية التسيير في ظل الصلاحيات التي يتمتع بها مدراء الإقامات الجامعية.

وقد تمثل هذا البديل في إنشاء مديرية الخدمات الجامعية بناء على القرار الوزاري المشترك 16 ديسمبر 2003. (تم إنشاء 30 مديرية للخدمات مع تحديد مقرها والإقامات التابعة لها) وهي هيئات أو هياكل محلية أنشئت بهدف حصر التبذير في الأموال الذي عرفته الإقامات الجامعية.

وبالتالي فإن مهامها الأساسية هي:[1]

- توجيه نمط التسيير للإقامات الجامعية.
- التنسيق والوساطة بين الديوان والإقامات الجامعية.
- مراقبة سير الخدمات في الإقامات الجامعية.
- مركزة وتوحيد متطلبات وحصيلة النشاط على مستوى واحد.

[1] آيت عيسى حسين، مرجع نفسه، ص27.

وقصد أداء هذه المهام فقد أصبحت صلاحيات من حيث اعتمادات التسيير التي يفوضها المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية لكل من مديري الخدمات الجامعية ومديري الإقامات على الشكل التالي :

اعتمادات التسيير المفوضة لمديري الخدمات:[1]

الفرع الأول: نفقات الموظفين:

- الأجور الرئيسية.
- المستخدمون المناوبون والمساومون والرواتب وملحقاتها.
- تعويضات ومنح مختلفة.
- التكاليف الاجتماعية والجبائية.

معاش الخدمة والأضرار الجسدية .

الفرع الثاني : نفقات التسيير.

الفرع الجزئي الأول: الأدوات وتسيير المصالح:

- تسديد النفقات.
- الأدوات والأثاث.
- عتاد ولوازم الإعلام الآلي.
- لوازم المكاتب .
- التكاليف الملحقة.
- ألبسة العمال.

[1] الجريدة الرسمية, العدد 06, جانفي 2004, ص20.21.

- حظيرة السيارات.
- الصيانة العادية للمباني.

– مصاريف تكوين الموظفين وتحسين المستوى القصير المدى.

الفرع الجزئي الثاني: الخدمات الجامعية:

- المنح الوطنية.
- تغذية الطلبة.
- نقل الطلبة.

– اعتمادات التسيير المفوضة لمديري الإقامات:

الفرع الأول: نفقات الموظفين (للبيان)

الفرع الثاني: نفقات التسيير

–تسديد النفقات.

–الأدوات والأثاث.

–عتاد و لوازم الإعلام الآلي.

–لوازم المكاتب .

–التكاليف الملحقة.

–ألبسة العمال.

–حظيرة السيارات.

–الصيانة العادية للمباني.

–النشاطات الثقافية والرياضية والعلمية لفائدة الطلبة.

إن أول ما يمكن ملاحظته في هذا النموذج التنظيمي الجديد ثلاث عناصر تتعلق بصلاحيات مديري الإقامات الجامعية وهي:

-تقليص صلاحياته كأمر بالصرف.

-توحيد ميزانية الإطعام، وبالتالي سحب صلاحياته في عقد الصفقات العمومية، وكذا النقل وتسديد المنح.

-سحب صلاحياته في تسيير الموارد البشرية خاصة فيما يتعلق بدفع الأجور و مصاريف أخرى بالإضافة إلى ميزانية التكوين التي بمثل هذا الإجراء يصبح جميع موظفي الإقامات تحت سلطة واحدة ويتوفرون على نفس الحظوظ في الحصول على فرص للتكوين.[1]

د-الوظائف الدخيلة:

يجدر القول أن الإقامة الجامعية تمثل بالنسبة لأغلبية الطلبة المقيمين، خاصة الإناث مجالا مناسبا لممارسة الحرية الفردية والتفلت من الرقابة والضبط الاجتماعيين الممارسين في السابق من طرف الوسط الأسري والوسط الاجتماعي الضيق، هذا التصور التمثلي يطبع تصرفات وسلوكيات هؤلاء داخل الإقامات بالا انضباط والفوضى والانتهاك المتعمد للآداب العامة والقوانين المعمول بها، فالطالب المقيم باختراقه للآداب والمعايير المتعارف عليها داخل هذه المؤسسة يشعر بتحقيق ذاته من حيث تصوره لهذه المؤسسة كمجال مثالي للتحرر من القيود السابقة، ولا يسمح أن تفوته فرصة التواجد في الإقامة الجامعية دون أن يكون قد أخذ قسطا وافرا من التحرر.

وليست شبكات الدعارة التي تنتظم عبر مختلف الإقامات الجامعية وكذا الفعالية التي تتسم بها سوى مؤشر عن ما تقدم ذكره ؛ وإذا أردنا أن ندفع بالتحليل إلى أبعد من هذا فإنه يمكن القول

[1] آيت عيسى حسين، مرجع نفسه، ص28.

بأن مثل هذه الشبكات تستلزم تواطأ من طرف بعض أعوان الإدارة وكذا العمال المكلفين بالحراسة والأمن ، هو ما يؤثر سلبيا على سير النظام واحترامه داخل الإقامات الجامعية إضافة إلى ما تنتجه هذه الممارسات من اضطرابات تعتري شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الإقامة، وانتشار نظرة اجتماعية سلبية حول الإقامات الجامعية، وهذا بفعل ما ينشر في الصحافة الوطنية حول هذه الأخيرة من فضائح وممارسات لا أخلاقية.

هذا الجو المتوتر يؤثر سلبيا على ظروف حياة الطلبة المقيمين وعلى اهتمامهم الدراسي وبالتالي تحصيلهم العلمي.

هـ-التنظيمات الطلابية:

إن الحركة الاحتجاجية والنقدية التي تنشطها التنظيمات الطلابية على اختلافها تؤدي إلى إعادة بناء واقع الخدمات الاجتماعية في ذهن الطلبة المقيمين بحيث تصبح المشكلات اليومية الطفيفة ذات خطورة كبيرة لا لأنها كذلك في حقيقتها ولكن لأنه قد تم تضخيمها وإعطاؤها أبعادا إضافية أخرى وهمية غالبا.

وإذا أردنا أن نعطي لهذه الملاحظة بعدا تنظيريا أكثر تجريدا وتعميما فإنه يمكن القول بأن "الإدراك ليس نتاج خصائص المدرك فقط وإنما هو بخلاف ذلك تماما نتاج عملية تفاعل معقدة ومركبة بين كل من خصائص الفرد المدرك وخصائص الموضوع المدرك وخصائص الإطار الزماني والمكاني الذي تحصل ضمنه عملية الإدراك وهذا الكشف يعتبر في نظرنا من أهم ما قدمه لنا علم النفس الاجتماعي بالنسبة لهذا الموضوع بالذات"،[1] وحينما نسقط هذه الاعتبارات على موضوعنا تجد بأن الطلبة المقيمين لا يتعاملون مع الواقع الملموس للإقامات الجامعية وإنما مع

[1] أحمد عبد الخالق وعبد الفتاح دويدار، علم النفس – أصوله ومبادئه, دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص146.

بنية أو بناء أو صورة هذا الواقع في أذهانهم ، ولا غرابة فإن الإنسان لا يتعامل مع ما هو موجود بمقدار تعامله مع ما يعتقد أنه موجود فعلا.

ونستحضر هنا مقولة المفكر (مالك بن نبي) في معرض تحليله للمشكلة الاقتصادية في البلدان المتخلفة " إن الصعوبات التي نواجهها راجعة إلى تصورنا لطبيعة الأشياء أكثر من طبيعة الأشياء ذاته".[1]

إن خطاب التنظيمات الطلابية الذي يحاصر الطلبة المقيمين ويقرع أسماعهم باستمرار بتركيزه على السلبيات والنقائص والمشاكل المادية دون غيرها فإنه في الحقيقة يقوم ببناء تصور ذهني سلبي تهويلي لدى الطلبة تجاه ما يعيشونه من ظروف، ومما يضفي على هذا البناء فعالية وتأثيرا وإقناعا... هو وجود مؤشرات حقيقية وملموسة تدعم مقولاته ومحتواه.

وهكذا إذا يعيش الطلبة المقيمون حالة من الحساسية المفرطة تجاه ما يكتنف حياتهم داخل الإقامة الجامعية من مشكلات مهما كانت بساطتها وحالة من التذمر وإلا رضا النفسي التي تؤثر سلبيا على معنوياتهم وتعود هذه الحساسية المفرطة لتؤثر بدورها على مدى قابلية الطلبة المقيمين للخطاب النقابي المطلبي التهويلي للتنظيمات الطلابية.

إن الخطاب المطلبي التهويلي الذي تتبناه التنظيمات الطلابية يمثل جزءا لا يتجزأ من إستراتيجيتها النظرية والعملية على مستوى الإقامات الجامعية، وهي إستراتيجية مبنية على عدة مبادئ وأسس لعل أبرزها هو (اللعب أو العزف) على (الأوتار الحساسة) بالنسبة للطلبة الجامعيين عامة والمقيمين منهم على وجه الخصوص، إذ أن كسب عواطفهم ثم كسب مواقفهم تمهيدا لكسب

[1] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد, دار الفكر، الجزائر, 1986، ص85.

انخراطهم هي مراحل مترابطة ومتتابعة تبدأ بإظهار الاهتمام بانشغالاتهم ومشاكلهم اليومية والعمل على خدمتهم وتحقيق مصالحهم.

ولما كانت المشاكل المادية والحاجات المادية الغير مشبعة تتصدر قائمة انشغالات الطلبة المقيمين وبخاصة منهم الطلبة الجدد فإن التنظيمات الطلابية وجدت في تحقيق هذه الحاجات ما يقوم مقام الطعم الذي به تصطاد فريستها بسرعة ؛ ولما كانت لا تملك القدرة المادية على تحقيق هذه المطالب فإنها استعاضت عن ذلك بلعب دور الوسيط بين الطلبة والإدارة وبدور الممثل والناطق باسم هؤلاء.

خلاصة الفصل:

اتضح لنا مما سبق بالفصل الثالث الحياة الاجتماعية والعلمية للطالب الجامعي بالجامعة الجزائرية والإقامة الجامعية أن قطاع الخدمات الجامعية يلعب دورا هاما في توفير جل الظروف التي من شأنها أن تساعد في تهيئة جو مناسب لشعور الطالب بالارتياح وقدرته على التركيز على أهداف ومن بينها التحصيل العلمي.

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة ومجالاتها

I-مجالات الدراسة

1-المجال المكاني

2-المجال الزماني

3- المجال بشري

II منهجية الدراسة

1-منهج الدراسة

2-أدوات الدراسة

3- عينة الدراسة وطريقة اختيارها

IIIعرض وتحليل البيانات

1- عرض وتحليل البيانات الشخصية

2- عرض وتحليل البيانات الفرضية الأولي

3- عرض وتحليل البيانات الفرضية الثانية

4- مناقشة النتائج في ضل الفرضيات

5- اقتراحات وتوصيات

I-مجالات الدراسة

1- المجال المكاني:

أجريت هذه الدراسة بالإقامة الجامعية العناصر-3- سويسي زوينة، التي تقع في طريق العناصر برج بوعريريج والتي تعمل تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث تعتبر من أملاك الدولة وملك عقاري واستعمال إداري تبلغ مساحتها 16500 متر مربع والمساحة المطورة (كل المستويات) خارج الاستعمال 7671 متر مربع.

الهيكل التنظيمي للإقامة:

الإقامة الجامعية عبارة عن عقار مصمم لإيواء الطالبات تحتوي على:

500 غرفة.

مطعم (500 وجبة).

مطبخ.

جناح النشاطات الثقافية والرياضية.

جناح للإدارة 20 مكتب.

ورشة الصيانة.

مخزن.

مسكنين وظيفيين.

2- المجال الزماني:

ويقصد به الوقت الذي استغرقته الدراسة، حيث أجريت دراسة استطلاعية في شهر أفريل والذهاب لمديرية الخدمات الجامعية، حيث تم مقابلة مجموعة من العمال في الأيام الأولى وجمع

معلومات عن ميدان الدراسة واجهنا العديد من المشاكل لمقابلة المدير لإعطائنا التصريح لأخذ المعلومات وتوجيهها لميدان الدراسة الذي تم اختياره وهو الإقامة الجامعية الثالثة سويسي زوينة، حيث بدأت الدراسة الميدانية في أواخر شهر أفريل أي بتحديد من 20 أفريل إلى 9 من العام الجامعي 2022/2021 والتي تم الذهاب للإقامة الجامعية ومقابلة مدير الإقامة ومدراء المصالح الخاصة بها.

وتم توزيع وتقديم الاستمارات وجمعها للمبحوثين ليليها بعد ذلك تفريغ البيانات آليا وتحليل.

3- المجال البشري:

ويقصد به مجتمع البحث ،اي جميع عينة مفردات البحث، حيث أجريت الدراسة على الطالبات المقيمات لأخذ رأيهم والبالغ عددهم 71 مفردة من المجموع الكلي للطالبات المقيمات الذي يقدر عددهم 713 مقيمة.

عدد موظفي وعمال الإقامة الجامعية سويسي زوينة

الرقم	الاقامة الجامعية سويسي زوينة	العدد
01	عدد الموظفين بالاقامة الجامعية	20
02	عدد العمال المهنيين بالاقامة الجامعية	96
03	عدد المستفيدين من عقود الادماج المهني بالاقامة الجامعية	02
04	عدد الاطباء والممرضين بالاقامة الجامعية	05
المجموع		123

ملاحظة: عدم احتساب المدير.

Π منهجية الدراسة:

1-منهج الدراسة:

لغة: كلمة المنهج هي مصدر بمعنى الطريق، السلوك، وهي مشتقة من الفعل نهج بمعنى طلب أو سلك أو اتبع.

اصطلاحا: هو مجموعة من القواعد التي يتم وصفها بقصد الوصول للحقيقة في العلم أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة في العلم أو طريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة، أو هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار أو الإجراءات من أجل الكشف عن حقيقة التي نجهلها أو من أجل البرهنة عليها الآخرين حيث نكون بها عارفين والمناهج والطرق البحث عن حقيقة تختلف باختلاف المواضيع ولهاذا توجد عدة أنواع من المناهج العلمية.[1]

هو عبارة عن مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه، وبالتالي فالمنهج ضروري للبحث، إذ هو الذي ينير الطريق، ويساعد الباحث في ضبط أبعاد، مساعي، أسئلة وفرضيات البحث".[2]

فأي دراسة سوسيولوجية تقتضي وجود منهج معين، لأنه يوجه الباحث للوصول إلى أهدافه كذا يمكنه من الإجابة على تساؤلات الإشكالية، والتوصل إلى مدى صحة الفرضيات، وانطلاقا من طبيعة الموضوع والمعلومات المراد الحصول عليها للكشف عن وضعية الطالبات المقيمات بالإقامة

---

[1] منصور بن فضيل كافي، البحث العلمي تقنياته ومناهجه، د ط، دار الأبرار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص9.8.7.

[2] رشيد زرواتي تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار زاعياش للطباعة والنشر، ط4، بوزريعة، الجزائر، 2010، ص167.

الجامعية ، ومن خلال الأسئلة التي يسعى البحث للإجابة عليها، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي". الذي يستند إلى التحليل والتفسير بما يتوافق مع معطيات الدراسة..

ومن هنا يمكن تعريف المنهج الوصفي أنه: "أسلوب من أساليب التحليل الذي يعتمد على المعلومات كافية ودقيقة على ظاهرة أو موضوع محدد، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج علمية، وتفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

وهناك من يعرفه بأنه:" عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة، وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معتبرة يمكن تفسيرها".[1]

-وعليه فإن المنهج المناسب للدراسة هو "المنهج الوصفي"

2-أدوات الدراسة:

أ -المقابلة:

المقابلة في الدراسة الميدانية تعتبر الوسيلة الأساسية في الوصول إلى الحقائق التي يمكن للباحث معرفتها من دون النزول إلى واقع المبحوث و الإطلاع على ظروفه المختلفة والعوامل والقوى التي تؤثر فيه، إضافة إلى التعرف على طبيعة حياته النفسية والقيمية والمثالية وهي تتميز بأشكالها المختلفة وبتطبيق مجمل عملية الاتصال والتفاعل الإنساني ما بين الباحث والحقل الاجتماعي الذي يبحث فيه، فهي عن طريق الاتصال المباشر تسمح بالحصول على معلومات وعناصر ومعطيات غنية متنوعة، وتتطلب المقابلة الناجحة بين الباحث والمبحوث درجة من التفاعل والتعاون الإيجابي بينهما، ومن أبرز واجبات المقابل أن يحترم المبحوث ويصغي إلى

[1] حسين عبد الحميد، أحمد رشوان: في مناهج العلوم ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص37.

إجاباته وشروحه وتعليقاته ويجب أن يبلغه أن المعلومات التي يأخذها منه ستكون سرية ولن تمر إلى أي جهة أخرى.[1]

لذلك قمنا ببعض المقابلات مع مجموعة مع العمال في مديرية الخدمات الجامعية بهدف الحصول على معلومات موثوقة متعلق بموضوع بحثنا، حيث أفادتنا بعض المعلومات تخص الهيكل التنظيمي لمديرية الخدمات الجامعية وتاريخ تأسيس الجامعات في برج بوعريريج وأول إقامة فيها تخص الطالبات حتى وصلنا الإقامة الثالثة التي هي المراد دراستها والتي تعتبر حديثة التأسيس.

ب-الاستمارة..

تعرف على أنها: نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة أما عن طريق المقابلة الشخصية أو ترسل إلى للمبحوثين عن طريق البريد.

وتعرف أيضا بأنها: مجموعة من أسئلة بعضها مفتوحة وبعضها مغلقة.[2]

وقد قمنا بتطبيق استمارة على مجموعة من المبحوثين وتوزيعها، وقد تضمنت 40 سؤالا، حيث قسمت إلى أربع محاور كل محور يضم مجموعة من التساؤلات تنصب أساس حول فرضيات الدراسة وهي كالتالي:

المحور الأول: تضمن البيانات العامة للمبحوثين.

---

[1] عبد الغني عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع (إشكاليات، التقنيّات، المباريات)، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص72-73.

[2] رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار زاعياش للطباعة والنشر، ط4، بوزريعة، الجزائر، 2010، ص167.

المحور الثاني: تضمن البيانات والمعلومات الخاصة بالفرضية الأولى:

مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للطالبات المقيمات بالإقامة الجامعية حسن.

المحور الثالث: تضمن البيانات والمعلومات الخاصة بالفرضية الثانية:

العلاقات الاجتماعية السائدة بالحي الجامعي تأثر على الظروف الاجتماعية بشكل جيد.

المحور الرابع: تضمن البيانات والمعلومات الخاصة بالفرضية الثالثة:

أثر مستوى الخدمات الاجتماعية المقدم على الطالبات بشكل إيجابي.

ج- الملاحظة:

تعتبر إحدى أدوات جمع البيانات ونستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة النظرية أو المكتبية كما نستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والسجلات الإدارية أو الإحصاءات الرسمية والتقارير أو التجريب ويمكن للباحث تبويب الملاحظة وتسجيل ما يلاحظه الباحث من المبحوث سواء كان كلامًا أم سلوكًا، وهناك العديد من أنواع الملاحظة، فقد استخدمنا أداة الملاحظة البسيطة، والتي يقصد بها ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيًا في ظروفها العادية دون إخضاعها للضبط العلمي، وبدون استخدام أدوات دقيقة القياس بغية الدقة في الملاحظة والتحلي بالموضوعية وفيها يلاحظ الباحث بعض الظواهر المتعلقة بالمحاور المخصصة لهم الملاحظة، كما تعرف الملاحظة بأنها: "المشاهدة الدقيقة للظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة".

ومن أجل ذلك يهتم العلم بالملاحظة كأداة بحث، لملاحظة الظواهر الحسية وتصنيفها والكشف عن مختلف أبعادها للوصول إلى إصدار أحكام وصفية للوقائع التي تمثل في الأساس قوانين العلم.[1]

3-عينة الدراسة وطريقة اختيارها:

يستخدم أسلوب البحث بالعينة عندما لا يمكن للباحث القيام بأسلوب المسح الاجتماعي، أي عند استحالة دراسة جميع أفراد المجتمع لظرف من الظروف. وعمومًا فإن الدراسات المسحية تكثر في الدراسات السكانية، وفي بحثنا الذي كان على الطالبات المقيمات بالاقامة الجامعية لم يكن باستطاعتنا دراسة كل المجتمع نظرا لقصر المدة وكبر مجتمع البحث ومن ذلك تطرقنا إلى العينة.

وتعرف بأنها مجتمع البحث الذي تُجمع منه البيانات الميدانية، و هي تعتبر جزءًا من الكل، بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلةً للمجتمع لتجرى عليها الدراسة. فالعينة إذن هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله. ووحدات العينة قد تكون أشخاصًا، كما تكون أحياءً أو شوارعًا أو مدنًا أو غير ذلك[2] .

بما أن مجتمع البحث يتمتع بنفس الفرص استخدمنا في بحثنا العينة العشوائية البسيطة، ويجب على العينة العشوائية أن تمثل المجتمع أحسن تمثيل أي أن تكون صورة مصغرة للمجتمع قيد الدراسة حتى نتمكن من الحصول على نتائج وتقديرات تقترب من النتائج الحقيقية.

---

[1] رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار زاعياش للطباعة والنشر، ط4، الجزائر، 2012، ص205، ص206.

2 رشيد زرواتي، مرجع سابق، ص246،247.

نقول عن العينة العشوائية أنها تمثل المجتمع إذ تم سحب وحداتها بطريقة إحصائية ملائمة وفقا لخصوصيات المجتمع وإذا تم إعداد الدراسة والتحضيرات بطريقة جيدة.

فالمجتمع الأصلي لدراستنا هو 713، حيث تم اخذ 10% من المجتمع الكلي الذي يقارب 71 فرد، وتم توزيع 71 استمارة التي قد وزعت عليهم واسترجاعها.

وقد تم حساب الطريقة على النحو التالي:

713 ⟶ 100%

N ⟶ 10%

N=(713*10)/100=71

III-عرض وتحليل البيانات:

1-عرض وتحليل البيانات الشخصية

جدول رقم 1: يوضح توزيع العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة
22-18	59	**83.1**
26-23	12	**16.9**
المجموع	71	**100**

من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم 1: توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية يتضح لنا أن أكثر الفئات تتركز أعمارهم بين 18-22 سنة، حيث تقدر نسبتهم 83.1% في حين

سجلت نسبة ضئيلة قدرت ب 16.9% للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 23-26 سنة. وهذا يعني أن هذه المرحلة العمرية هي التي تزاول الدراسة.

جدول رقم 2: يوضح توزيع العينة حسب الحالة المدنية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
عزباء	50	70.4
متزوجة	21	19.6
المجموع	71	100

تشير الإحصائيات الموضحة في الجدول رقم 2: تم توزيع أفراد العينة أن أكثر فئة كانت للطالبات العازبات بنسبة قدرت ب 70.4% أما بالنسبة للمتزوجات قدرت بنسبة 19.6% .

استنادا إلى طبيعة المستوى الفئات العمرية بين 18-22 فان نسبة 70.4 هن عازبات وهذا يرجع إلى مستوى السن من جهة وتقيدها بالدراسة من جهة أخرى، أما بالنسبة للمتزوجات والمقيمات نعتقد أن مسؤولياتها ستكون أكثر خاصة من حيث إقامتها وقد يبرر هذا المسافة البعيدة التي تربطها بمكان إقامتها.

جدول رقم 3: يوضح توزيع العينة حسب مكان الإقامة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
ريفي	46	**64.8**
حضري	15	**21.1**
شبه حضري	10	**14.1**
المجموع	71	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم أفراد العينة كان مكان إقامتهم ذو أصول ريفية إذ بلغت نسبتهم 64.8%، ثم تليها نسبة 21.1% ذو أصول حضارية أما 14.1% تمثل نسبة المبحوثين الذين يقطنون في مناطق شبه حضارية.

نلاحظ أن نسبة 64.8 هن يقمن بمناطق ريفية الأمر الذي ينجم عليه البقاء بالإقامة الجامعية أما المبحوثات الأخريات فإقامتهن بالإقامة تتعدد أسباب ذلك.

جدول رقم 4: يوضح توزيع العينة حسب المسافة بين الإقامة والجامعة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
1-2 كلم	57	**80.3**
3-5 كلم	14	**19.7**
المجموع	71	**100**

من خلال الأرقام الإحصائية المبينة في الجدول رقم 4 يتضح أنه تم تسجيل نسبة عالية قدرت بـ 80.3% بالنسبة للمبحوثين الذين تبعدهم الجامعة من 1-2 كلم، أما نسبة 19.7% من المبحوثين بمسافة 3-5 كلم.

نلاحظ من هذه البيانات أن المسافة بين الإقامة الجامعية والجامعة قريبة مما يسهل عملية التنقل بين الإقامة والجامعة.

جدول رقم 5: يوضح توزيع العينة حسب طبيعة السكن

الاحتمالات	التكرار	النسبة
عائلي	59	**83.1**
خاص	12	**16.9**
المجموع	71	**100**

يتضح لنا من خلال الجدول 5 أن أعلى نسبة قدرت ب 83.1% التي كانت سكن عائلي، ثم تليها 16.9% سكن خاص.

يدل على مستوى الظروف الاجتماعية على مستوى طبيعة السكن.

جدول رقم6: يوضح المسافة بين الإقامة ومكان السكن

الاحتمالات	التكرار	النسبة
30-60كلم	51	**71.8**
70-100كلم	20	**28.2**
المجموع	71	**100**

يتضح لنا من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين تبعد عنهم الجامعة من مكان سكنهم بنسبة 71.8% التي تتراوح بين 30-60 كلم، ثم تليها نسبة متدنية قدرت ب 28.2% للمبحوثين ما بين 70-100 كلم.

استنادا إلى الشروط التنظيمية لقبول الطالبات على مستوى الإقامة الجامعية واستنادا من بيانات المبحوثيين كانت البيانات الموضحة أعلاه تشير إلى أن أغلب المبحوثات يبعدن عن

الإقامة بعد السكن بين 30-60 كلم، وهذا يؤكد على أن الإقامة الجامعية تحاول أن تعتمد سياسة توفير مختلف الظروف الخاصة على مستوى الإقامة.

2-عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى:

جدول رقم 07: يمثل يوضح مستوى الأمن داخل الإقامة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
سيء	8	**11.2**
حسن	25	**35.2**
جيد	43	**60.6**
المجموع	71	**100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم 7 أن 60.6% من المبحوثين أجمعوا على أن الأمن جيد، ثم تليها نسبة 35.2% بالنسبة للذين أجابوا حسن، أما المبحوثين الذين مثلت نسبتهم 11.2% قد أجابوا أن الأمن سيء.

يعني أن مديرية الخدمات الجامعية تسعي جاهدة لتحقيق مستوى من الخدمات على صعيد الأمن الداخلي للإقامة وذلك بتوفير الوسائل المادية والبشرية الكافية لتحقيق ذلك، مع العلم أن هذه الإقامة تخص الإناث وهذا ما يميز طبيعة المجتمع المحلي.

جدول رقم 8: يوضح رأي أفراد العينة في ما إذ كانوا يشعرون بالا امن داخل الإقامة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	16	**22.5**
لا	55	**77.5**
المجموع	71	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم 8 أن المبحوثين صرحوا أنهم يشعرون بالأمن وقد بلغت نسبتهم ب 77.5% في حين نجد نسبة قدرت ب 22.5% لا يشعرون بالأمن.

إن بيانات هذا الجدول تؤكد على مستوى الخدمات المقدمة من قبل المديرية على صعيد الأمن حيث كانت الإجابات تمثل 77.5 على الطالبات يشعرن بالأمن.

جدول رقم 9: يوضح رأى أفراد العينة فيما إذا كانوا يمكنهم الانتقال من مكان لآخر في الليل

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	49	**69**
لا	22	**31**

من خلال التحليل الإحصائي للجدول 9 يتضح أن المبحوثين أجابوا بنعم وأنهم يمكنهم التنقل بنسبة تقدر ب 69% أما نسبة 31% أكدوا أنهم لا يستطيعون.

هذه البيانات تؤكد على الظروف الجيدة التي تسود الإقامة سواء من حيث طبيعة الخدمات المقدمة أو على مستوى العلاقات الاجتماعية.

جدول رقم 10: يوضح المدة التي تقضيها الطالبة في الإقامة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
طيلة أيام الأسبوع	61	**85.9**
اقل من ثلاث أيام	10	**14.1**
اقل من يومين	0	**0**
المجموع	71	**100**

نلاحظ من خلال البيانات الرقمية الموضحة في الجدول رقم 10 أن المبحوثين المتواجدين طيلة أيام الأسبوع قدرت نسبتهم ب 85.9% ثم تليها نسبة 14.1% ممن أجابوا أقل من ثلاث أيام، في حين تنعدم نسبة المتواجدين لأقل من يومين.

إن معظم المبحوثات يبقين طيلة أيام الأسبوع وهذا يبرر بما يلي:

- طبيعة التوزيع الأسبوعي للمحاضرات والأعمال الموجهة.
- ضف إلى هذا لو أن الظروف لم تكن مناسبة لما تمكن الطالبات من البقاء.

جدول رقم 11: يوضح رأى أفراد العينة في ما إذا كانت إقامة الجامعة تتوفر على عيادة طبية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	49	**69**
لا	22	**31**

بالنظر للبيانات التي تضمنها الجدول أعلاه يتبين أن أغلبية المبحوثين صرحوا أن الإقامة الجامعية تحتوي على عيادة طبية وهذا ما تظهره نسبة 69%، أما 31% تمثلها إجابة المبحوثين الذين صرحوا أنها لا توجد عيادة.

تشير بيانات هذا الجدول على أن مستوى الخدمات التي توفرها الإقامة الجامعية على صعيد الرعاية الصحية وتوفرها على الوسائل المناسبة ذلك.

جدول رقم 12: يوضح مستوى الخدمات التي تقدمها العيادة الطبية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
سيء	4	**11.8**
حسن	20	**58.8**
جيد	9	**26.4**
المجموع	34	**100**

من خلال القراءة الإحصائية للجدول 12 حول مستوى العيادة الطبية، فنجد نسبة 58.8% ممن أجابوا أنها حسنة ثم تليها نسبة 26.4% إن الخدمات المقدمة جيدة أما نسبة 11.8% أوضحوا أنها سيئة.

أما على مستوى بيانات الجدول فإن المبحوثات اللواتي توصلن مع العيادة أكدن أن مستوى الخدمات حسن وهذا ما يشير إلى المجهودات التي تقدمها الإقامة الجامعية.

جدول رقم 13: يوضح سبب الإجابة بسيء

الاحتمالات	التكرار	النسبة
عدم المناوبة ليلا	15	**60**
عدم توفر سيارة الإسعاف	8	**32**
نقص في الأدوية	2	**8**
المجموع	25	**100**

من خلال المعطيات الإحصائية الموضحة في الجدول 13 يتضح لنا أن السبب هو عدم المناوبة ليلا وذلك بنسبة قدرت ب 60% وتليها نسبة 32% لعدم توفر سيارة إسعاف، و8% نسبة ضئيلة صرحوا أن هناك نقص في الأدوية.

يرجع سبب أن الإجابة على أن مستوى الخدمات سيء أساسا إلى عدم المناوبة ليلا مع نقص بعض الإمكانيات الأخرى مثل نقص في الأدوية وعدم توفر سيارة إسعاف.

جدول رقم 14: يوضح تقديم خدمات ترفيهية للطالبات

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	59	**81.7**
لا	12	**19.9**
المجموع	71	**100**

استنادا إلى معطيات الجدول أعلاه (14) يتبين أن معظم المبحوثين أكدوا أنه توجد خدمات ترفيهية بلغت نسبتهم 81.7%، أما نسبة 19.9% أكدوا أنه لا وجود لهذه الخدمات في الإقامة الجامعية.

تشير بيانات هذا الجدول على أن الإقامة الجامعية تنظم أنشطة ترفيهية للطالبات المقيمات تتمثل في مسابقات فكرية وثقافية.

جدول رقم 15: يوضح نوع الخدمات الترفيهية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
رحلات استكشافية	14	**29.8**
الاحتفال بالمناسبات	33	**70.2**
المجموع	47	**100**

من خلال المعطيات الإحصائية الموضحة في الجدول 15 حول نوع الخدمات الترفيهية نجد نسبة عالية ب 70.2% من الاحتفال بالمناسبات، ثم تليها نسبة قدرت ب 29.8% ممن أكدوا أن هناك رحلات استكشافية.

يؤكد هذا الجدول على ما تقمه الإقامة من خدمات ترفيهية خاصة فيما يتعلق في الاحتفال بالمناسبات وهو ما يسمح بخلق فضاء اجتماعي وثقافي يعبر عن مستوى تماسك بالقيم الاجتماعية العادات والتقاليد.

جدول رقم 16: يوضح مستوى نظافة الأجنحة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
سيء	24	**33.8**
جيد	40	**56.3**
حسن	7	**9.9**
المجموع	71	**100**

من خلال الجدول رقم 16 يظهر لنا أن عينة بحثنا أجابت بان مستوى النظافة جيد بنسبة 56.3%، ثم تليها نسبة 33.8% توضح أن نظافة الأجنحة سيئة، أما 9.9% تبين لهم أنها حسنة.

يؤكد هذا الجدول على مجهودات التي تقدمها الإقامة على مستوى توفير النظافة على مستوى الأجنحة وعلى السلوكيات والتصرفات السلبية لبعض الطالبات مما يعكس المستوى المتدني لبعضهن.

جدول رقم 17: يوضح سبب الإجابة بسئ

الاحتمالات	التكرار	النسبة
عدم تأدية عاملات النظافة	16	**66.7**
الإهمال و التسيب	8	**33.3**
المجموع	24	**100**

بالنظر إلى مصداقية البيانات يتبين لنا أن أغلبية المبحوثين أكدوا أنه لعدم تأدية عاملات النظافة لعملهم أدى إلى هذا الوضع بنسبة 66.7% أما نسبة 33.3% سجلت بسبب الإهمال والتسيب.

إن إجابات المبحوثات فيما يتعلق بمستوى النظافة على انه سيء ارجعن سبب ذلك إلى عدم تأدية عاملات النظافة لوظيفتهم غير أن الحقيقة أن هناك بعض التصرفات التي لا تليق بالطالب الجامعي.

3-عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية:

جدول رقم 18: يوضح رأى أفراد العينة في اختيار الغرفة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
اختيارك	29	**40.8**
عشوائي	42	**59.2**
المجموع	71	**100**

من خلال المعطيات الكمية للجدول رقم 18 تبين أن إجابات المبحوثين متباينة، بحيث نحد نسبة 59.2% تم توزيعهم عشوائيا، أما نسبة 40.8% من المبحوثين أوضحوا أن الاختيار كان اختيارهم.

تشير بيانات هذا الجدول على أن هناك اختلاف على مستوى الإجابات على صعيد توجيه الطالبات نحو الغرف، ولعل نسبة 59.2 تشير إلى تدخل الإدارة في عملية توزيع الغرف، وهذا يبرر أعلى أن الإدارة تحاول على السير الحسن واستخدام المرافق بطريقة عقلانية وخاصة تم توجيه الطالبات اللواتي هن في السنوات الأولى.

جدول رقم 19: يوضح فيما إذا كان العدد في الغرفة يشعرهم بالراحة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	35	**47.7**
لا	36	**50.7**
المجموع	71	**100**

من خلال المعطيات الإحصائية للجدول الرقمي يتضح أن المبحوثين أجابوا بنسب متقاربة، حيث أنهم بعدم شعورهم بالراحة داخل الغرفة بنسبة تقدر ب 50.7%، في حين تمثل نسبة 47.7% بالرضا على عددهم.

تشير بيانات هذا الجدول على أن هناك نسبة متقاربة بين الشعور بالراحة وعدم الشعور بالراحة وهذا يرجع إلى أسباب عدة قد تكون شخصية منها وهناك أسبابا أخرى قد تتعلق بعدم الرضا عن العلاقات الاجتماعية السائدة في الغرفة.

جدول رقم 20: يوضح سبب الإجابة بنعم

الاحتمالات	التكرار	النسبة
الاكتظاظ داخل الغرفة	19	**54.3**
عدم تفاهم مع زميلات السكن	16	**45.7**
المجموع	35	**100**

من خلال المعطيات الإحصائية الموضحة في الجدول 20 نجد أن المبحوثين صرحوا بأن هناك اكتظاظ بداخل الغرفة بنسبة تقدر ب 54.3%، ثم تليها نسبة 45.7% الذين أجابوا بأن هناك عدم التفاهم مع زميلات السكن.

بيانات هذا الجدول تؤكد على عدم الشعور بالراحة خاصة على مستوى الاكتظاظ داخل الغرفة وعدم التفاهم معهم.

جدول رقم 21: يوضح رأي أفراد العينة في الأساليب المعتمدة في توزيع الطالبات على الغرفة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نفس الانتماء الجغرافي	37	**52.1**
نفس التخصص	11	**15.5**
رغبات الطالبات	23	**32.4**
المجموع	71	**100**

من خلال تفحص الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه بالمبحوثين الذين لديهم نفس الانتماء الجغرافي فقد تم تسجيل نسبة قدرت ب 52.1%، ثم تليها نسبة 32.4% حسب رغبات الطالبات، أما الذين لديهم نفس التخصص بلغت نسبتهم 15.5% من مجموع أفراد العينة.

إن طريقة تنظيم المعتمدة من قبل مديرية الخدمات الجامعية على مستوى الإقامة تعتمد على نفس المجال الجغرافي في توزيع الطلبة على الغرف وهذا استنادا إلى الشروط متعلقة بالمسافة.

جدول رقم 22: يوضح رأي أفراد العينة في ما إذا كان عدد الطالبات في الغرفة مناسب

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	45	**63.4**
لا	26	**36.6**
المجموع	71	**100**

يوضح الجدول رقم 22 أن أعلى نسبة قدرت ب 63.4% أن عدد الطالبات داخل الغرفة مناسب لهم، في حين نجد نسبة 36.6% أوضحوا أنهم غير راضين عن عددهم في الغرفة.

تشير بيانات هذا الجدول على أن عدد الطالبات في الغرفة مناسب (2017-2018، طالبتين في كل غرفة)، وفي موسم الجامعي (2021-2022) طالبتين في الغرفة وهذا استنادا إلى الملاحظة الشخصية.

جدول رقم 23: يوضح إذا كان مناسب في حالة الإجابة بنعم

الاحتمالات	التكرار	النسبة
للتحصيل الدراسي	26	**57.8**
إقامة علاقات اجتماعية	17	**37.8**
الشعور بالأمان	2	**4.4**
المجموع	45	**100**

من خلال المعطيات في الجدول رقم 23 يتضح لنا أنهم أجابوا بأن عدد الطالبات يساعدهم في التحصيل الدراسي بنسبة قدرت 57.8% ثم تليها نسبة 37.8% ساهم في إقامة علاقات اجتماعية، أما المبحوثين الذين صرحوا بأن ذلك يؤدي بشعورهم بالأمان بنسبة قدرت ب 4.4%.

تشير بيانات الجدول على أن العدد المناسب للطالبات في الغرفة يساهم في تحقيق التحصيل الدراسي وإقامة علاقات اجتماعية كون أن هدف الإقامة هو توفير مختلف الظروف لتحصيل الدراسي الجيد.

جدول رقم 24: يوضح رأي أفراد العينة في ما إذا كانت إدارة الإقامة توفر جميع التجهيزات في الغرفة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	31	**43.7**
لا	40	**56.3**
المجموع	71	**100**

من خلال الجدول رقم 24 أن المبحوثين أوضحوا أن الإقامة لا توفر جميع التجهيزات بنسبة قدرت ب 56.3%، أما بالنسبة للذين أجابوا بأن هناك كافة التجهيزات كانت بنسبة 43.7% من مجموع أفراد العينة.

نعتقد أن بيانات هذا الجدول فيها نوع من المبالغة خاصة على مستوى التجهيزات التي توفرها الإقامة الجامعية بالغرف سواء، وهذا يرجع إلى المستوى الذي يتفاعل معه المبحوثات.

جدول رقم 25: يوضح ما هي هذه التجهيزات الغير متوفرة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
طاولات	8	**25.8**
كراسي	20	**64.5**
أسرة	3	**9.7**
المجموع	31	**100**

نلاحظ من خلال الجدول 25 أن المبحوثين أجمعوا أن هناك كراسي قدرت نسبتهم بـ 64.5%، ثم تليها نسبة 25.8% للطاولات، و9.7% أسرة.

تشير بيانات الجدول على أن مستوى التجهيزات المتمثلة في الطاولات والكراسي وأسرة وهذا ما يفسر على أن إدارة الإقامة توفر هذه الوسائل للطلبات.

جدول رقم 26: يوضح مستوى هذه التجهيزات

الاحتمالات	التكرار	النسبة
سيء	5	**16.1**
حسن	15	**48.4**
جيد	11	**35.5**
المجموع	31	**100**

يتضح لنا من خلال تحليل الجدول رقم 26 أن أعلى نسبة قدرت بـ 48.4% أن هذه التجهيزات في المستوى الحسن، وتليه نسبة 35.5% صرحوا أنها جيدة، في مقابل ذلك نجد نسبة من مجموع الأفراد أنهم لم تكون في المستوى بنسبة 16.1%.

تشير بيانات الجدول إلى أن مستوى هذه التجهيزات حسب المبحوثات على أنه حسن، وجيد وهذا ما يتناقض مع عدم توفير هذه الأجهزة (بيانات الجدول السابق).

جدول رقم 27: يوضح رأي أفراد العينة فيما إذا كان مناخ الإقامة يسمح بتكوين علاقات اجتماعية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	41	**57.7**
لا	30	**42.3**
المجموع	71	**100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم 27 أن أغلب الإجابات كانت بنعم بنسبة قدرت ب 57.5% مقارنة بالنسبة للذين صرحوا بأن الإقامة لا تسمح بتكوين علاقات اجتماعية، حيث بلغت نسبتهم ب 42.3%.

تشير بيانات الجدول إلى أن الظروف السائدة بالإقامة تسمح بتكوين علاقات وهذا ما أكدته المبحوثات واستنادا إلى بيانات الجدول السابقة فيما يتعلق بعدد الطالبات في الغرفة، وطريقة توزيع الغرف كلها تشير إلى أن فضاء الإقامة الجامعية يسمح بإنشاء علاقات اجتماعية تكون في إطار الأسرة الجامعية أما إجابات بلا فإن هذا يعود إلى طبيعة المبحوثات.

جدول رقم 28: يوضح سبب الإجابة بلا وعدم تكوين علاقة اجتماعية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
تمتلكين فكرة مسبقة حول الحي الجامعي	18	**60**
حدثت مشاكل معاشة	12	**40**
المجموع	30	**100**

تبين من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول 28 أن أغلبية المبحوثين صرحوا بأنهم يمتلكون فكرة مسبقة حول الحي الجامعي حيث قدرت نسبتهم ب 60% ثم تليها نسبة 40% الذين حدثت لهم مشاكل معاشة في الحي الجامعي.

تشير بيانات هذا الجدول إلى أن هذا الفكر يعود إلى امتلاك أفكار مسبقة والمظاهر المنتشرة صياغة هذه الأفكار.

جدول رقم 29: يوضح طبية العلاقات بين الطالبات

الاحتمالات	التكرار	النسبة
جيدة	44	**62**
سيئة	27	**38**
المجموع	71	**100**

من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم 29 حول طبيعة العلاقات بين الطالبات تبين أنه تم تسجيل نسبة قدرت ب 62% من المبحوثين الذين أجابوا أن طبيعة العلاقات جيدة، وبالمقابل نجد نسبة 38% من المبحوثين الذين أجابوا بأنها سيئة.

تشير بيانات الجدول أن العلاقات بين الطالبات جيدة وهذا يرجع إلى أن الإدارة الإقامة تعزز هذه العلاقات من خلال توفير مختلف الأنشطة.

جدول رقم 30: يوضح تقييم العلاقات الاجتماعية السائدة بالإقامة الجامعية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
سيئة	20	**28.2**
حسنة	48	**67.6**
جيدة	3	**4.2**
المجموع	71	**100**

يتضح لنا من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن إجابة المبحوثين كانت حسنة بنسبة قدرت ب 67.6%، ثم تليها نسبة قدرت ب 28.2% سيئة، ثم تتأتي لأدنى نسبة قدرت ب 4.2% جيدة.

نلاحظ مما سبق أن العلاقة بين الطالبات حسنة وهذا لأن معظمهن مقيمات جديدات الأمر الذي يجعل العلاقة في بدايتها.

4-عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة:

جدول رقم 31: يوضح رأي أفراد العينة في وجهتهم في تناول وجباتهم الغذائية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
في مطعم الإقامة	20	**28.2**
خارجية الإقامة	48	**67.6**
تطبخين في الغرفة	3	**4.2**
المجموع	71	**100**

من خلال المعطيات الواردة للجدول رقم 31 يتضح لنا أن المبحوثين أجابوا بنسبة قدرت ب 67.6% أنهم يتناولون وجباتهم الغذائية خارج الإقامة الجامعية، ثم نرى نسبة 28.2% في مطعم الإقامة، ثم تليها نسبة 4.2% الطبخ في الغرفة.

جدول رقم 32: يوضح سبب طبخ في الغرفة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
عدم نظافة الأكل	36	**50.7**
الوجبة غير الصحية	14	**19.7**
الاكتظاظ داخل المطعم	21	**15.5**
المجموع	71	**100**

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة سجلت نقدر ب 50.7% ذلك لعدم نظافة الأكل، وتليها نسبة 19.7% أن الوجبة غير صحية، أما نسبة 15.5% السبب راجع للاكتظاظ داخل المطعم.

مما سبق نستنتج أن أغلبية إجابات المبحوثات كانت أنهن يتناولن الوجبة الغذائية خارج الإقامة وهذا يرجع إلى نوية المقدمة لهن كما أن هناك طالبات يتناولن الوجبة في الإقامة وهي تتمثل على الأغلب في وجبة العشاء.

جدول رقم 33: يوضح رأي أفراد العينة فيما إذا كانت تقدم إقامة الجامعة نشاطات للطالبات

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	43	**60.3**
لا	28	**39.7**
المجموع	71	**100**

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 33 أن أغلبية المبحوثين أكدوا أن هناك نشاطات داخل الإقامة الجامعية بنسبة قدرت ب 60.3%، أما نسبة 39.7% أجابوا بلا وأنها لا توجد.

تشير بيانات الجدول على أن الإقامة الجامعية توفر نشاطات للطالبات المتمثلة في نشاطات رياضية ومسابقات فكرية.

جدول رقم 34: يوضح رأي أفراد العينة فيما إذا كانت تشارك في هذه النشاطات

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	47	**66.2**
لا	24	**33.8**
المجموع	71	**100**

نلاحظ في الجدول الإحصائي رقم 34 أن المبحوثين أجابوا بنسبة 66.2% أنهم يشاركون في هذه النشاطات في حين نجد نسبة قدرت 33.8% صرحوا بأنهم غير مشاركين فيها.

تشير بيانات هذا الجدول على أن أغلبية الطالبات المقيمات تشارك في هذه النشاطات.

جدول رقم 35: يوضح نوع هذه النشاطات في حالة الإجابة بنعم

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نشاطات رياضية	28	**59.6**
مسابقات فكرية	19	**40.4**
المجموع	47	**100**

من خلال النتائج المتحصل عليها أن نسبة 59.6% نشاطات رياضية، ثم تليها نسبة قدرت ب 40.4% أنها تكون نشاطات ومسابقات فكرية.

من خلال نتائج المتحصل عليها سابقا والتي تخص الطالبات اللواتي أجبن بأنهن يشاركن في هذه النشاطات فإن هذه النشاطات تتمثل في نشاطات رياضية بدرجة كبيرة ونشاطات فكرية وعلمية.

جدول رقم 36: يوضح تقييم أفراد العينة للإقامة بالحي الجامعي بصفة عامة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
سيئة	15	**21.1**
حسنة	40	**56.3**
جيدة	16	**14.1**
المجموع	71	**100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم 36 أن 56.3% من المبحوثين أجمعوا على أنها حسنة، ثم تليها نسبة 21.1% بالنسبة للذين أجابوا أنها سيئة، أما المبحوثين الذين مثلت نسبتهم 14.1% قد أجابوا بأنها جيدة.

من الجدول السابق نستنتج أن الطالبات المقيمات راضين عن الوضعية الإقامة الجامعية وهذا استنادا إلى إجابتهن إذا أنهن أجبن أن مستوى الإقامة بشكل عام حسن، وهذا رغم الظروف التي مرت عليها الإقامات الجامعية في الفترة الأخيرة (فترة الجائحة).

جدول رقم 37: يوضح رأي أفراد العينة فيما إذا كان فضاء الإقامة الجامعة يساهم في التحصيل العلمي

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	21	**29.6**
لا	50	**70.4**
المجموع	71	**100**

نلاحظ من خلال البيانات الرقمية الموضحة في الجدول رقم 37 أن المبحوثين الذين صرحوا أن فضاء الإقامة لا يساهم في التحصيل العلمي قد بلغت نسبتهم ب70.4%، أما نسبة 29.6% تمثلها إجابة المبحوثين الذين أجابوا بأنها تساهم في التحصيل العلمي.

تشير بيانات الجدول أن فضاء الإقامة الجامعية لا يساعد على التحصيل العلمي وهذا ما تؤكده بيانات الجدول.

5- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

أ- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الأولى: مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للطالبات المقيمات بالإقامة الجامعية حسن.

استنادا إلى البيانات المتحصل عليها وفقا لمؤشرات الفرضية اتضح من خلال تحليل البيانات ما يلي:

- شعور الطالبات بالأمن داخل الإقامة الجامعية بنسبة 77.5% وهذا ما يوضحه الجدول رقم 8.
- مستوى العيادة الطبية في الإقامة الجامعية حسن بنسبة 58.8% وهذا ما يوضحه الجدول رقم 12.
- تقديم الإقامة الجامعية خدمات ترفيهية المختلفة للطالبات بنسبة قدرت ب 81.7% وهذا ما يوضحه الجدول رقم 14.
- توفر النظافة داخل الأجنحة بمستوى جيد بنسبة 56.3% وهذا ما يوضحه الجدول رقم 16.

وهذا يعني أن الفرضية قد تحققت.

ب- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الثانية: العلاقات الاجتماعية السائدة بالحي الجامعي أثرت على الظروف الاجتماعية بشكل جيد.

استنادا على هذه الفرضية من خلال تحليل البيانات ما يلي:

- رضا الطالبات على العدد داخل الغرفة الواحدة بنسبة 63.4% هذا ما يوضحه الجدول رقم 25.
- مساعدة مناخ الإقامة على تكوين علاقات اجتماعية بين الطالبات بنسبة 57.7% وهذا ما يوضحه الجدول رقم 28.

– العلاقات السائدة بين الطالبات داخل الإقامة الجامعية جيدة بنسبة قدرت ب 62% وهذا ما يوضحه الجدول رقم 30.

– تقييم العلاقات السائدة بين الطالبات كان حسن بنسبة قدرت ب 67.6% وهذا ما يوضحه الجدول رقم 31.

وهذا يعني أن الفرضية قد تحققت.

ج– مناقشة نتائج في ضوء الفرضية الثالثة: أثر مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة على الطالبة المقيمة بشكل إيجابي.

استنادا على هذه الفرضية من خلال تحليل البيانات ما يلي:

– توفير خدمات ونشاطات من شأنها تحسين نفسية الطالبة المقيمة بنسبة 60.3% وهذا ما يوضحه الجدول رقم 34.

– خلق شعور إيجابي للطالبة من خلال مشاركتها في مختلف الأنشطة الرياضية والعلمية بنسبة قدرت ب 66.2% وهذا ما يوضحه الجدول رقم 35.

وهذا يعني ان الفرضية قد تحققت .

د– مناقشة النتائج في ضوء الفرضية العامة: من خلال ما سبق ومن خلال مناقشة الفرضيات الفرعية يتضح لنا أن الطالبات المقيمات في الإقامة الجامعية سويسي زوينة، تعاني من وضعية اجتماعية حسنة نوعا ما، وهذا نظرا للمجهودات التي تبذلها مديرية الخدمات الجامعية لولاية برج بوعريريج في تحسين وتطوير الإقامات الجامعيات على مستوى الولاية وهذا راجع للأسباب التالية:

– أن إدارة الإقامة الجامعية توفر مختلف المصالح مثل الأمن، العيادة الطبية، الأنشطة الرياضية والعلمية... التي من شأنها خدمة الطالبة المقيمة.

– تحاول خلق جو مناسب للطالبات قصد إنشاء علاقات اجتماعية بينهم.

– محاولة إدارة الإقامة الجامعية توفير مختلف اللوازم داخل الغرف مع ضمان جودة هذه اللوازم.

6– اقتراحات وتوصيات:

لقد كان الهدف الأساسي من الدراسة هو معرفة الوضعية التي تعيشها الطالبة المقيمة داخل الإقامة الجامعية حسب النتائج التي توصلنا إليها حاولنا وضع جملة من التوصيات والاقتراحات المتمثلة في:

– الأخذ بانشغالات واقتراحات وشكاوى الطالبات المقيمات والعمل على إيجاد حلول لها.

– التحقق الدوري من كفاءة عمال الإقامة (الأمن، الصيانة، الإطعام...).

– تزويد الإقامة بعدد كبير من كاميرات المراقبة قصد توفير الأمن وشعور الطالبات.

– وضع مخطط شامل وفعال لصيانة الإقامة الدورية وتنظيفها.

– تحسين مستوى خدمة المطعم توفير وجبات خاصة بالمرضى.

– التحقق من كفاءة عمال الإقامة الأمن، الصيانة، الإطعام،...

– تظليل الممرات والساحات باستخدام الأشجار والمظلات لخفض درجة الحرارة.

– محاولة استخدام نافورات لتلطيف حرارة الجو.

خـــاتمة

خاتمة:

تعتبر الإقامات الجامعية من المواضيع الهامة التي تحتل اهتمام العديد من الدراسات في الوقت الحاضر وذلك بسبب الوعي المنتشر في الجامعات والتطورات الحاصلة حيث توجب توفير تعليم أفضل لابد من توفير المناخ المناسب لهم وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم للطلاب والطالبات.

حيث اعتمدت الدولة على بروتوكول لتسيير وتنظيم من خلال إقامة منشآت وهياكل معتمدة من أهمها مديرية الخدمات الجامعية وإقامات تابعة لها تحرص على تغطية أكبر قدر ممكن من الأمور الخاصة بهم.

لذلك تناولنا في دراستنا موضوع الوضعية الاجتماعية للطالبات المقيمات بالإقامة الجامعية ببرج بوعريريج، فقد حاولنا من خلال دراستنا أن نسطر إجابات تخص الإشكالية الرئيسية:....؟

ومن خلال التعمق في الموضوع ودراستنا النظرية والميدانية التي قمنا بها أن وضعية الطالبات حسنة وجيدة مقارنة بالأعوام السابقة، حيث كان تطور ملحوظ في العديد من الخدمات المقدمة لهم والرئيسية التي تساهم في بناء سير حسن لتحصيلهم العلمي والخروج بأفضل حال من المرحلة الجامعية.

قائمة المراجع

الكتب:

1- أحمد عبد الخالق وعبد الفتاح دويدار، علم النفس – أصوله ومبادئه، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

2- الحسيني، أحمد خليل، الفقر والدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة الدار العربية، جامعة بابل، العراق، 2010.

3- الدسوقي محمد كمال، تاريخ ألمانيا، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1969.

4- رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006.

5- زايد مصطفى، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

6- زرواتي رشيد تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية دار زاعياش للطباعة والنشر، ط4، بوزريعة، الجزائر، 2010.

7- عبد الباسط محمد حسن، قواعد البحث الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1974.

8- عبد الحميد حسين، أحمد رشوان: في مناهج العلوم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

9- عبد المعطي عبد الباسط، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

10- عبود عبد الغني، التربية المقارنة في نهايات القرن-الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1993.

11- عماد عبد الغني، منهجية البحث في علم الاجتماع (إشكاليات، التقنيّات، المباريات)، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

12- العيسى عبد الجليل، التعليم العالي في العراق مقاربات نقدية ورؤى استشرافية، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 2020.

13- كافي منصور بن فضيل، البحث العلمي تقنياته ومناهجه، د ط، دار الأبرار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

14- الكواري علي خليفة، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1985.

15- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، الجزائر، 1986.

16- محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، ط1، القاهرة، مصر، 2002.

17- مرسي محمد منير، التعليم الجامعي المعاصر قضياه واتجاهاته، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977.

18- وليام شيرر، تاريخ ألمانيا الهتلرية، ترجمة خيرى حماد، ج2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1958.

الرسائل الجامعية:

19- خدنة يسمينة، **البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال مذكرات تخرج طلبة الماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2017-2018.

20- غربي صباح، **دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

21- آيت عيسى حسين، **انعكاسات تدهور الظروف المعيشية في الإقامات الجامعية على التحصيل العلمي للطلبة**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربية جامعة الجزائر، 2003 2004.

22- أيمن يوسف، **تطور التعليم العالي الإصلاح والأفاق السياسية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف خليفة بوزبرة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2007-2008.

23- سوفي نعيمة، **الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الأستاذ داخل الصف ودورها في تنمية القدرة على التحكم**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف ليفة نصر الدين، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2010-2011،

24- كواشي سامية: **العلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، 2004-2005.

25- حلايمية حدة، خراز خيرة، التنظيم القانوني للخدمات الجامعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2020-2021.

المؤتمرات:

26- الراوي، مسارع، أهداف التعليم العالي في العراق، المؤتمر الأول للتعليم العالي في العراق، مطبعة.

27- طنيش علي السيد، التعليم وعلاقته بالعمل والتنمية البشرية في الدول العربية، المؤتمر السنوي الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، مصر، 1996.

28- علي حمود علي، **التخطيط الاستراتيجي لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي: التحديات الراهنة ونموذج التطبيق**، المؤتمر العربي 14 الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، 2012.

المحاضرات:

29- دليو فضيل وآخرون، **إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية**، منشورات جامعة منتوري، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2006.

30- الركيبي عبد الله: **التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد1، حوليات جامعة الجزائر، 1987.

المجلات:

31- بوجاوة اسماعيل وفوزي عبد الرزاق: "**آفاق التعليم العالي في ظل الألفية الثالثة، حالة الجامعة الجزائرية**"، سلسلة إصدارات مخير إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس، العدد1، سطيف، 2001.

32- حلمى أميمة، مصطفى، نظام التعليم في ألمانيا (دراسة حالة)، مجلة البحوث النفسية التربوية-كلية التربية جامعة المنوفية-، العدد1، مصر، 2003.

33- طالبي صلاح الدين، المجلة الجزائرية المالية العامة، العدد الرابع، ديسمبر 2014.

34- فارس كريم، ناظم عبد الله، مهند خليفة، واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعملية الإصلاح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49، 2016.

35- قريشي عبد الكريم: "**نظرة حول وضعية التعليم العال في الجزائر**، علة الرواسي بالية، جمعية الإصلاح التربوي، العدد 13، 1996.

36- القوصي عبد العزيز: **المدرس الجامعي وما يتصف به**، مجلة الثقافة العربية، العدد 4، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، مصر، 1976.

القوانين:

37- الجريدة الرسمية، العدد 06، جانفي 2004.

38- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 يناير 2004 الذي يحدد التنظيم الوطني للديوان الوطني للخدمات الجامعية وكذا الإقامات الجامعية.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل

استمارة حول:

الوضعية الاجتماعية للطالبات المقيمات بالإقامة الجامعية

دراسة ميدانية لعينة من طالبات المقيمات بالإقامة الجامعية سويسي زوينة برج بوعريريج

..

من إعداد الطلبة:

سلطاني مروة

بريكي خلود

تحت إشراف:

د: لعوارم مهدي

ملاحظة: يرجى الإجابة على هذه الاستمارة بوضع علامة x في المكان المناسب

بيانات هذه الاستمارة لا تستعمل إلا في إطار البحث العلمي

السنة الجامعية: 2022/2021

البيانات العامة

1-السن:.....

2-الحالة المدنية : عزباء ☐ متزوجة ☐

3-مكان الإقامة : ريفي ☐ شبه حضري ☐ حضري ☐

4-المسافة بين مكان الإقامة و الجامعة .....

5-طبيعة السكن العائلي: عائلي ☐ خاص ☐ أخرى: .....

6-المسافة بين مكان الإقامة والسكن العائلي:.....

بيانات الفرضية الأولى: مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للطالبات المقيمات بالإقامة الجامعية حسن

7- ما هو مستوى توفر الأمن داخل الإقامة؟ جيد ☐ حسن ☐ سيء ☐

8-هل تشعرين بحالة من إلا أمن داخل الإقامة الجامعية؟ جيد ☐ سيء ☐

9- هل يمكنك التنقل من جناح إلى آخر في وقت متأخر من الليل داخل الإقامة؟ نعم ☐ لا ☐

10- ما هي المدة التي تقضينها بالإقامة؟

طيلة أيام الأسبوع ☐ أقل من ثلاثة أيام ☐ أقل من يومين ☐

11-هل تتوفر الإقامة الجامعية على عيادة طبية؟ نعم ☐ لا ☐

12-ما هو مستوى الخدمات التي تقدمها العيادة الطبية؟ سيئ ☐ حسن ☐ جيد ☐

13-إذا كانت الإجابة بسيئ هل هذا راجع إلى:

عدم المناوبة ليلا ☐ عدم توفر سيارة إسعاف ☐ نقص في الأدوية ☐

14-هل تقدم إدارة الإقامة خدمات ترفيهية للطالبات المقيمات؟ نعم ☐ لا ☐

15-إذا كانت الإجابة نعم ما نوعها؟ رحلات استكشافية ☐ الاحتفال بالمناسبات ☐

16-ما هو مستوى نظافة الأجنحة؟ سيئ ☐ حسن ☐ جيد ☐

17-إذا كانت الإجابة ب سيئ هل هذا بسبب:

عدم تأدية عاملات النظافة عملهم ☐ الإهمال والتسيب من طرف الطالبات ☐

بيانات الفرضية الثانية: العلاقات الاجتماعية السائدة بالحي الجامعي تأثر على الظروف الاجتماعية بشكل جيد

18- هل غرفتك من اختيارك أو توزيع عشوائي؟ اختيارك ☐ توزيع عشوائي ☐

19_هل عددكم في الغرفة يشعرك بعدم الرضا؟ نعم ☐ لا ☐

20_في حالة الإجابة ب نعم هل هذا راجع إلى؟

الاكتظاظ داخل الغرفة ☐ عدم التفاهم مع زميلات السكن ☐

أخرى:.....

21_في رأيك ما هي الأساليب المعتمدة في توزيع الطالبات على الغرف بالإقامة؟

نفس الانتماء الجغرافي ☐ نفس التخصص ☐ رغبات الطالبات☐

22_هل تعتقدين أن عدد الطالبات في الغرفة مناسب؟ نعم ☐ لا ☐

23_في حالة الإجابة ب "نعم" هل هو مناسب؟:

للتحصيل العلمي ☐ إقامة علاقات اجتماعية ☐ الشعور بالأمان ☐

24_هل توفر إدارة الإقامة كافة التجهيزات في الغرفة؟ نعم ☐ لا ☐

25_في حالة الإجابة ب لا ما هي هذه التجهيزات غير المتوفرة؟

طاولات ☐ كراسي ☐ أسرة ☐

26_ ما هو مستوى هذه التجهيزات؟ سيئ ☐ حسن ☐ جيد ☐

27_هل مناخ الإقامة يسمح لك بتكوين علاقات اجتماعية مع الطالبات المقيمات؟ نعم ☐ لا☐

28_إذا كانت الإجابة ب لا هل يعود إلى؟

تمتلكين فكرة مسبقة حول الحي الجامعي ☐ حدثت مشاكل معاشة ☐

29_هل علاقتك بين الطالبات؟ جيدة. ☐ سيئة ☐

30_كيف تقيمين العلاقات الاجتماعية السائدة بالإقامة الجامعية؟ سيئة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

بيانات الفرضية الثالثة: اثر مستوى الخدمات الجامعية المقدمة على الطالبات المقيمات بشكل ايجابي

31- أين تتناولين وجبتك الغذائية ؟ في مطعم الإقامة ☐ خارج الإقامة ☐
تطبخين في الغرفة ☐

32-إذا كنت تطبخين في الغرفة هل هذا بسبب:
عدم نظافة الأكل ☐ الوجبة غير صحية ☐ الاكتظاظ داخل المطعم ☐

33-هل تقدم الإقامة الجامعية نشاطات للطالبات؟ نعم ☐ لا ☐

34-هل تشاركين في هذه النشاطات؟ نعم ☐ لا ☐

35-إذا كانت الإجابة بنعم ما نوعها؟
نشاطات رياضية ☐ مسابقات فكرية ☐

36-كيف تقيمين الحياة داخل الإقامة الجامعية بصفة عامة؟ سيئة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

37-هل الإقامة الجامعية فضاء يمكن أن يساهم في تحسين التحصيل العلمي للطالبة؟ نعم ☐ لا ☐

الملحق رقم 1: ملف الإيواء

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديوان الوطني للخدمات الجامعية

مديرية الخدمات الجامعية برج بوعريريج

صورة

ملف الإيواء

رقم:...../...../.....

السنة الجامعية:...../20.....20

اللقب: NOM :

الاسم: Prénom :

تاريخ الميلاد: ...../...../..... المكان:

اسم الأب: لقب الأم: اسم الأم:

العنوان الشخصي(للمراسلة):

إقامة الوالدين: (الولاية): البلدية:

رقم شهادة الباكالوريا: سنة الحصول عليها: مكان الحصول عليها(رمز الولاية):

الثانوية: البلدية:

رقم التسجيل الجامعي: فرع الدراسة:

رقم هاتف الطالب:

أصرح بشرفي أن المعلومات التي أدليت بها آنفا، صحيحة و لم أخف شيئا عن حقيقة ما ورد فيها.

حرر ببرج بوعريريج في:.....

توقيع المعني بالأمر:

مستخرج من النظام الداخلي للإقامة الجامعية

المادة 1 : يعتبر القبول في الإقامة الجامعية امتياز شخصي بحت.

المادة 2 : أثناء تنصيبه في الغرفة الجامعية يعتبر الطالب مسؤول من الناحية المالية عن الأثاث الموضوع تحت تصرفه، و عن ذلك يمضي جرد مفصلا لكل محتويات غرفته.

المادة 3 : تعتبر الإدارة غير مسؤولة عن الحوادث أو الجروح التي تنجر عن تصرف غير حذر أو معتمد صادر عن المقيم.

المادة 4 : يجب على الطالب الذي يرغب في مغادرة الإقامة الجامعية خلال السنة الدراسية إشعار الإدارة كتابيا ب 15 يوم قبل مغادرة المكان كما يجب عليه أيضا الإشعار عن ذلك في آخر السنة الدراسية.

المادة 5 : يمنع منعا باتا:
- تسليم الغرفة أو إعارتها لشخص آخر مهما كان السبب أو المدة.
-إيواء أشخاص أجانب عن الإقامة.

المادة 6 : يعتبر دفع أجرة الكراء و التعويضات عن الخسائر المرتكبة من طرف الطالب المقيم إلزاميا و كل مخالفة لهذا الأمر تعرض صاحبها إلى متابعات قضائية.

المادة 7 : يمنع أيضا:
- تغيير أو استبدال أو إضافة مفتاح آخر للغرفة.
- تعديل وضعية الأثاث، الخيوط الكهربائية و المساس بالأنابيب المائية و غيرها.
- تحويل الأثاث من مكان إلى آخر أو إخراجه من الإقامة.
- استعمال أدوات تسخين أخرى مهما كانت طبيعتها.
- تشويه الجدران ووضع المسامير كتابات رسومات أو إلصاق صورة.
- رمي القاذورات في قنوات المياه- إدخال أو استعمال أشياء خطيرة أو مضرة.
- دس المساحات الخضراء أو قلع المغروسات.
- ترك حنفيات المياه مفتوحة أثناء مغادرة الغرفة وكل إتلاف ينجر عن ذلك يتحمله الطالب.

المادة 8 : يجب على الطالب المقيم أن يتصرف تصرفا عاقلا ومثاليا،ألا يزعج الآخرين وألا يمس بهدوء ونوم وعمل زملائه.

المادة 9 : على الطالب المقيم و الذي يملك سيارة أو دراجة نارية أو غيرها من المتحركات الآلية إيقافها في المكان المحدد لذلك من طرف الإدارة.

المادة 10 : تسحب الاستفادة من الإقامة الجامعية لكل تغيب غير مبرر يتجاوز 15 يوما .

المادة 11 : تسحب و بصفة نهائية الاستفادة من الإقامة لكل مقيم حول أو قام بسرقة لعتاد رياضي، ثقافي أو أثاث.

المادة 12 : يعتبر الطالب مسؤول شخصيا عن مفتاح غرفته وفي حالة ضياعه عليه استبداله.

المادة 13 : يجب على الطالب ترك غرفته منظمة ووضعها تحت تصرف الأعوان المكلفون بالتنظيف كل ما اقتضى الأمر ذلك.

المادة 14 : كل مخالفة أو مساس بتعليمات النظام الداخلي تعرض المقيم إلى الإجراءات التأديبية التالية:

أ – عقوبات من الدرجة الأولـــــى و هي:
- ملاحظات من طرف مسؤول الجناح.
- إنذار من طرف مسؤول وحدة الإقامة.
- توبيخ كتابي من طرف مسؤول وحدة الإقامة.

ب- عقوبات من الدرجة الثانية وهي:
- الطرد من الإقامة الجامعية للسنة الدراسية .
- الطرد النهائي من الإقامة الجامعية .

المادة 15 : تلحق وتعلن العقوبات من الدرجة الأولى دون انعقاد المجلس التأديبي .
تعلن العقوبات من الدرجة الثانية من طرف مدير الإقامة بعد استشارة المجلس التأديبي.

المســـــــار الدراســـــــي

السنة الجامعيـــة Année universitaire	السنة الدراسيـــة Année d'étude	مدة التأخر الدراسي Retard Scolaire	ملاحظـــــات Observations
20...../20.....			
20...../20.....			
20...../20.....			
20...../20.....			
20...../20.....			
20...../20.....			
20...../20.....			
20...../20.....			

العقوبـــات والمخالفات

نوع المخالفة أو العقوبة	التـــاريـــخ	إطار المخالفة أو العقوبة

إطار خاص بسحب الملف

رقم بطاقة الطالب (ة):.....

تاريخ السحب:.....

السبب:.....

توقيع الطالب (ة)

- هذا الوصل دليل على إيداع الطالب لملف الإيواء.

- بغير هـذا الوصل لا يمكن للطالب أن يسحب ملفه لسبب التحويل أو لأي سبب آخر، لذا فمن الواجب الاحتفاظ به و المحافظة عليه.

النشاطات العلمية الثقافية و الرياضية

ضع علامة (×) على الهواية المرغوبة

النشاطـــــات الرياضيـــــة				النشاطات العلمية و الثقافية	
الرياضات الجماعية		الرياضات الفردية		المسرح	
كرة القدم		تنس الطاولة		الرسم	
كرة اليد		الشطرنج		الشعر	
كرة السلة		العدو		كتابة القصة	
كرة الطائرة		الجيدو		التصوير	
لا أمارس أي شيء		الكراتي		ترتيل القرآن	
		الكرة الحديدية		الأناشيد	
نشاطات أخرى أذكرها				التنشيط	

الوثائـــق المكونـــة لـملـف الإيـــــواء

- نسخة طبق الأصل من كشف نقاط شهادة البكالوريا.
- نسخة طبق الأصل من الشهادة المدرسية أو شهادة التسجيل في إحدى الكليات التابعة لجامعة برج بوعريريج.
- شهادة الميلاد.
- شهادتان طبيتان، (العامة + الصدرية).
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- (02) صورتان شمسيتان.
- \شهادة الإقامة سارية المفعول (بعنوان السنة الحالية).

مديرية الخدمات الجامعية برج بوعريريج

وصل إيداع ملف الإيواء

رقم : ...../...../.....

اسم و لقب الطالب(ة):.....

الشعبة:.....

التاريخ:.....

الختم

الملحق رقم 2: القرار الوزاري

مديرية الخدمات الجامعية برج بوعريريج
وصـــل يـــوم
01 JUIL. 2019
تحت رقم: 377

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 18 JUIN 2019 الموافق

يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1425 الموافق 22 ديسمبر سنة 2004 والمتضمن إنشاء مديريات الخدمات الجامعية وتحديد مقرها وقائمة الإقامات الجامعية التابعة لها ومشتملاتها.

إن وزير المالية، رقم: 23

ووزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19-111 المؤرخ في 24 رجب عام 1440 الموافق 31 مارس سنة 2019، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995، الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-84 المؤرخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995، والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013، الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي و البحث العلمي،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1425 الموافق 22 ديسمبر سنة 2004، والمتضمن إنشاء مديريات الخدمات الجامعية وتحديد مقرها وقائمة الإقامات الجامعية التابعة لها ومشتملاتها، المعدل والمتمم،

يقرران ما يأتي:

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى تعديل وتتميم الجدول الملحق بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1425 الموافق 22 ديسمبر سنة 2004، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

المادة 2: يعدل ويتمم الجدول الملحق بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1425 الموافق 22 ديسمبر سنة 2004، المعدل والمتمم المذكور أعلاه، كما يلي:

- إنشاء اثنان وعشرون (22) إقامة جامعية ليصبح عددها 441 إقامة.
- إنشاء عشرة (10) مطاعم مركزية ووحدتي (02) إيواء.
- حذف سبعة (07) إقامات جامعية.
- حذف وحدتي(02) إيواء وإطعام.
- حذف وحدتي(02) إطعام.
- إلحاق إحدى عشرة (11) وحدة إيواء وإطعام.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 16 JUIN 2019

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الدكتور : بوزيد الطيب

وزير المالية

محمد لوكال

TABLEAU ANNEXE (Suite)

	Désignation de la Direction des Œuvres Universitaires	Siège	N°	Résidences Universitaires (Dénomination et localisation)	CONSISTANCE			
					Nombre Unités Hébergement	Localisation	Nombre Unités Restauration	Localisation
4	DOU B/ BOU ARRERRIDJ	B/ BOU ARRERRIDJ	1	El Annassers 1 -Bordj Bouarreridj	1	même site	2	1- même site 2- Annexe Universitaire
			2	El Annasser 2 -Bordj Bouarreridj	1	même site	2	1- même site 2- Restaurant Central
			3	Souissi Zouina -Bordj Bouarreridj	1	même site	1	même site
			4	El Annasser 4 -Bordj Bouarreridj	1	même site	1	même site
5	DOU OUARGLA	OUARGLA	1	Lakhdari Mohamed Al Akhdar -Ouargla	1	même site	2	1- même site 2- Unité restaurant préfabriquée
			2	Abou Ammar Abdel Kafi -Ouargla	1	même site	1	même site
			3	Mohamed Tahar El Obeidi -Ouargla	1	même site	1	même site
			4	Salem Ben Younnes -Ouargla	1	même site	1	même site
			5	Koraichi Mohamed Ennagi -Ouargla	1	même site	1	même site
			6	Ben Moussa Mohamed -Ouargla	1	même site	1	même site
			7	Ben Malek Mohamed Hassan -Ouargla	1	Pole Universitaire	1	Pole Universitaire
			8	Ben Dahman Bachir -Ouargla	1	Pole Universitaire	1	Pole Universitaire
			9	Hassani Mohamed Ben Brahim -Ouargla	1	Pole Universitaire	2	1- Pole Universitaire 2- Restaurant Central
			10	Ben Chikhe Telli -Ouargla	1	même site	1	même site
			11	Khalfaoui El-hadj -Ouargla				
6	DOU MILA	MILA	1	1000 lits -Mila	1	même site	2	1- même site 2- Restaurant Central
			2	1000 lits 1 - Mila	1	même site	1	même site
			3	2000 lits - Mila	1	même site	1	même site
7	DOU Illizi	ILLIZI	1	500 lits - Illizi	1	même site	1	même site
			2	500 lits 1 - Illizi	1	même site	1	même site

الملحق رقم 3: الجريدة الرسمية

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 03-215 المؤرّخ في 7 ربيع الأوّل عام 1424 الموافق 7 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 90-99 المؤرّخ في أوّل رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 والمتعلّق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنّسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسّسات العموميّة ذات الطابع الإداري،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 91-340 المؤرّخ في 19 ربيع الأوّل عام 1412 الموافق 28 سبتمبر سنة 1991 والمتضمّن القانون الأساسي الخاصّ بعمال الثقافة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 95-293 المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1416 الموافق 30 سبتمبر سنة 1995 والمتعلّق بكيفيات تنظيم المسابقات والامتحانات والاختبارات المهنيّة في المؤسّسات والإدارات العموميّة،

– وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرّخ في 9 شعبان عام 1418 الموافق 9 ديسمبر سنة 1997 الذّي يحدّد قائمة المؤسّسات العموميّة للتكوين المتخصّص المؤهّلة لتنظيم المسابقات على أساس الامتحانات والاختبارات المهنية وإجرائها للالتحاق بالأسلاك الخاصّة بالإدارة المكلّفة بالاتصال والثقافة،

يقرّران ما يأتي :

المادّة الأولى : يتمّم هذا القرار أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرّخ في 9 شعبان عام 1418 الموافق 9 ديسمبر سنة 1997 والمذكور أعلاه.

المادّة 2 : تتمّم أحكام المادّة الأولى من القرار الوزاري المشترك المؤرّخ في 9 شعبان عام 1418 الموافق 9 ديسمبر سنة 1997 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

– " المدرسة المتعدّدة التقنيات للهندسة المعمارية والعمران ".

(الباقي بدون تغيير).

المادّة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 11 ذي القعدة عام 1424 الموافق 4 يناير سنة 2004.

وزيرة الاتصال والثقافة

خليدة تومي

عن رئيس الحكومة
وبتفويض منه
المدير العامّ للوظيفة العمومية
جمال خرشي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 18 ذي القعدة عام 1424 الموافق 11 يناير سنة 2004، يحدّد التّنظيم الإداري للدّيوان الوطني للخدمات الجامعية ومديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية.

إنّ رئيس الحكومة،

ووزير المالية،

ووزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– بمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 03-208 المؤرّخ في 3 ربيع الأوّل عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 03-215 المؤرّخ في 7 ربيع الأوّل عام 1424 الموافق 7 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 95-84 المؤرّخ في 21 شوّال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمتضمّن إنشاء الدّيوان الوطني للخدمات الجامعيّة وتنظيمه وعمله، المعدّل والمتمّم، لا سيّما المادّة 6 منه،

يقرّرون ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا للمادّة 6 من المرسوم التّنفيذيّ رقم 95-84 المؤرّخ في 21 شوّال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995، المعدّل والمتمّم والمذكور أعلاه، يحدّد هذا القرار التّنظيم الإداري للدّيوان الوطني للخدمات الجامعية ومديريات الخدمات الجامعيّة والإقامات الجامعيّة.

المادّة 2 : يشمل الدّيوان الوطني للخدمات الجامعيّة، تحت سلطة المدير العام، مديرية عامّة ومديريات الخدمات الجامعية وإقامات جامعيّة.

الفصل الأوّل

المديرية العامّة

المادّة 3 : تشمل المديرية العامّة المديريات الآتية :

– مديرية الدّراسات والتنمية،

– مديرية مراقبة التسيير والتدقيق والتحليل المالي،

– مديرية تحسين ظروف معيشة الطالب،

– مديرية إدارة الوسائل.

المادّة 4 : تتكفّل مديرية الدّراسات والتنمية بما يأتي :

– إعداد واقتراح مخطط تنمية الهياكل والتجهيزات الضرورية للتكفّل باحتياجات الطلبة في مجال الخدمات الجامعية،

– تنظيم جمع المعطيات الإحصائية ومعالجتها وإعداد مخطط تعميم استعمال آليات الإعلام الآلي.

المادّة 5 : تشمل مديرية الدّراسات والتنمية المديريات الفرعية الآتية :

– المديرية الفرعية للتخطيط والبرمجة،

– المديرية الفرعية لتعميم الإعلام الآلي والإحصائيات.

المادّة 6 : تتكفّل مديرية مراقبة التسيير والتدقيق والتحليل المالي بما يأتي :

– متابعة تنفيذ إجراءات التسيير المالي والمحاسبي من طرف مديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعيّة ومراقبتها،

– القيام بمهامّ التدقيق لمديريات الخدمات الجامعيّة والإقامات الجامعيّة واستغلال تقارير التفتيش والمراقبة للهيئات المختصّة،

– إجراء التحليل المالي لحسابات تسيير مديريات الخدمات الجامعيّة والإقامات الجامعيّة لوضع آليات تحسين استعمال الموارد وتخصيصها،

– اقتراح مقاييس ومعايير إعداد مشاريع الميزانيات.

المادّة 7 : تشمل مديرية مراقبة التسيير والتدقيق والتحليل المالي المديريات الفرعية الآتية :

– المديرية الفرعية لتدقيق ومراقبة تسيير مديريات الخدمات الجامعيّة،

– المديرية الفرعية لتدقيق ومراقبة تسيير الإقامات الجامعية،

– المديرية الفرعية للتحليل المالي والتقييس.

المادّة 8 : تتكفّل مديرية تحسين ظروف معيشة الطالب بما يأتي :

– وضع آليات مراقبة نوعية نشاطات الخدمات الجامعيّة واقتراح كلّ تدبير لتحسينها،

– القيام بكلّ تحقيق أو سبر أراء قصد تحديد حاجيات الطلبة واقتراح كلّ تدبير لتحسين ظروف المعيشة في الإقامات الجامعيّة،

– ترقية تنظيم النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والوقاية الصّحية داخل الإقامات الجامعيّة وسيرها،

– إنشاء خلايا للإعلام والتوثيق داخل الإقامات الجامعيّة وترقيتها.

المادّة 9 : تشمل مديرية تحسين نوعية ظروف معيشة الطالب المديريات الفرعية الآتية :

– المديرية الفرعية للخدمات الجامعيّة،

– المديرية الفرعية للنشاطات العلمية والثقافية والرياضية والوقاية الصّحية،

– المديرية الفرعية للإعلام والتوثيق.

المادّة 10 : تتكفّل مديرية إدارة الوسائل بما يأتي :

– اقتراح كلّ تدبير لتطوير الموارد البشرية وكذا عقلنة تسييرها وتخصيصها والسّهر على تطبيق النّصوص التنظيميّة السارية المفعول،

– إعداد مخططات تكوين وتحسين مستوى مستخدمي الخدمات الجامعيّة وضمان تنفيذها بالتّنسيق مع الهياكل المعنيّة،

– وضع تحت تصرّف مديريات الخدمات الجامعيّة والإقامات الجامعيّة الوسائل الماليّة الضرورية لسيرها،

– القيام بإعداد مشاريع ميزانيات الدّيوان بالتّنسيق مع الهياكل المعنيّة،

– القيام بتسيير وسائل المديرية العامّة وبالمحافظة على الأرشيف.

المادّة 11 : تشمل مديرية إدارة الوسائل المديريات الفرعية الآتية :

– المديرية الفرعية للموارد البشرية،

– المديرية الفرعية للتكوين وتحسين المستوى،

– المديرية الفرعية للماليّة والوسائل والأرشيف.

الفصل الثاني

مديرية الخدمات الجامعيّة

المادّة 12 : تشمل مديرية الخدمات الجامعيّة الهياكل الآتية :

- قسم المراقبة والتنسيق،
- قسم المنح،
- قسم الموارد البشرية،
- قسم الماليّة والصفقات العموميّة.

المادّة 13 : يتكفّل قسم المراقبة والتنسيق بما يأتي :

- إعداد مخططات النّقل الجامعي الخاصّة بالإقامات الجامعيّة التابعة لمديرية الخدمات الجامعيّة ومتابعة تنفيذها،
- متابعة نشاطات الخدمات الجامعية المقدّمة من طرف الإقامات الجامعيّة التابعة لمديرية الخدمات الجامعيّة ومراقبتها وتنسيقها،
- اقتراح كلّ تدبير لعقلنة استعمال الوسائل البشرية والماديّة والماليّة المخصّصة لنشاطات الخدمات الجامعيّة،
- دراسة برامج النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والسّهر على تطبيقها بعد الموافقة عليها من طرف مدير الخدمات الجامعيّة.

المادّة 14 : يشمل قسم المراقبة والتنسيق المصالح الآتية :

- مصلحة النّقل،
- مصلحة الإطعام،
- مصلحة الإيواء،
- مصلحة النشاطات العلمية والثقافية والرياضية.

المادّة 15 : يتكفّل قسم المنح بما يأتي :

- ضمان معالجة ملفّات الطلبة المستفيدين من المنح ومتابعتها،
- ضمان تجديد المنح بالتّنسيق مع المؤسّسات الجامعيّة الموجودة في مجال اختصاص مديرية الخدمات الجامعية،
- ضمان الدّفع المنتظم للمنح،
- ضمان معالجة منح الطلبة الأجانب والتكفّل بها.

المادّة 16 : يشمل قسم المنح المصالح الآتية :

- مصلحة تقديم المنح،
- مصلحة تجديد المنح.

المادّة 17 : يتكفّل قسم الموارد البشرية بما يأتي :

- تسيير المسار المهني للمستخدمين التابعين لمديرية الخدمات الجامعيّة،
- ضمان وضع حيّز التّنفيذ مخططات التّكوين وتحسين المستوى للمستخدمين التابعين لمديرية الخدمات الجامعيّة.

المادّة 18 : يشمل قسم الموارد البشرية المصالح الآتية :

- مصلحة تسيير المسارات المهنية،
- مصلحة التّكوين وتحسين المستوى.

المادّة 19 : يتكفّل قسم الماليّة والصّفقات العموميّة بما يأتي :

- تسيير الوسائل الماديّة والماليّة الموضوعة تحت تصرّف مديرية الخدمات الجامعيّة،
- ضمان التكفّل برواتب المستخدمين التابعين لمديرية الخدمات الجامعيّة،
- ضمان التكفّل بمختلف مراحل عقد الصّفقات العموميّة ومتابعة تنفيذها من قبل الإقامات الجامعيّة،
- ضمان متابعة عمليات بناء وتجهيز الإقامات الجامعيّة بالتّنسيق مع المصالح المعنيّة.

المادّة 20 : يشمل قسم الماليّة والصّفقات العموميّة المصالح الآتية :

- مصلحة الميزانية والمحاسبة،
- مصلحة الصّفقات العموميّة،
- مصلحة متابعة عمليات البناء والتجهيز.

الفصل الثالث

الإقامة الجامعيّة

المادّة 21 : تشمل الإقامة الجامعية الهياكل الآتية :

- مصلحة الإيواء،
- مصلحة الإطعام،
- مصلحة النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والوقاية الصّحية،
- مصلحة النظافة والصيانة والأمن الداخلي،
- مصلحة إدارة الوسائل.

المادّة 22 : تشمل مصلحة الإيواء الفروع الآتية :

- فرع توفير الإيواء،
- فرع التّسيير.

المادّة 23 : تشمل مصلحة الإطعام الفروع الآتية :

- فرع وحدة الإطعام،
- فرع التموين،
- فرع المقتصدية.

المادّة 24 : تشمل مصلحة النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والوقاية الصّحية الفروع الآتية :

- فرع النشاطات العلمية والثقافية والرياضية،
- فرع الوقاية الصّحية.

المادّة 25 : تشمل مصلحة النظافة والصيانة والأمن الداخلي الفروع الآتية :

- فرع النظافة والصيانة،
- فرع الأمن الداخلي.

المادّة 26 : تشمل مصلحة إدارة الوسائل الفروع الآتية :

- فرع المستخدمين،
- فرع الميزانية والمحاسبة،
- فرع الوسائل العامّة.

المادّة 27 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرّسميّة للجمهورية الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 18 ذي القعدة عام 1424 الموافق 11 يناير سنة 2004.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
رشيد حراوبية

عن وزير الماليّة
الأمين العام
عبد الكريم لكحل

عن رئيس الحكومة
وبتفويض منه
المدير العامّ للوظيفة العمومية
جمال خرشي

قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 2 ذي الحجّة عام 1424 الموافق 24 يناير سنة 2004، يتضمّن تمديد التنظيم الإداري المنصوص عليه في القرار الوزاري المشترك المؤرّخ في 28 رمضان عام 1407 الموافق 26 مايو سنة 1987 الّذي يحدّد التنظيم الإداري لجامعة الجزائر إلى جامعة جيجل.

إنّ رئيس الحكومة،

ووزير التعليم العالي والبحث العلمي،

ووزير الماليّة،

- بمقتضى المرسوم رقم 85-59 المؤرّخ في أوّل رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمّن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسّسات والإدارات العموميّة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 03-208 المؤرّخ في 3 ربيع الأوّل عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 03-215 المؤرّخ في 7 ربيع الأوّل عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 03-258 المؤرّخ في 22 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 22 يوليو سنة 2003 والمتضمّن إنشاء جامعة جيجل،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 03-279 المؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدّد مهامّ الجامعة والقواعد الخاصّة بتنظيمها وسيرها، لا سيّما المادّة 88 منه،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرّخ في 28 رمضان عام 1407 الموافق 26 مايو سنة 1987 الذي يحدّد التنظيم الإداري لجامعة الجزائر،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرّخ في 21 ربيع الثاني عام 1420 الموافق 3 غشت سنة 1999 والمتضمّن تحديد التنظيم الإداري للكلية لدى الجامعة،

يقرّرون ما يأتي :

المادّة الأولى : يمدّد التنظيم الإداري المحدّد بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرّخ في 28 رمضان عام 1407 الموافق 26 مايو سنة 1987 والمذكور